إمام دار الهجرة

مالك بن أنس

رضي الله عنه

تأليف

السيد الشريف محمد بن علوي المالكي الحسني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



إمام دار الهجرة

مالك بن أنس

رضي الله عنه

الطبعة الثانية

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

صدرت الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

إمام دار الهجرة

مالك بن أنس

رضي الله عنه

تأليف

السيد الشريف محمد بن علوي المالكي الحسني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين





بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

لفضيلة الأستاذ الدُّكتور الحسينيِّ هاشمٍ

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلاميَّة

الحمد لله ؛ ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ نبيِّ الهدىٰ وإمام المرسلين ؛ سيِّدنا مُحَمَّدٍ ، وَعلىٰ آله وصحبه ، وسلَّم تسليماً كثيراً .

وبعد :

فدين الإسلام خاتم الأديان ، يحقِّق مصالح البشريَّة جمعاء ، عني بالإنسان فكراً وروحاً وصحَّةً ، وطبَّ له أدواء لعلله ، ومنحه عزائم تحفزه إلى السُّلوك الفاضل ، والعمل الكريم ، لم يترك أمراً من أمور الفطرة ، ولا أدباً يهذِّب الأخلاق ، ولا دعامةً لنضرة البدن ، ولا قانوناً يحقِّق العدل ، ويوثِّق الحقوق . . إلاَّ بيَّنه وشرعه ؛ تربيةً لأبناء الأمَّة ، وترقيقاً لنفوسهم ، وتقويةً لإرادتهم ، من أجل أن يصمدوا أمام المغريات ، ولتقوىٰ نوازع الخير فيهم ، ويفيضوا بالحبِّ علىٰ أبناء جنسهم ، ويحيوا حياةً كريمةً عامرةً بالإيمان والاطمئنان ، ويعيشوا في مجتمعٍ رفيعٍ مطبوعٍ بالطَّابع الرَّبانيِّ بكلِّ ما فيه من جلالٍ وكمالٍ وجمالٍ وإشراقٍ ، ويحقِّق له العزَّة والكرامة .

وتاريخ المسلمين حافلٌ بأعظم العلماء الأعلام ، وبأكرم الرُّوَّاد ، الذين حملوا مشاعل النُّور ، ومصابيح الهدىٰ ، وكشفوا عن أوجه الحقِّ في جميع

المعضلات ، ووجَّهوا الجماعات إلى السُّنَّة المطهَّرة ، وإلى المجد والفخار ، وأخذوا بيد النَّاس إلى الله ، وإلىٰ عمل الخير ، والنُّبل والسُّموِّ والكمال والازدهارِ ، وإلىٰ صقلِ الأرواح ، والحياة التي تكمن فيها الروحيَّة والشَّفافيَّة والنَّقاء والصَّفاء .

وكتاب اليوم : « **إمام دار الهجرة : مالك بن أنس** » يقدِّم صورةً مثاليَّةً لعالم من العلماء العاملين ، في قمَّة القمم ، من الطِّراز الأوَّل ، عبادةً ، واجتهاداً ، ومجاهدةً من أجل الدَّعوة إلى الله .

ويبرز شخصيَّةً إسلاميَّةً تركت تراثاً عظيماً في الفقه ، والحديث ، والتَّفسير ، والأدب ، وكانت نَموذجاً للعلماء المشكورين ؛ أصحاب المناقب العظيمة في تعليم أبناء الأمَّة وتعلُّمها ، ومعاملاتها وأخلاقيَّاتها ، وفي الصَّبر على المحن ، والتمسُّك بالحقِّ .

شهد لهٰذه الشَّخصيَّة الفذَّة بالفضل والتُّقى العلماءُ العاملون العارفون ، فتصدَّت للفتوىٰ في ورعٍ ، وجلست مجلس الوقار الذي لا يشوبه لغطٌ ، ولا يدنِّسه مراءٌ ولا جدلٌ .

وعاش صاحبها حكيماً متواضعاً تقيّاً ديِّناً ، ممتلئاً بمحبَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومحبَّة أصحابه رضوان الله عليهم ، ومحبَّة الإقامة في مدينته صلى الله عليه وسلم ، واحترام أهلها ؛ إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوقيراً لحديثه ، وكان عدلاً في الرِّواية ثبتاً في الأحاديث .

احترم العلم ، وحرص على الاستزادة منه ، ولم يعطه إلاّ لمن يستحقُّه ، وكان أديباً ظريفاً ذا ذوقٍ رفيعٍ ، وفهمٍ دقيقٍ ، وملاحظةٍ بعيدة المنال كيِّسةٍ حكيمةٍ .

عاش جريئاً في الحقِّ ، له تأثيره الفعَّال على الخلفاء ، لا يردُّ له رجاءٌ

ولا طلبٌ ؛ لأدبه ، ورسوخ عقيدته ، واعتزازه بالله ، وشغله أوقاتَه بالعبادة ، والتَّهجُّد ، وقيامِ اللَّيل .

عفا عمَّن ظلمه ، وتسامح مع من جهل عليه ، وتخلَّق بأخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومؤلِّف كتابنا هـٰذا : الأستاذ الدُّكتور : مُحَمَّدٌ علويٌّ المالكيُّ ؛ ثمرة الأزهر الشَّريف المباركة في العالم الإسلاميِّ ، حصن الدَّعوة الإسلاميَّة ، ومنارة الحفاظ علىٰ كتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم ، الجامعة العالميَّة العريقة ، التي تمدُّ الدُّنيا بنور العلم والعرفان .

تخرَّج فضيلة الدُّكتور من كليَّة أصول الدِّين ، وكان لرسالته الفذَّة في الحديث ، ما يناسبها من ثناء كبار الشُّيوخ الأجلاَّء أمثال : فضيلة الأستاذ المرحوم الشَّيخ محمَّدِ السَّايس ؛ عضو جماعة كبار العلماء ، وفضيلة الأستاذ المحدِّث الشَّهير الشَّيخ محمَّد أبو زهو .

وإن صلتي الوثيقة بفضيلة الدُّكتور مُحَمَّدٍ علويٍّ ، ومعرفتي لمكانته العلميَّة في المحافل العالميَّة ، وفي حلقته الأصيلة الحافلة في المسجد الحرام ، ومدرسته العلميَّة العالميَّة بمنزله العامر ، وأصالة البيت المالكيِّ علماً وخلقاً وروحانيةً .

كلُّ ذلك يجعلني سعيداً لتقديم كتابه القيِّم ، الَّذي راعىٰ فيه التَّبسيط والأسلوب العلميَّ الأديب .

فهو ولاشكَّ عملٌ موفَّقٌ ، نبيل الهدف ، مشكور الجهد ، جليل الشَّأن ، متجردٌ إلى الله .

والمسلمون اليوم في أمسِّ الحاجة إلى العيش في ظلال ماضيهم المجيد ، وسير أعلامهم المجاهدين ، وعلمائهم العاملين علىٰ حفظ الدِّين ، ونشر الدَّعوة ، وإبانة أوجه الحقِّ ، وإجلاء الأصيل ؛ ليروا عظمة

الإِسلام ، وليستلهموا العبرة ، ويستمدوا قوَّة الدَّفع علىٰ طريق الإِيمان .

فلعلَّ الله يوفِّقهم أن يلتقوا علىٰ هداه ، ودعائي أن يجزي الله فضيلة المؤلِّف خير الجزاء .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وبالله التَّوفيق .

الأمين العامُّ لمجمع البحوث الإِسلاميّة

الدُّكتور الحسينيُّ هاشم

بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيْمِ

مقدِّمةٌ

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف المرسلين ، سيِّدنا مُحَمَّدٍ ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أمَّا بعد :

فهـٰذه صفحات من تاريخ إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالىٰ رحمةً واسعةً ، ليس المقصود منها تتبُّع أحواله علىٰ طريقة أصحاب التَّراجم ، وإنَّمَا هي مواقف وأحوالٌ في حياته ، مستفادةٌ من أقواله وأفعاله ، أردنا إظهارها .

وقد يكون بعض تلك المواقف منطوياً تحت قولٍ من أقواله ، أو فعلٍ من أفعاله ، أو قصَّةٍ أو واقعة حالٍ حصلت له . . فنستخرجه ، ونحرره ، ونبرزه في صورةٍ واضحةٍ جليَّةٍ ؛ ليشكِّل وصفاً محموداً ، في مناقب مالك .

وأكَّدنا على ما يناسب أحوالنا ، وما يدعونا إِلىٰ إقامة منهج الفضل والكرامة في تناولنا للعلم ، وتلقيننا له ، إفادةً واستفادةً ودرساً وتدريساً ، وفي معاملتنا لإخواننا وأصحابنا ، خلقاً ، وأدباً ، ومناصحةً ، وإرشاداً ، وأمراً بالمعروف ، ونهياً عن المنكر ، وطلباً للحقِّ مهما كان طريقه .

نسأل الله أن يؤيِّد العاملين المخلصين آمين .

وأن يتجاوز عن سيِّئاتنا وأن يرحم والدينا ومشايخنا والمسلمين ، آمين .

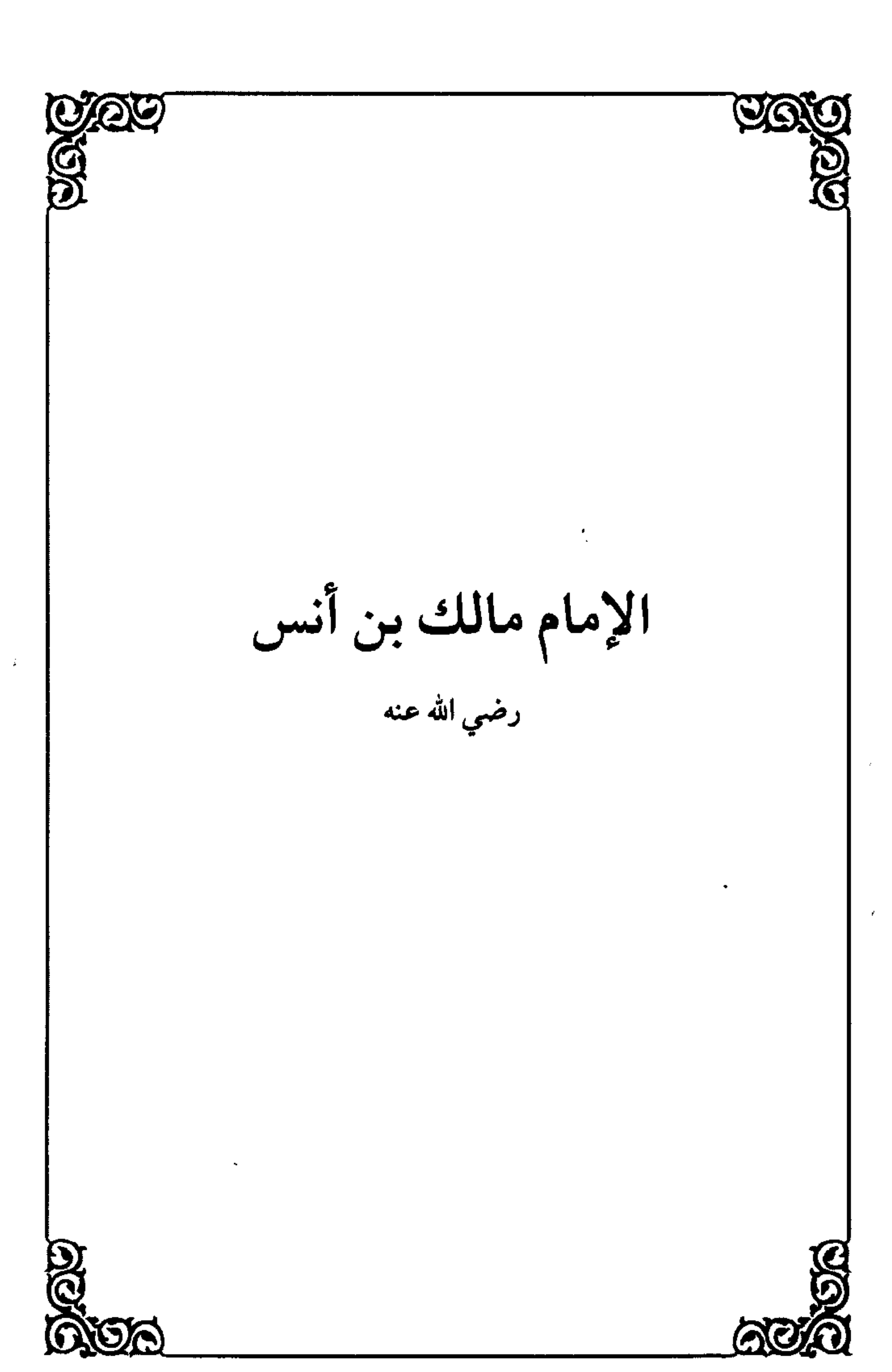
وكتبه

السَّيِّد مُحَمَّدُ بنُ علويِّ بن عبَّاسٍ

المالكيُّ الحسنيُّ

مكَّة المكرَّمة ـ ١٩/ ٢/ ١٣٩٧





الإمام مالك بن أنس

رضي الله عنه



نسبه وبيته

قال إسماعيل بن أبي أويسٍ فيما حكاه عنه الزُّبير بن بكَّار : هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامرٍ الأصبحيُّ اليمنيُّ .

قال الإمام الحطَّاب في شرح « المختصر » : فهو من العرب ، حلفه في قريش بني تيم الله ، فهو مولىٰ حلف ، لا مولىٰ عتاقة ، هـٰذا الذي عليه الجمهور[1] .

وقال القاضي عياضٌ : لم يختلف علماء النَّسب في نسب مالكٍ هـٰذا واتصاله بذي أصبح . . إلاّ ما ذكر عن ابن إسحاق من أَنَّهُ مولىً لبني تيمٍ ، وهو وهمٌ له سببٌ ، وذلك لما كان بين سلفه وبينهم من حلف على الأشهر والأصح ، أو من صهر ، أو منهما جميعاً[2] .

قال ابن عبد البر : لا أعلم أَنَّ أَحداً أنكر أَنَّ مالكاً ومن ولده كانوا حلفاء لبني تيم بن مرَّة من قريش ، إلاَّ ما زعمه مُحَمَّدُ بن إسحاق وهو باطلٌ[3] .

أمَّا أمُّه : فقال الزُّبير : هي العالية بنت شريك بن عبد الرَّحمـٰن بن شريك الأزديَّة .

وأمَّا أبوه أنسٌ : فهو أحد رواة الحديث ، وقد روىٰ عنه ولده مالكٌ ، وكذلك روىٰ عنه ابن شهابٍ شيخ مالكٍ .

وأمَّا جدُّه مالكٌ : فكنيته أبو أنسٍ ، وهو من كبار التَّابعين يروي عن

---

(١) « مواهب الجليل في شرح مختصر خليل » (١/ ٢٤) .

(٢) « المدارك » (١/ ١٠٦ و ١١٢) .

(٣) « الانتقاء » (١١) .

عمر ، وطلحة ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وحسَّان بن ثابت ، وكان من أفاضل النَّاس وعلمائهم ، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلاً إلىٰ قبره وغسلوه ودفنوه، وكان ممن يكتب المصاحف حين جمع عثمان المصاحف .

وأمَّا جدُّ أبيه : وهو أبو عامر بن عمرو ، فهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد المشاهد كلَّها مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم خلا بدراً .

وكان لمالكٍ ابنةٌ تحفظ علمه ، وكانت تقف خلف الباب ، فإذا غلط القارىء . . نقرت الباب ، فيفطن مالكٌ ، فيرد عليه .

وله ولد يسمَّىٰ « يحيىٰ » روىٰ عن أبيه الموطَّأ ، وكان له ثلاثة أعمام : نافعٌ أبو سهيل ، وأويسٌ ، والربيع ، وذكر بعضهم أَنَّ له عمّاً يسمَّىٰ بالنَّضر ، وآخر يسمَّى بيسار .

وكلُّهم من رواة الأحاديث .

مولده :

قال القاضي أبو الفضل عياضٌ : اختلف في مولده اختلافاً كثيراً فالأشهر فيما روي من ذلك قول يحيىٰ بن بكير أَنَّ مولده سنة ثلاث وتسعين من الهجرة .

كما اختلف في حمل أمِّه به ؛ فقال بعضهم : حملت به ثلاث سنين ، وقال بعضهم : حملت به سنتين .

وفي ذلك يقول بكار بن عبد الله الزُّبيريُّ : أنضجته والله الرَّحم ، وأنشد للطِّرِمَّاح :

تضنُّ بحملنا الأرحام حتَّىٰ تنضِّجنا بطون الحاملات[1]

---

(١) ملخصاً من « المدارك » (١ : ١٢٠) .

وقال الإمام الحطَّاب : ولد مالك رحمه الله بذي المَرْوة ؛ موضع من مساجد تبوك على ثمانية برد من المدينة ، هكذا ذكره بعضهم .

وقال القاضي عياضٌ في أول « المشارق » : إنَّه مدنيُّ الدَّار والمولد والنَّشأة ؛ ولا منافاة بينه وبين ما قبله لأنَّ ذا المَروة من أعمال المدينة المنوَّرة[١] .

صفته :

قال أبو عاصم : ما رأيت محدِّثاً أحسن وجهاً من مالك اهـ .

قلت : وقد وصفه غير واحد من أصحابه منهم : الشَّافعيُّ ، ومطرِّف ، وإسماعيل .

قال ابن فرحون[٢] : وبعضهم يزيد على بعض .

قالوا : كان طويلاً ، جسيماً ، عظيم الهامة ، أبيض الرَّأس واللِّحية ، شديد البياض إلى الصُّفرة ، أعين ، حسن الصُّورة ، أصلع ، أشمَّ ، عظيم اللِّحية تامَّها تبلغ صدره ذات سعة وطول .

ملبسه وطيبه :

وكان مالك يلبس الثِّياب العدنيَّة الجياد ، والخراسانيَّة ، والمصريَّة المرتفعة البيض ، وكان يقول : أحبُّ للقارىء أن يكون أبيض الثِّياب .

وكان نقيَّ الثِّياب لا يرى عليها أثر الحبر ، يلبس العمامة ويضع عليها الطَّيلسان ، ويستعمل الطِّيب الجيِّد ؛ المسك وغيره . ويقول : ما أحبُّ لأحد أنعم الله عليه إلاَّ ويرى أثر نعمته عليه وخاصَّةً أهل العلم .

---

(١) « مواهب الجليل في شرح مختصر خليل » (١/ ٢٨) .

(٢) « الديباج المذهب » (١٨) .

ويقول واصفه : دخلت علىٰ مالك فإذا هو أشبه شيءٍ بالملوك .

مسكنه :

أما داره التي كان ينزل بها في المدينة : فهي دار عبد الله بن مسعود ، وكان يسكنها بالكراء إلى أن مات ، ويقول : نسب المرء داره .

وكان مكتوباً علىٰ بابها ما شاء الله ، فقيل له في ذلك ، فقال : قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ الآية ، والجنَّة : الدار .

وكانت داره مرتَّبةً مجهَّزةً بالوسائد والنَّمارق المطروحة يمنة ويسرة في سائر البيت لمن يأتيه من قريشٍ والأنصار ووجوه النَّاس .

* * *

طلبه للعلم وصبره عليه

قال الزُّبيريُّ : رأيت مالكاً في حلقة ربيعة وفي أذنه شنف[1] .

وهٰذا يدلُّ علىٰ ملازمته الطَّلب عند الشُّيوخ من صغره .

وقد أرشدته أمُّه إلىٰ باب الفتح في العلم وهو الأدب ، فقالت له : اذهب إلىٰ ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه .

واجتهد في طلب العلم ، وصرف في ذلك كلَّ وقته وماله حتىٰ نقض سقف بيته فباع خشبه .

ويخبرنا مالك بنفسه عن بعض صور حرصه وشغفه العظيم بالعلم والطلب ولقاء الشيوخ ، فيقول :

١ـ انقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين لم أخلطه بغيره ، وكنت أجعل في كمِّي تمراً ، وأناوله صبيانه ، وأقول لهم : إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا : مشغول . وكنت آتيه بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل .

٢ـ ويقول : كنت آتي نافعاً نصف النَّهار ، وما تظلُّني شجرة من الشَّمس أتحيّنُ خروجه ، فإذا خرج أدعه ساعةً كأنِّي لم أرده ، ثمَّ أتعرَّض له فأسلِّم عليه ، وأدعه حتَّىٰ إذا دخل البلاط . . أقول له : كيف قال ابن عمر في كذا وكذا ، فيجيبني .

٣ـ ويقول : شهدت العيد ، فقلت : هٰذا اليوم يومٌ يخلو فيه ابن شهاب فانصرفت من المصلَّىٰ حتَّىٰ جلست علىٰ بابه ، فسمعته يقول لجاريته :

---

(١) الشَّنف : بفتح الشِّين المعجمة ، وسكون النُّون : القُرط .

انظري من على الباب ، فسمعتها تقول : مولاك الأشقر مالك . فقال : أدخليه فدخلت فقال : ما أراك انصرفت بعد إلىٰ منزلك . فقلت : لا . قال : هل أكلت شيئاً ؟ قلت : لا . قال : فاطعم . قلت : لا حاجة لي فيه . قال : فما تريد ؟ قلت : تحدِّثني . فحدَّثني سبعة عشر حديثاً . ثمَّ قال : وما ينفعك أن أحدِّثك ولا تحفظها . قلت : إن شئت رددتها عليك . فرددتها عليه[1] .

وكان مالك قد اتخذ تبَّاناً[2] محشوّاً للجلوس علىٰ باب ابن هرمز يتَّقي به برد حجرٍ هناك .

وقد دفعه إلىٰ هـٰذا الحرص والجدِّ والاجتهاد سؤالٌ ألقاه عليه والده ، كان فاتحة خيرٍ في حياته ؛ يقول مالك : كان لي أخٌ فألقىٰ أبي يوماً علينا مسألةً فأصاب أخي وأخطأت ، فقال لي أبي : ألهتك الحمام عن طلب العلم ، فغضبت وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين[3] .

وقد منحه الله تعالىٰ من المواهب الجليلة ما ساعده علىٰ طلب العلم ، ومكَّنه من بلوغ المقصود ، ونيل المطلوب ، والوصول إلىٰ ما انقطع عنه سواه ، وإدراك ما عجز عنه غيره . وهي موهبة الحفظ والفهم ، وقلَّما يجتمعان إلاّ لذي عنايةٍ ربَّانيَّةٍ .

فأمَّا الحفظ : فيقول مالك : قدم علينا الزُّهريُّ ، فأتيناه ومعنا ربيعة ، فحدَّثنا نيِّفاً وأربعين حديثاً ، ثمَّ أتيناه الغد ، فقال : انظروا كتاباً حتَّىٰ أحدِّثكم منه ، أرأيتم ما حدَّثتكم به أمس أيَّ شيءٍ في أيديكم منه ؟ فقال له ربيعة : هـٰهنا من يردُّ عليك ما حدَّثت به أمس ، فقال : ومن هو ؟ قال :

---

(1) « المدارك » (١/ ١٣٤) .
(2) التُّبَّان : بضمِّ المثنَّاة ، وتشديد الباء : سراويلُ قصيرةٌ تستر العورة المغلَّظة .
(3) « المدارك » (١/ ١٣١) .

ابن أبي عامر ، قال : هات . فحدَّثته بأربعين حديثاً منها ، فقال الزهريُّ : ما كنت أرىٰ أنه بقي أحدٌ يحفظ هـٰذا غيري .

وحدَّثه مرةً وكتبها في ألواحه ، فقال له مالك : زدني ، قال : حسبك إن كنت رويت هـٰذه الأحاديث فأنت من الحفاظ ، قال : قلت : قد رويتها ، فجبذ الألواح من يدي ، ثمَّ قال : حدِّث ، فحدَّثته بها ، فردَّها إليّ وقال : قم ؛ فأنت من أوعية العلم .

ويقول مالك : ساء حفظ النَّاس لقد كنت آتي سعيد بن المسيِّب وعروة والقاسم وأبا سلمة وحميداً وسالماً وعدّد جماعةً ، فأدور عليهم ؛ أسمع من كلِّ واحدٍ من الخمسين حديثاً إلى المئة ، ثمَّ أنصرف وقد حفظته كلَّه من غير أن أخلط حديث هـٰذا في حديث هـٰذا .

ويقول : كنت أجلس إلى ابن شهابٍ ومعي خيط ، فإذا حدَّث عقدت الخيط ، ثمَّ رجعت إلى البيت ؛ يعني : فكتبتها .

وكان لا يعتمد علىٰ صدره فقط في ضبط ما يرويه ويحفظه ، بل يقيِّد ذلك بالكتابة أيضاً ، فجمع بين ضبط الصَّدر وضبط الكتاب ؛ فقد روىٰ بعضهم عنه أنَّه قال : كتبت بيدي مئة ألف حديث .

وقال بعضهم : نظرت في أصول كتب مالك فإذا شبيةٌ باثني عشر ألف حديث .

وأما الفهم : فهـٰذا ما لا يحتاج إلىٰ توضيح أو بيان إذ هو الأصل في حال من يوصف بالاجتهاد والإمامة والفقه ؛ كمالك .

* * *

علمه

قيل لأبي حنيفة : كيف رأيت غلمان المدينة ؟ قال : رأيت بها علماً مبثوثاً ، فإن يجمعه أحدٌ . فالغلام الأبيض الأحمر ؛ يعني مالكاً اهـ[1] .

قلت : وقد تمَّ له ما تنبَّأ به أبو حنيفة كما شهد له بذلك أهل العلم .

قال حميد بن الأسود : كان إمام النَّاس عندنا بعد عمر : زيد بن ثابت ، وبعده عبد الله بن عمر .

قال عليُّ بن المدينيِّ : وأخذ عن زيدٍ ممَّن كان يتبع رأيه واحد وعشرون رجلاً ، ثمَّ صار علم هؤلاء إلىٰ ثلاثة : ابن شهابٍ ، وبكير بن عبد الله ، وأبي الزِّناد ، وصار علم هٰؤلاء كلِّهم إلىٰ مالكٍ[2] .

وقال القاضي التُّستريُّ : ولا نعلم أحداً انتهىٰ إليه علم أهل المدينة إلاّ مالكاً[3] .

ولم يكن مقتصراً على الحديث والفقه ، بل كان مشاركاً في فنونٍ من العلم برز فيها وأمَّ ، وله فيها إنتاجٌ وتلاميذ ، إنتاج اشتهر به وانتشر عنه في الآفاق وتلاميذ كانوا لمالك في هذه العلوم مؤلفاتٍ له وكتباً ناطقة .

كان مالكٌ عالماً بالقرآن الكريم تفسيراً وقراءةً وتجويداً .

وكان خبيراً بعلم الكلام ، وله فيه رسالةٌ في القدر والردِّ على القدريَّة .

وكان فلكيّاً ، وله كتابٌ في النُّجوم وحساب مدار الزَّمان ومنازل القمر .

---

(١) « المدارك » (١/ ١٤٧) .

(٢) « المدارك » (١/ ٧٧) .

(٣) « المدارك » (١/ ٧١) .

وكان أديباً لغويّاً وكاتباً مترسِّلاً ، ورسائله إلى الرَّشيد ، واللَّيث ، والعمريِّ ، وابن وهبٍ ، وأبي غسَّان ، وإلىٰ غيرهم . تشهد بذلك .

وله في اللغة : « تفسير غريب القرآن » ، وقد عرف الأئمَّة لمالكٍ تفنُّنه في العلوم ومشاركته أهلها فيها .

وقد اعترف له بالعلم والإمامة :

يحيىٰ بن سعيد الأنصاريُّ، وابن شهابٍ، وابن هرمزٍ، وكلُّهم من شيوخه .

والأوزاعيُّ ، واللَّيث ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، والشَّافعيُّ ، وجماعةٌ من هٰذه الطَّبقة ومن بعدهم ؛ كالبخاريِّ ، ومُحَمَّدِ بن عبد الحكم ، وأبي زرعة الرَّازيِّ ، ومن لا ينعدُّ كثرةً .

ولا نحتاج إلى الإطالة بذكر نصوص شهاداتهم فهي معروفةٌ في مصادرها الَّتي سيأتي ذكرها .

وأحب أن أشير هنا إلىٰ أعظم شهادةٍ تنطبق علىٰ مالكٍ من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهي : قوله صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن يضرب النَّاس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم . وفي روايةٍ : أفقه من عالم المدينة » .

قال القاضي عياضٌ : وهو حديثٌ صحيحٌ ، مشهورٌ ، مرويٌّ عن الثِّقات من طرق مختلفة ؛ منها : طريق سفيان ، عن ابن جريجٍ ، عن أبي الزُّبير ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً . ومنها : عن المحاربيِّ ، إلى أبي هريرة موقوفاً ، بسندٍ صحيحٍ رجاله مشاهيرُ ثقاتٌ ، خرَّج عن جميعهم : البخاريُّ ، ومسلمٌ ، وأهل الصحيح ، ورواه النَّسائيُّ من طريق آخر مرفوعاً[١] .

---

(١) « المدارك » (١/٦٨ـ٦٩) .

وقد أشار الشَّيخ مُحَمَّدٌ حبيب الله الشِّنقيطيُّ إلىٰ هـٰذا الحديث في منظومته ؛ فقال :

وَوَصْفُــهُ بِعَــالِــمِ الْمَــدِينَــةْ ... فِيــهِ مِــنَ الْفَــوَائِــدِ الثَّمينَــةْ
أَنَّ حَدِيـثَ يُـوشِـكُ الَّـذِي اشْتَهَـرْ ... وَكَـانَ فِـي امْتِـدَاحِـهِ نَصّـاً ظَهَـرْ
لَيْـسَ مِـنَ الْمَـذَاهِـبِ الْمُتَّبَعَـةْ ... مُنَـازِعٌ فِيـهِ لَـهُ فَـاتَّبِعَـةْ
إذ مَـالِـكٌ عَـالِمُهَـا والمُنْصَـرِفْ ... لَهَـا فـي الاطْـلاَقِ سُمَـاه فَـاعْتَـرِفْ
ولـم يقـع ضـربٌ لأكبـادِ الإبِـلْ ... لِغَيْـرِهِ كَمِثْـلِ مَـا لَـهُ فُعِـل[1]

قال القاضي عياضٌ : قال سفيان بن عيينة : نرىٰ أَنَّ المراد بهـٰذا الحديث مالك بن أنس ، ومثله عن ابن جريج ، وعبد الرزاق . وهـٰذا هو الصحيح عن ابن عيينة ، رواه عنه الثِّقات والأئمَّة ؛ كابن مهديٍّ ، ويحيىٰ بن معين ، وعليِّ بن المدينيِّ ، والزبير بن بكَّار ، وإسحاق بن أبي إسرائيل ، وذؤيب بن عمامة السَّهميِّ كلُّهم سمع سفيان يقول في تفسير الحديث إذا حدَّثهم به : هو مالك ، ويقول : وكانوا يرونه مالكاً . قال ابن مهديٍّ : يعني سفيانُ بقوله : كانوا يرونه : التابعين[2] .

أقول : والحاصل أَنَّ الحديث ينطبق تماماً علىٰ مالكٍ ، ويتوجَّه إليه ، وذلك لأمور :

الأوَّل : ما ثبت عن السَّلف الصَّالح من أَنَّ المراد به مالكٌ ، وبعض هؤلاء المثبتين من نظرائه وقرنائه ، مع ما هو معروف من تنافس الأقران وما جبلت عليه القلوب من قلَّة الإنصاف للأمثال .

الثاني : ما ثبت عن العلماء من الشَّهادة له بالعلم والفضل والتقدُّم ،

---

(١) « دليل السالك » (٩٣) .
(٢) « المدارك » (١/ ٧١) .

وما جاء عنهم من عظيم الثَّناء عليه ممَّا لا حاجة لذكره .

الثالث : أَنَّه ثبت أَنَّ مالكاً أقام بالمدينة ، ولم يخرج عنها ، ولا استوطن سواها .

الرابع : أَنَّه ثبت عن بعضهم ـ كما تقدَّم ـ أَنَّ مالكاً انتهى إِليه علم أهل المدينة .

الخامس : أَنَّه لم يفتِ بالمدينة ويحدِّث نيفاً وستين سنةً أحدٌ من علمائها ، يأخذ عنه أهل المشرق والمغرب . . إلاّ مالكاً ؛ كما قال القاضي التُّستَرِيُّ[1] ، وحمَّاد بن زيد[2] .

السادس : ما نبَّه عليه بعضُ الشُّيوخ من أَنَّ طلبة العلم لم يضربوا أكباد الإِبل من شرق الأرض وغربها إِلىٰ عالمٍ ، ولا رحلوا إِليه من الآفاق رحلتهم إِلى مالكٍ ؛ لما اعتقدوا فيه من تقديمه علىٰ سائر علماء وقته ، ولو اعتقدوا ذلك في غيره . . لَمَالُوا إِليه .

فالنَّاس أكيس من أن يحمدوا رجلاً ... من غير أن يجدوا آثار إِحسان[3]

* * *

(1) « المدارك » (١/ ٧١) .

(2) « المدارك » (١/ ٧٨) .

(3) « المدارك » (١/ ٧٤) .

شهادات العلماء لمالك بالفضل والعلم

قال سفيان بن عيينة : ما نحن عند مالكٍ ؟! إنَّما كنَّا نتَّبع آثار مالكٍ .

وقال : إنَّ المدينة ـ أو ما أرى المدينة ـ إلاّ ستخرب بعد مالكٍ .

وقال : مالكٌ سيِّد أهل المدينة .

وقال : مالكٌ سيِّد المسلمين .

وقال : مالكٌ إمامٌ .

وقال : مالكٌ عالم أهل الحجاز .

وقال : كان مالكٌ سراجاً ، ومالكٌ حجَّةٌ في زمنه .

وقال ، وقد بلغه وفاة مالكٍ : ما ترك مثله ، أو : ما ترك على الأرض مثله .

وقال لبعضهم : أتقرنني بمالك ؟! ما أنا وهو إلاّ كما قال جرير :

وابـن اللَّبـون[1] إذا مـا لُـزَّ[2] فـي قـرَنٍ[3]
لـم يستطـع صـولـة[4] البُـزْلِ[5] القنـاعيـس[6]

---

(١) ابن اللبون : ولد النَّاقة إذا استكمل السَّنة الثَّانية ودخل في الثَّالثة .
(٢) لُزَّ : بضمِّ أوَّله : شدَّ .
(٣) قَرَن : بفتح أوَّله وثانيه : حبلٌ يقرن به البعيران .
(٤) صولة : سطوة .
(٥) البُزْل : بضمِّ الباء الموحَّدة ، وسكون الزَّاي : جمع بزول ؛ وهي : النَّاقة الَّتي بلغت السَّنة الثَّامنة أو التَّاسعة .
(٦) القناعيس : جمع قِنعاس بكسر أوَّله ؛ وهو : العظيم .

ثمَّ قال : ومن مثل مالك ؛ متَّبع لآثار من مضىٰ ، مع عقلٍ وأدبٍ ؟! .

وقال : مالكٌ إمامٌ في الحديث .

وقال : حدَّثني مالكٌ الصَّدوق .

وجاء نعي مالكٍ إلىٰ حمَّاد بن زيد ، فبكىٰ حتَّى جعل يمسح عينيه بخرقة ، وقال : يرحم الله مالكاً ؛ لقد كان من الدِّين بمكانٍ .

وفي روايةٍ : ثمَّ قال حمَّاد : اللَّهُمَّ أحسن علينا الخلافة بعده .

وقال الشَّافعيُّ : إذا جاءك الأثر عن مالكٍ . . فشدَّ به يدك .

وقال : إذا جاءك الخبر . . فمالكٌ النَّجم .

وقال : إذا ذكر العلماء . . فمالكٌ النجم ، ولم يبلغ أحدٌ في العلم مبلغ مالكٍ ؛ لحفظه وإتقانه وصيانته ، ومن أراد الحديث الصَّحيح . . فعليه بمالكٍ .

وقال : مالك بن أنسٍ معلِّمي ـ وفي روايةٍ : أستاذي ـ وما أحدٌ أَمَنَّ عليَّ من مالكٍ ، وعنه أخذنا العلم ، وإنَّما أنا غلامٌ من غلمان مالكٍ .

وقال : جعلت مالكاً حجَّة فيما بيني وبين الله .

وقال مُحَمَّدُ بن عبد الحكم : كان الشَّافعيُّ دهره إذا سئل عن الشَّيء . . يقول : هـٰذا قول الأستاذ ؛ يريد : مالكاً .

وذكر الأحكام والسنن فقال : العلم يدور علىٰ ثلاثةٍ : مالكٍ ، واللَّيث ، وابن عيينة .

وقال : مالكٌ وسفيان قرينان ، ومالكٌ النَّجم الثَّاقب الَّذي لا يلحق .

وقال : لولا مالكٌ وابن عيينة . . لذهب علم الحجاز ، ويروىٰ : لما عرف العلم بالحجاز .

قال مطرِّف : كان مالكٌ إذا سئل عن مسألة نزلت. . فكأنَّما نبيٌّ نطق علىٰ لسانه .

قال مُحَمَّدُ بن عبد الحكم : إذا انفرد مالك بقولٍ لم يقله من قبله. . فقوله حجَّة .

وعن اللَّيث أنَّه قال : علم مالك علم تقيٍ ، علم مالك نقي ، مالك أمان لمن أخذ عنه من الأنام .

قال ابن المبارك : لو قيل لي : اختر للأمَّة إماماً. . اخترت لها مالكاً .

قال أبو إسحاق الفزاريُّ : مالكٌ حجَّةٌ ، رضا كثير الاتِّباع للآثار .

وقال ابن مهديٍّ : مالكٌ أحفظ أهل زمانه ، ومالكٌ لا يخطىء في الحديث .

وقال : ما بقي علىٰ وجه الأرض آمن علىٰ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالكٍ .

وقال : ماأقدِّم علىٰ مالكٍ في صحَّة الحديث أحداً .

وقال يحيىٰ بن سعيد القطَّان : ما في القوم أصحُّ حديثاً من مالك ـ يعني : الأوزاعيَّ والسفيانين ـ ومالكٌ أحبُّ إليَّ من معمر . ومالكٌ إمام النَّاس في الحديث .

وقال أيضاً : مالكٌ أمير المؤمنين في الحديث .

وقال يحيىٰ بن معين : مالكٌ نبيل الرأي ، نبيل العلم ، أخذ المتقدِّمون عن مالكٍ ووثَّقوه ، وكان صحيح الحديث ، وكان يقدِّمه علىٰ أصحاب الزُّهريِّ .

وقال : مالكٌ إمامٌ من أئمَّة المسلمين ، مجمعٌ علىٰ فضله وتثبُّته في الحديث .

وقال : مالكٌ نجم أهل الحديث ، المتوقِّف عن الضُّعفاء ، النَّاقل عن أولاد المهاجرين والأنصار .

وقال عليُّ بن المدينيِّ : ما أقدِّم علىٰ مالكٍ أحداً في صحَّة الحديث ، ومالك أمير المؤمنين في الحديث .

وقال عبد الرحمـٰن بن مهديٍّ ـ في المقارنة بين مالكٍ وسفيان الثوريِّ والأوزاعيِّ ـ : سفيان الثوريُّ إمامٌ في الحديث ، وليس بإمامٍ في السُّنَّة[1] ، والأوزاعيُّ إمامٌ في السُّنَّة وليس بإمامٍ في الحديث ، ومالكٌ إمامٌ فيهما جميعاً اهـ

كيف وقد أخذ عن تسعمائة شيخ فأفتىٰ ، وما أفتىٰ حتَّىٰ شهد له سبعون إماماً أنَّه أهلٌ لذلك ، وكتب بيده مائة ألف حديث ، وجلس للدَّرس وهو ابن سبعة عشر عاماً ، وصارت حلقته أكبر من حلق مشايخه في حياتهم ، وكان الناس يزدحمون علىٰ بابه لأخذ الحديث والفقه كازدحامهم علىٰ باب السُّلطان ، وله حاجب يأذن أولاً للخاصَّة ، فإذا فرغوا أذن للعامَّة .

تصديه لنشر العلم :

يقول مالكٌ : ليس كلُّ من أحبَّ أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا . . جلس ؛ حتَّى يشاور فيه أهل الصَّلاح والفضل وأهل الجهة من المسجد ، فإن رأوه لذلك أهلاً . . جلس .

وما جلست حتَّىٰ شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أنِّي موضعٌ لذلك .

---

(١) قال ابن الصلاح : (السنة ههنا ضد البدعة فقد يكون الإنسان عالماً بالحديث ولا يكون عالماً بالسنة) اهـ « تزيين الممالك » (١٢) .

وقد جلس للنَّاس وهو دون العشرين ؛ أي : في حياة شيوخه .

قال أيُّوب السَّختيانيُّ : قدمت المدينة في حياة نافعٍ ولمالكٍ حلقة .

وقال مصعبٌ : كان لمالكٍ حلقةٌ في حياة نافعٍ أكبر من حلقة نافعٍ .

وقد كان مكانه من المسجد مكان عمر بن الخطَّاب ، وهو المكان الذي يوضع فيه فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف في المسجد .

وكان حريصاً علىٰ إفادة النَّاس وتعليمهم ، ويقول : لا ينبغي لأحدٍ عنده علمٌ أن يترك التعليم .

ويأتي إليه الرَّجل بالدَّفتر فيسأله أن يجيزه فيفعل ، خصوصاً إذا رأىٰ في الطَّالب رغبةً وجدّاً وحرصاً ؛ فإنَّه يفتح له من صدره ويفيض عليه من علمه ما لا يناله سواه منه .

كما حصل له مع هاشم بن جريج ؛ لما حجَّ وتأخَّر عن المجيء إليه حتَّىٰ رحل النَّاس ، فخاصمه مالكٌ ، وأبىٰ أن يحدِّثه ، فقال هاشمٌ : أصلحك الله إن تكن حاجةٌ أو أمرٌ تأمر به انتهيت إلىٰ طاعتك ، ووقفت عند أمرك ، وفرحت بذلك في نادي قومي ، وسدت به علىٰ عشيرتي ؛ فإنَّ طاعتك فرضٌ ، وقولك حكمٌ أستودعك الله . فلما ولّى قال مالكٌ : مثل هـٰذا طلب العلم ، ردُّوه . فبعث في طلبه فأتي به فحدَّثه .

* * *

مجلسه في العلم

كان مجلسه مجلس وقارٍ وعلم ، ليس فيه شيءٌ من المراء واللَّغط ولا رفع صوت .

يقدِّم أصحابه وخاصَّةِ إِخوانه في مجلسه ، فيجلسون كأَنَّما علىٰ رؤوسهم الطَّير أدباً ، لا يوسع لأحد في حلقته ولا يرفعه ، يدع أحدهم حيث انتهىٰ به مجلسه ، ويقول : ليلني منكم ذوو الأحلام والنُّهىٰ ، ويقول : إِنَّما هي مجالس علمٍ ، السَّابق إِليها أحقُّ بها .

وكانت له حلقة يجالسه فيها فقهاء أهل المدينة .

والمشهور أَنَّه لم يكن من عادته أن يقرأ كتبه علىٰ أحدٍ بل كان يقرأ عليه أصحابه .

ومن أشهر من كان يقرأ عليه للنَّاس : حبيبٌ ؛ الذي نسخ له بعض كتبه ، فكان يقرأ فإِذا أخطأ . . فتح عليه مالك ، وكان ذلك قليلاً .

قال مصعب : كان حبيبٌ يقرأ علىٰ مالكٍ وأنا علىٰ يمينه وأخي عن شماله ، وحبيبٌ يقرأ من ورقتين إِلىٰ ورقتين ونصف ولا يبلغ ثلاثاً ، والنَّاس ناحيةً لا يدنون ولا ينظرون ، فإِذا خرجنا جاءنا النَّاس فعارضوا كتبهم .

حتَّىٰ إِنَّ المهديَّ لما حجَّ وطلب مالكاً أن يحضر عنده ؛ ليسمع ولديه موسىٰ وهارون . . فقال مالك : يا أمير المؤمنين ؛ العلم أهلٌ لأن يوقَّر ويؤتىٰ ، قال المهديُّ : صدق ، وأمر ولديه أن يسيرا إِليه فلمَّا جلسا بين يديه . . قالا له : اقرأ علينا من حديثك . فقال : إِنَّ هٰذا البلد إِنَّما يقرأ فيه على العالم كما يقرأ الغلام على المعلِّم ، فإِذا أخطأ أفتاه . فانصرفوا عنه ،

وأعلموا المهديَّ فبعث إليه ، وقال له : امتنعت أن تسير إليهم فساروا إليك ، فامتنعت أن تقرأ عليهم ؟ فأجابه مالكٌ : يا أمير المؤمنين ؛ سمعت ابن شهابٍ يقول : جمعنا هٰذا العلم من رجالٍ في الرَّوضة ؛ وهم : سعيد بن المسيِّب ، وأبو سلمة ، وعروة ، والقاسم ، وسالم ، وخارجة ، وسليمان ، ونافع ، ثم نقل عنهم ابن هرمز ، وأبو الزناد ، وربيعة ، والأنصاري ، وبحر العلم ابن شهاب ، وكلٌّ هؤلاء يقرأ عليهم ولا يقرؤون . قال المهدي : اذهبوا فاقرؤوا ففي هٰؤلاء قدوة .

وفي روايةٍ : أنَّه قال لهارون : إنَّ الله رفعك وجعلك في موضعك الذي أنت فيه للعلم ، فلا تكن أوَّل من يضع عزَّ العلم فيضع الله عزَّك .

وله في هٰذا الباب قصصٌ فريدةٌ ووقائع عجيبةٌ .

تصدِّيه للفتوىٰ ، وتحرِّيه في ذلك ، وكمال ورعه :

جلس مالكٌ لإفادة النَّاس وهو شابٌّ دون العشرين ، ومن ذلك اليوم عرف النَّاس فضله وعلمه وإمامته ، مع وجود شيوخه الأكابر ، فوثق النَّاس به وبرأيه ، فأقبلوا عليه يستفتونه في أمورهم ، مع وجود نافعٍ ، وزيد بن أسلم ، ويحيىٰ بن سعيد .

وهو رحمه الله لم يكن متطفِّلاً علىٰ هٰذه الموائد ، أو مخالفاً لآداب التَّلاميذ والمتعلِّمين في حياة شيوخهم ، ولكنَّه جلس بإذنٍ بل بأمرٍ ، فهو مأذونٌ ومجازٌ ، وتصوِّر هٰذا الموضوع القصَّة الآتية :

قال ابن وهب : جاء رجلٌ يسأل مالكاً عن مسألةٍ ، فبادر ابن القاسم فأفتاه ، فأقبل عليه مالكٌ كالمغضب ، وقال له : جسرت علىٰ أن تفتي يا عبد الرحمن ؟! يكرِّرها عليه ، ما أفتيتُ حتَّىٰ سألتُ : هل أنا للفتيا موضعٌ ؟ فلما سكن غضبه . . قيل له : من سألت ؟ قال : الزُّهريَّ ، وربيعة الرأي .

قال مالكٌ : وربيعة إِذا سأله الرَّجل ، فلم يفهم عنه . . يقول له : سل هٰذَا ، فأقول للسَّائل : إِنَّه ينهاك عن كذا .

وقد تميَّز بتحرِّيه الشَّديد في الفتيا ، وورعه ، وإِنصافه ، واحتياطه ، واستشعاره جلال المسؤوليّة وعظم الأمانة وأن المستفتي في أمانة المفتي .

ولذلك قال بعضهم : لكأنَّما مالكٌ والله إِذا سئل عن مسألةٍ . . واقفٌ بين الجنَّة والنَّار .

وكان يقول : من أحبَّ أن يجيب عن مسألةٍ . . فليعرض نفسه قبل أن يجيب على الجنَّة والنَّار ، وكيف يكون خلاصه في الآخرة ، ثم يجيب .

وقال : ما شيءٌ أشدَّ عليَّ من أن أُسأل عن مسألةٍ من الحلال والحرام ، لأنَّ هٰذَا هو القطع في حكم الله ، ولقد أدركت أهل العلم والفقه ببلدنا وإِنَّ أحدهم إِذا سئل عن مسألةٍ كأَنَّ الموت أشرف عليه ، ورأيت أهل زماننا هٰذا يشتهون الكلام فيه والفتيا ، ولو وقفوا علىٰ ما يصيرون إِليه غداً . . لقلَّلوا من هٰذَا ، وإِنَّ عمر بن الخطَّاب وعليّاً وعلقمة خيار الصَّحابة كانت ترد عليهم المسائل ، وهم خير القرون الذين بعث فيهم النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم ، وكانوا يجمعون أصحاب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ويسألون ، ثمَّ حينئذٍ يفتون فيها ، وأهل زماننا هٰذا قد صار فخرهم الفتيا فبقدر ذلك يفتح لهم من العلم ، قال : ولم يكن من أمر النَّاس ولا من مضىٰ من سلفنا الذين يقتدىٰ بهم ويعوِّل الإِسلام عليهم . . أن يقولوا هٰذَا حلالٌ وهٰذَا حرامٌ ، ولكن يقولون أنا أكره كذا ، وأرىٰ كذا .

وأمَّا حلالٌ وحرامٌ فهٰذَا الافتراء على الله ؛ أما سمعتم قول الله تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ ﴾ الآية ؛ لأنَّ الحلال ما أحلَّه الله ورسوله ، والحرام ما حرَّماه .

قال ابن مهديٍّ : سأل رجلٌ مالكاً عن مسألةٍ ، وذكر أَنَّهُ أُرسل فيها من

مسيرة ستَّة أشهرٍ من المغرب ، فقال له : أخبر الذي أرسلك أنه لا علم لي بها ، قال : ومن يعلمها ؟ قال : من علَّمه الله .

وسأله رجلٌ عن مسألةٍ استودعه إيَّاها أهل المغرب ، فقال : ما أدري ما ابتلينا بهـٰذه المسألة في بلدنا ، ولا سمعنا أحداً من أشياخنا تكلَّم فيها ولكن تعودُ ، فلمَّا كان من الغد . . جاءه وقد حمل ثقله علىٰ بغلةٍ يقودها ، فقال : مسألتي ؟ فقال : ما أدري ما هي ؟ فقال الرجل : يا أبا عبد الله ؛ تركت خلفي من يقول : ليس علىٰ وجه الأرض أعلم منك ، فقال مالكٌ غير مستوحشٍ : إذا رجعت فأخبرهم أنِّي لا أحسن .

وسأله آخر ، فلم يجبه ، فقال له : يا أبا عبد الله ؛ أجبني ، فقال : ويحك ؛ أتريد أن تجعلني حجَّةً بينك وبين الله ؟! فأحتاج أنا أوّلاً أن أنظر كيف خلاصي ، ثمَّ أخلِّصك .

وقال ابن أبي حازم : قال مالك : إذا سألك إنسانٌ عن مسألةٍ . . فابدأ بنفسك فاحرزها .

قال الهيثم بن جَمِيلٍ : شهدت مالكاً سئل عن ثمانٍ وأربعين مسألةً ، فقال في اثنتين وثلاثين منها : لا أدري .

وقال خالد بن خداشٍ : قدمت من العراق علىٰ مالكٍ بأربعين مسألةً فما أجابني منها إلاّ في خمسٍ ، وقال مالكٌ : وقد قال ابن عجلانَ إذا أخطأ العالم لا أدري . . أصيبت مقاتله ، وقد روي هـٰذا الكلام عن ابن عبَّاس رضي الله تعالىٰ عنهما .

وقال مالكٌ : سمعت ابن هرمز يقول : ينبغي أن يورث العالم جلساءه قول لا أدري حتَّىٰ يكون ذلك أصلاً في أيديهم يفزعون إليه ، فإذا سئل أحدهم عما لا يدري قال : لا أدري .

قال ابن وهب : وكان مالكٌ يقول في أكثر ما يسأل عنه : لا أدري .

قال عمر بن يزيدَ : فقلت لمالكٍ في ذلك ، فقال : يرجع أهل الشَّام إِلىٰ شامهم ، وأهل العراق إِلىٰ عراقهم ، وأهل مصر إِلىٰ مصرهم ، ثم لعلِّي أرجع عما أَفتيتهم به ، قال : فأخبرت بذلك اللَّيث فبكىٰ ، وقال : مالكٌ والله أقوىٰ من اللَّيث أو : نحو هـٰذَا .

وقال معن بن عيسىٰ : سمعت مالكاً يقول : إِنَّما أنا بشرٌ أخطىء وأصيب ؛ فانظروا في رأيي ؛ فكلُّ ما وافق الكتاب والسُّنَّة . . فخذوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسُّنَّة . . فاتركوه .

وبهـٰذَا التحرِّي والورع والتثبُّت تصدَّر مالكٌ للفتوىٰ ، وصار مرجع الأمَّة، ومصدر الثِّقة ، واشتهر فيه القولِ المشهور المأثور : لا يفتىٰ ومالكٌ بالمدينة .

وتحقَّق هـٰذَا القول بعد حادثة عجيبة لابأس بذكرها ، ذكرها العلامة الشرقاويُّ في « شرح التَّجريد الصريح » :

فقد روي في الحكاية المسندة عن الثقات ؛ أَنَّه كان بالمدينة محمة يغسل فيها النِّساء الميتات ، وأنه جيء إليها بامرأةٍ ، فبينما هي تُغسل . . إِذ وقفت عليها امرأة ، فقالت : إِنَّكِ زانية ، وضربت يدها علىٰ عجيزة المرأة الميتة ، فالتزقت يدها ، فحاولت وحاول النِّساء رفع يدها ، فلم يمكن ذلك ، فرفعت إِلىٰ والي المدينة ، فاستشار الفقهاء ، فقال قائلٌ : تقطع يدها ، وقال آخر : تقطع بضعة من الميتة ؛ لأنَّ حرمة الحي آكد ، فقال الوالي : لا أبرم أمراً حتَّىٰ أؤامر أبا عبد الله ، فبعث إِلىٰ مالكٍ رحمه الله تعالىٰ ؛ فقال : لا يُقطع من هـٰذه ، ولا من هـٰذه ، ما أرىٰ إِلاَّ امرأةً تطلب حقَّها من الحدِّ ، فحدُّوا هـٰذه القاذفة فضربها تسعة وسبعين سوطاً ويدها ملتصقة ، فلما ضربها تكملة الثَّمانين . . انحلَّت يدها[1] .

---

(١) « فتح المبدي » (٢/ ٥٨٩) .

وفي هٰذَا يتغزَّل أحدهم قائلاً :

مـالـكٌ قـد أحـلَّ قتلـي بـرمـح الْـ ـقـدٌ منـه مـذ صـار قلبـي ظعينـه
ليـس يفتـي سـواه فـي قتـل صـبٌ كيـف يفتـىٰ ومـالـكٌ بـالمـدينـه

وهٰذَا الذي أفتىٰ به مالكٌ موافق لما حصل في بني إسرائيل ؛ فقد جاء في « صحيح البخاريِّ » أَنَّ أحدهم غلَّ ـ يعني : سرق من الغنيمة ـ فقال لهم نبيُّهم : إِنَّ فيكم غلولاً ، فليبايعني من كلِّ قبيلةٍ رجلٌ ، فلزقت يد رجل بيده ، فقال : فيكم الغلول فلتبايعني قبيلتك ، فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده ، فقال : فيكم الغلول فجاؤوا برأسٍ مثل رأس بقرةٍ من الذهب[1] .

فإما أن يكون مالكٌ اطَّلع علىٰ هٰذَا الحديث ، فاستعمله بنور التَّوفيق في مكانه ، وإمَّا أن يكون وفِّق فوافق .

* * *

---

(١) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس ، باب : قول النبي ﷺ «أحلت لكم الغنائم» . (٣١٢٤) .

موقفه من الجدال والمناظرات

كان مالكٌ ينهىٰ عن الجدال في الدِّين ، ويقول : المراء والجدال في الدِّين يذهب بنور العلم من قلب العبد .

ورأىٰ قوماً يتجادلون عنده فقام ونفض رداءه ، وقال : إنَّما أنتم في حرب .

وقيل له : رجلٌ له علمٌ بالسُّنَّة أيجادل عنها ؟ ، فقال : لا ، ولكن ليخبر بالسُّنَّة ، فإن قبل منه ، وإلاّ . . سكت .

ولكن مع نهيه عن الجدل وتحاشيه له قد أثرت عنه مناظرات بينه وبين العلماء ننقل شيئاً منها ؛ لبيان ذلك :

قال سعيد بن أبي مريم ، ومصعب بن عبد الله :

قدم هارون المدينة ومعه أبو يوسف ، فدخل عليه مالكٌ فرفعه فوق أبي يوسف .

وقال مصعب : فقال مالكٌ : أين يجلس الشَّيخ ؟ فقال هارون : حيث شاء ، فجلس فوق أبي يوسف ، فقال له : يا يعقوب ، ناظر أبا عبد الله .

فقال أبو يوسف : ما تقول في رجلٍ قال لامرأته : أنت طالقٌ ملء سكرُّجةٍ[1] ؟ فأطرق مالكٌ ساعةً ، ثمَّ رفع رأسه ، فقال له هارون : أجبه

---

(١) سُكُرُّجَة : قال ابن قرقول : هي بضمِّ السِّين ، والكاف ، والرَّاء وقال ابن مكيٍّ : صوابه بفتح الرَّاء .

وهي : قصاعٌ صغارٌ يؤكل فيها ، وليست بعربيَّةٍ .

وعن أنسٍ رضي الله عنه قال : ما أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ =

يا أبا عبد الله ، فقال له مالك : يا أمير المؤمنين ؛ نظرت مسألته في كتاب الله وسنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصَّحابة والتَّابعين ، فلم أجد أصل مسألته فيها ، ولا خير في علمٍ لا يكون فيما ذكرته .

فالتفت هارون إلىٰ أبي يوسف ، وقال له : يا يعقوب ؛ إنَّ أبا عبد الله اجتثَّ مسألتك من أصلها .

قال مصعب : فقال : يا أمير المؤمنين ؛ ليس عنده في ذلك شيءٌ ولو كان.. لأجاب . وضحك .

فالتفت إليه مالكٌ ، وقال : ساء ما أدَّبك أهلُك ، أتضحك في مجلس أمير المؤمنين ؟! فخجل أبو يوسف .

ثمَّ سأل أمير المؤمنين مالكاً عن مسائل ، فأجابه فيها ، فسرَّ بذلك ، وكان في المجلس رجلٌ يقال له : سندل ، فقال : إنَّ أبا عبد الله مرَّةً يخطىء ، ومرَّةً لا يصيب ، فقال مالكٌ : كذا النَّاس . فلمَّا فكَّر في قوله.. غضب غضباً شديداً ، ثمَّ قال : يا أمير المؤمنين ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ ۞أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ الآية ، وما ظننت أن أحداً من المسلمين يذكر الله والرسول فلا يمرض قلبه خوفاً لهما ، قال الله : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ﴾ الآية ، فلا عرفتم حق عظمة الله ، ولا عرفتم قدر رسوله ، ولا عرفتم حقَّ مجلس أمير المؤمنين .

ثم قام مغضباً يقول : بليتم بالإسلام ، وبلي بكم أهل الإسلام . وخرج ، فصعب ذلك علىٰ هارون ، وقال لأبي يوسف : قم فالحق بالشَّيخ وأرضه .

فخرج ، فوجد مالكاً قد جلس في حانوت صديقٍ له ؛ سرّاجٍ ، يستريح

= خوانٍ ، ولا في سكرّجةٍ ، ولا خبز له مرقّق ، ولا رأىٰ شاةً سميطاً قطُّ .

فيه ، وأبو يوسف علىٰ فرسٍ محلًّى ، بين يديه جماعةٌ ، فسلم عليه ، وقال : كيف تراني يا أبا عبد الله ؟ فنظر إليه مالكٌ ، وقال : مثل قيصر في قومه . فخجل ، ومضىٰ .

قال أبو مصعب : قال أبو يوسف لمالكٍ : تؤذِّنون بالترجيع ، وليس عندكم عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فيه حديث ؟

فالتفت إليه مالكٌ ، وقال : يا سبحان الله ؛ ما رأيت أمراً أعجب من هٰذَا ؛ ينادىٰ علىٰ رؤوس الأشهاد في كلِّ يومٍ خمس مرَّاتٍ ، يتوارثه الأبناء عن الآباء من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ زماننا هٰذا . . يحتاج فيه إلىٰ فلانٍ عن فلانٍ ؛ هٰذَا أصحُّ عندنا من الحديث .

وسأله عن الصَّاع فقال : خمسة أرطالٍ وثلثٌ ، فقال : ومن أين قلتم ذلك ؟ فقال مالكٌ لبعض أصحابه : أحضروا ما عندكم من الصَّاع ، فأتىٰ أهل المدينة ، أو عامَّتهم ، من أولاد المهاجرين والأنصار ، وتحت كلِّ واحد منهم صاعٌ ، فقال : هٰذَا صاع ورثته عن أبي عن جدِّي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال مالكٌ : هٰذَا الخبر الشائع عندنا أثبت من الحديث . فرجع أبو يوسف إلىٰ قوله .

* * *

نُبَذٌ من أقواله المأثورة
وحكمه المشهورة في العلم والعمل

ما جاء عنه في العلم وآداب المتعلِّمين ، وما يتعلق بهٰذَا الباب :

قال مالكٌ رحمه الله : ليس العلم بكثرة الرواية ، وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب .

وقد روي هٰذَا الكلام عن ابن مسعود .

وقال : طلب العلم حسنٌ لمن رزق خيره ، وهو قسْمٌ من الله ، ولكن انظر ما يلزمك من حين تصبح إلىٰ حين تمسي فالزمه .

وقال : العلم نَفور لا يأنس إلاّ بقلب تقيٍّ خاشعٍ .

وسئل مالكٌ عن طلب العلم : أفريضةٌ هو ؟ قال : لا ، ولا يطلب ما لا ينتفع به ، ولا يطلب الأغاليط والألغاز والإكثار . وفي روايةٍ : سئل مالكٌ عن طلب العلم : أفريضة هو ؟ قال : والله ما كلُّ الناس عالم ، وإنَّ منهم من لا آمره بطلبه ، ثم قال : أمَّا علىٰ كلِّ النَّاس . . فلا .

وقال لابن وهب : أدِّ ما سمعت وحسبك ، ولا تحمل لأحد علىٰ ظهرك ، فإنَّه كان يقال : أخسر النَّاس من باع آخرته بدنياه ، وأخسر منه من باع آخرته بدنيا غيره .

وقال : ينبغي للرَّجل إذا خوِّل علماً ، وصار رأساً يشار إليه بالأصابع . . أن يضع التُّراب علىٰ رأسه ، ويمقت نفسه إذا خلا بها ، ولا يفرح بالرِّياسة فإنَّه إذا اضطجع في قبره ، وتوسَّد التراب . . ساءه ذلك كلُّه .

وقال لأبي مسهر : لا تسأل عمَّا لا تريد ، فتنسىٰ ما تريد ، فإنَّه من اشترىٰ ما لا يحتاج إليه . . باع ما يحتاج إليه .

وقال : من إدالة العلم أن تجيب كلَّ من سألك ، ولا يكون إماماً من حدَّث بكلِّ ما سمع ، ومن إدالة العلم أن ينطق به قبل أن يسأل عنه .

وقال : إنَّ المسألة إذا سئل فيها الرجل فلم يجب واندفعت عنه ، فإنَّما هي بليَّة صرفها الله عنه .

وقال : لا يصلح طلب العلم لمفلسٍ ، ولا لغنيٍّ متكبِّرٍ .

وقيل له : ما أفضل ما يصنع العبد ؟ قال : طلب العلم .

وقال : لولا النِّسيان . . كان أكثر النَّاس علماء .

وقال : إنَّما أهلك النَّاسَ تأويلُ ما لا يعلمون .

وقيل له : العالم يخطىء ؟ قال : الذي دلَّ عليه من الخير أكثر ، ومن ذا الذي ليس فيه شيء ؟ ولو لم يأمر بالمعروف إلاَّ من ليس فيه شيء . . ما أمر أحدٌ بمعروفٍ .

وقال : من شأن ابن آدم أن لا يعلم ، ثمَّ يعلم ، أما سمعت قول الله تعالىٰ : ﴿ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ .

وكان يقول : تعلَّموا العلم قبل العمل .

وقال لبعض بني أخيه : إذا تعلَّمت علماً من طاعة الله . . فليرَ عليك أثره ، وليرَ فيك سمته ، وتعلَّم لذلك العلم الَّذي تعلمته السَّكينةَ ، والحلمَ ، والوقارَ .

وقال مالك رحمه الله : حقاً علىٰ من طلب العلم أن يكون فيه وقارٌ وخشيةٌ ، وأن يكون متَّبعاً لآثار من مضىٰ ، وينبغي لأهل العلم أن يجلُّوا أنفسهم عن المزاح ، وخاصَّةً إذا ذكروا العلم .

وقال : أدب الله القرآن ، وأدب رسوله السُّنَّة ، وأدب الصَّالحين الفقه .

وقال سفيان : دخلت علىٰ مالكٍ فقلت له : إنَّ العلم كثيرٌ ، فقال : العلم شجرةٌ أصلها بمكة ، وأغصانها بالمدينة ، وأوراقها بالعراق ، وثمرها بخراسان ، فقال : اكتب يا غلام ؛ فهذا من طرائف مالكٍ .

وقال ابن وهب : قال لي مالكٌ : إنَّه لم يكن يَسلمُ رجلٌ حدَّث بكلِّ ما سمع ، ولا يكون إماماً أبداً ، ومن الذُّلِّ إهانة العلم عند من لا يطيعك .

قال مطرف : وكان مالكٌ إذا ودَّعه أحدٌ من طلبة العلم عنده . . يقول لهم : اتَّقوا الله في هٰذَا العلم ، ولا تنزلوا به دار مضيعة ، وبثُّوه ولا تكتموه .

وقال مالك : من آداب العالم أن لا يضحك إلا تبسُّماً .

وقال القعنبيُّ : سمعته يقول : كثرة الكلام تمجُّ العالم ، وتذلُّه ، وتنقصه .

قال خالد بن خداش : قلت لمالكٍ : أوصني ، قال : عليك بتقوى الله ، وطلب العلم عند أهله .

وقال ابن القاسم : كنَّا إذا ودَّعنا مالكاً يقول : اتَّقوا الله ، وانشروا هٰذَا العلم ، وعلِّموه ، ولا تكتموه .

وقال : لن ينال هٰذَا الأمر حتَّىٰ يذاق فيه طعم الفقر .

وقال أبو قرة : سمعت مالكاً يقول : تعلَّموا من العالم حتَّىٰ لبس نعله .

وقال لابن وهب : اتَّق الله واقتصر علىٰ علمك ؛ فإنَّه لم يقتصر أحدٌ علىٰ علمه إلاَّ نفع وانتفع ، فإن كنت تريد بما طلبت ما عند الله . . فقد أصبت ما تنتفع به ، وإن كنت تريد بما تعلمت الدنيا . . فليس في يدك شيءٌ .

ويقول في وصيَّةٍ له : إنِّي أرى الصَّواب في ترك تعلُّم المسائل الَّتي قد ينتفع ببعضها ، إذا كان فيها من المضرَّة ما يخاف علىٰ صاحبها الخطأ والفتنة ، فكيف بغيرها من المسائل الَّتي لا منفعة فيها ؟ .

وقال : النَّاس في العلم أربعةٌ :

رجلٌ علمَ فعمل به وعلَّمه ، فمثله في كتاب الله قوله : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ .

ورجلٌ علمَ فعمل به ولم يعلِّمه ، فمثله في كتاب الله قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا ﴾ الآية .

ورجلٌ علمَ علماً فعلَّمه ولم يعمل به فمثله قوله : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ .

* * *

ما جاء عنه من مواعظ وكلمات
في أحوال القلوب والسلوك وتربية النفس

قال مالكٌ رحمه الله : إِنَّما التَّواضع في التُّقىٰ والدين ، لا في اللِّباس .

وقال : التَّواضع ترك الرِّياء والسُّمعة .

وقال : من أحبَّ أن تفتح له فرجةٌ في قلبه . . فليكن عمله في السِّرِّ أفضل منه في العلانية .

وقال : الزُّهد في الدُّنيا طيب المكسب ، وقصر الأمل .

وقال : الدُّنيا صحَّة البدن ، وطيب النَّفس من النَّعيم .

وقال : إِنَّما الحكمة مسحة ملكٍ علىٰ قلب العبد .

وقال : الحكمة نورٌ يقذفه الله في قلب العبد .

وقال : يقع لقلبي أَنَّ الحكمة الفقه في دين الله ، وأمرٌ يدخله الله القلوب من رحمته وفضله .

وقال : الحكمة التَّفكُّر في أمر الله والاتِّباع له .

وقال في سماع ابن وهب ، وابن القاسم : الحكمة طاعة الله ، والاتِّباع لها ، والفقه في الدِّين ، والعمل به .

وقال الفرويُّ : سمعته يقول : إِذا لم يكن للإِنسان في نفسه خيرٌ . . لم يكن للنَّاس فيه خير .

وقال ابن وهب : سمعته يقول : لا خير في شيءٍ من الدُّنيا وإِن كثر . . بفساد دين الرَّجل أو مروءته .

وقال : نقاء الثَّوب ، وحسن الهمَّة ، وإِظهار المروءة . . جزءٌ من بضعٍ وأربعين جزءاً من النُّبوَّة .

وقال : من صدق في حديثه . . متِّع بعقله ، ولم يصبه ما يصيب النَّاس من الهرم والخرف .

وقال له رجلٌ : خرفت فقال : إِنما يخرف الكذَّابون .

وقال ابن المبارك : سمعته يقول : لا يصلح الرجل حتَّى يترك ما لا يعنيه ويشتغل بما يعنيه ، فإِذا كان كذلك . . يوشك أن يفتح الله له قلبه .

وقال : إِن كان بغيك منها ما يكفيك ، فأقلُّ عيشها يغنيك ، وما قلَّ وكفىٰ خيرٌ مما كثر وألهىٰ .

قال ابن وهب : سمعته يقول : ما زهد أحدٌ في الدُّنيا . . إِلا أنطقه الله بالحكمة .

وقال خالد بن حميد : سمعته يقول : عليك بمجالسة من يزيد في علمك قوله ، ويدعوك إِلى الآخرة فعله ، وإِيَّاك ومجالسة من يعلِّلك قوله ، ويعيبك دينه ، ويدعوك إِلى الدُّنيا فعله .

وقال ابن القاسم : ذكر مالكٌ القصدَ وفضلَه ثمَّ قال : إِيَّاك من القصد ما تحبُّ أن ترتفع به ، قيل : لم ؟ قال : تعجب به .

قال مطرف : قال رجلٌ لمالكٍ : أوصني .

قال : إِذا هممت بأمرٍ من طاعة الله . . فلا تحبسه إِن استطعت فواقاً[1] ، حتَّىٰ تمضيه ، فإِنَّك لا تأمن الأحداث ، فإِذا هممت بغير ذلك . . فإِن استطعت أن لا تمضيه فواقاً فافعل ، لعلَّ الله يحدث لك تركه ، ولا تستحي

---

(١) فواق : بفتح الفاء وضمِّها : الوقت بين الحلبتين . والوقت بين قبضتي الحالب للضَّرع . يعني : فلا تتأخَّر في إِنجازه ، ولو وقتاً يسيراً .

إذا دعيت لأمر ليس بحقٍّ أن تقول : قال الله في كتابه : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ ، وطهر ثيابك وأنقها من معاصي الله ، وعليك بمعالي الأمور وكرائمها ، واتق رذائلها وما يسفسف منها ، فإنَّ الله يحبُّ معالي الأخلاق ، ويكره سفاسفها ، وأكثر تلاوة القرآن ، واجتهد أن لا تأتي عليك ساعةٌ من ليلٍ أو نهارٍ إلا ولسانك رطبٌ من ذكر الله ، ولا تمكِّن النَّاس من نفسك ، واذهب حيث شئت .

وقال : ما أسرَّ عبدٌ سريرةً بخيرٍ . . إلا ألبسه الله رداءها ، ولا أسرَّ سريرةً بشرٍّ إلا ألبسه الله رداءها .

وقال مالكٌ للقعنبيِّ : مهما تلاعبت بشيءٍ فلا تلعب بدينك .

وقال : أوَّل المعاصي الكبر والحسد والشح ؛ حسد إبليس وتكبَّر فقال : ﴿ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ وقال الله تعالىٰ : ﴿ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ فشحَّ آدم حتَّىٰ أكل منها .

وقال : التَّقرُّب من أهل الباطل هلكةٌ ، والقول الباطل يصدُّ عن الحقِّ ، ومن سعادة المرء أن يوفَّق للخير ، ومن شقوة المرء أن لا يزال يخطىء .

وقال : إذا ظهر الباطل على الحقِّ . . كان الفساد في الأرض ، وقليل الباطل وكثيره هلكةٌ ، وإنَّ لزوم الحقِّ نجاةٌ .

وقال : لكلِّ شيءٍ دعامةٌ ، ودعامة المؤمن عقله ، فبقدر ما يعقل يعبد ربَّه .

وقال : الإسلام واسعٌ ، إذا لم ترد إلا الحقَّ . . فالإسلام أوسع من ذلك ، ولا ينبغي أن يضيق . زاد في موضعٍ آخر : إذا أُقيمت حدوده .

وقال : يقال : إنَّ المؤمن حسن المعونة ، يسير المؤونة ، والفاجر بضدِّه .

وقال : إذا مدح الرَّجل نفسه . . ذهب بهاؤه .

وقال : الكلام في هٰذه المسائل المعضلة ، يزيد العمىٰ ويفسدها .

وكان يكره كثرة الكلام ويعيبه ، ويقول : لا يوجد إلا في النِّساء والضُّعفاء .

قال : وكان يقال : نعم الرَّجل فلانٌ ، لولا أنَّه يتكلَّم كلام شهرٍ في يومٍ .

* * *

سيرته وشمائله

هيبته ومجده :

من المزايا المشهورة الَّتي تتجلَّىٰ في سيرة مالكٍ ، وقلَّ من شاركه فيها من أهل العلم في عصره ما رزقه الله من الهيبة والإجلال .

يقول ابن الماجشون : دخلت علىٰ أمير المؤمنين المهديِّ ؛ فما كان بيني وبينه إلا خادمه ، فما هبته هيبتي مالكاً .

وقال سعيد بن أبي مريم : لقد كانت هيبته أشدَّ من هيبة السُّلطان .

وقد وصفه بمثل هـٰذَا كثيرٌ ؛ كالشَّافعيِّ ، وأبي مصعب والأصمعيِّ ، والدراورديِّ ، وغيرهم .

وقيل : كان الثوريُّ في مجلس مالكٍ ، فلمَّا رأىٰ إجلال النَّاس له . . أنشد :

يَـأْبَـى الْجَـوَابَ فَـلاَ يُـرَاجَـعُ هَيْبَـةً والسَّـائِلُـونَ نَـوَاكِـس الأَذْقَـانِ
أَدبُ الـوَقَـارِ وعـزُّ سُلْطَـانِ التُّقـىٰ فهـو المَهِيـبُ وليـس ذَا سُلْطَـانِ

وكان لكلمته ورأيه من الهيبة مثل ما لشخصيته ؛ فلقد كان يجلس عند الوالي ، فيعرض عليه أهل السِّجن ، فيقول : اقطع هـٰذَا ، واضرب هـٰذَا مئة وهـٰذَا مائتين ، والوالي لا يكاد يخالفه في شيءٍ من ذلك .

وكان رضي الله عنه إذا جلس لأهل العلم ، يقرأ لهم القارىء بين يديه . . فلا يدنو منه أحدٌ ممَّن حضر ، ولا ينظر في كتابه ولا يستفهمه هيبةً له وإجلالاً ، وكان كالسُّلطان له حاجب يستأذن للنَّاس في الدُّخول عليه .

وهٰذَا الذي ميَّزه الله به من الهيبة والتوقير والاحترام الكبير . . لم يكن من قبيل الصُّدفة أو الاتِّفاق ، بل هو لما كان عليه مالكٌ من عظيم التَّوقير والتَّقدير للنبيِّ صلى الله علَيه وسلم .

لقد كان ممتلىء القلب والنفس خشيةً وعظمةً وإجلالاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

توقيره للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم :

قال الفرويُّ : لما كثر النَّاس علىٰ مالكٍ . . قيل له : لو جعلت مستملياً يسمع النَّاس ، قال : قال عزَّ وجلَّ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ ﴾ ، وحرمته حياً وميتاً سواءٌ .

وقال أبو مصعب : سمعت مالكاً يقول : إنِّي لأذكر وما في وجهي حبَّة شعرٍ ، وما منّا أحدٌ يدخل المسجد إلاّ معتمّاً . . إجلالاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان لا يركب بالمدينة ؛ ويقول : إنِّي لأستحي من الله أن أركب في مدينة فيها جثَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان إذا ذكر النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم عنده . . تغيَّر لونه ، وانحنىٰ حتَّىٰ يصعب ذلك علىٰ جلسائه .

وذكر أصحاب المناقب أنَّ أبا جعفرٍ المنصور ناظر مالكاً في مسجد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فرفع أبو جعفرٍ صوته ، فقال له مالكٌ : يا أمير المؤمنين ؛ لا ترفع صوتك في هٰذَا المسجد فإنَّ الله تعالىٰ أدَّب قوماً ؛ فقال : ﴿ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ الآية ، ومدح قوماً ؛ فقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ ﴾ الآية ، وذمَّ قوماً ؛ فقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ ﴾ الآية ، وإنَّ حرمته ميتاً كحرمته حياً . فاستكان لها أبو جعفر ، وقال له

أبو جعفر : أدعو مستقبلاً القبلة ، أم مستقبلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله تعالىٰ يوم القيامة ، بل استقبله ، واستشفع به إلىٰ ربِّك . . يشفعك ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ ﴾ الآية .

ولقد استفاد مالك هٰذه الآداب والأذواق من شيوخ هم أساتذة الأدب ، وأئمَّة الذوق .

ومنهم سيِّد القرَّاء الإمام مُحَمَّد بن المنكدر الذي يقول عنه مالك : كنت آتي مُحَمَّد بن المنكدر فلا نكاد نسأله عن حديث . . إلاّ بكىٰ حتَّىٰ نرحمه .

ومنهم الإمام الشريف جعفر بن مُحَمَّد الذي يقول عنه مالكٌ : إنَّه كان كثير المزاح والتَّبسُّم ، فإذا ذكر عنده النَّبي صلى الله عليه وسلم . . اخضرَّ واصفرَّ . قال مالك : ولقد اختلفت إليه زماناً ، فما كنت أراه إلاّ علىٰ ثلاث خصالٍ : إما مصلِّياً ، وإما صائماً ، وإما يقرأ القرآن ، وما رأيته قطُّ يحدِّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على الطَّهارة ، ولا يتكلَّم فيما لا يعنيه ، وكان من العلماء العبَّاد الزهَّاد الذين يخشون الله .

* * *

حديث مالك

الأصل في قَبول الأحاديث هو عدالة الرَّاوي ، وضبطه ، وحفظه ، ومعلومٌ أَنَّ عدالة الإمام مالكٍ قد استفاضت بين النَّاس حتَّىٰ دخلت في حيِّز المقطوع به ؛ كما قال الحافظ العراقيُّ في « ألفيَّته » في المصطلح :

وصحَّحوا استغناء ذي الشُّهرة عن   تـزكيـةٍ كمـالـكٍ نجـم السُّنـن

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قلت لأبي : أيُّما أثبتُ أصحاب الزهريِّ ؟ قال : مالكٌ أثبت في كلِّ شيءٍ .

وقيل لأحمد ابن حنبل : رجلٌ يريد أن يحفظ حديث رجلٍ بعينه ، فقال : يحفظ حديث مالكٍ .

وقال يحيىٰ بن معين : مالكٌ أثبت أصحاب الزُّهريِّ .

وقال : مالكٌ أثبت في نافعٍ من أيُّوب ، وعبيد الله بن عمر ، وليث بن سعد ، وغيرهم .

وقال عمرو بن عليٍّ الفلاّسُ ـ وهو أحد النُّقَّاد الكبار ـ : أثبت من روىٰ عن الزُّهريِّ ممَّن لا يختلف فيه مالك بن أنس .

وقال وهيب بن خالد : أتينا الحجاز فما سمعنا حديثاً إلا يعرف وينكر ، إلاّ حديث مالك بن أنس .

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ : مالك بن أنس ثقةٌ إمام أهل الحجاز ، وهو أثبت أصحاب الزُّهريِّ ، وإذا اختلفوا فالحكم لمالكٍ .

وقال الشَّافعيُّ : إذا جاءك الأثر عن مالكٍ فشدَّ به يدك .

وقال : إذا جاءك الخبر . . فمالكٌ النَّجم .

وقال : ومن أراد الحديث الصَّحيح . . فعليه بمالكٍ .

وقال ابن مهديٍّ : مالكٌ أحفظ أهل زمانه ، ومالكٌ لا يخطىء في الحديث .

وقال : ما بقي علىٰ وجه الأرض آمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك .

وقال : ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً .

وقال يحيىٰ بن سعيد القطان : ما في القوم أصح حديثاً من مالك ـ يعني الأوزاعي والسفيانين ـ ومالك أحب إليّ من معمر ، ومالك إمام الناس في الحديث .

وقال أيضاً : مالك أمير المؤمنين في الحديث .

وقال أيضاً : كان مالك إماماً في الحديث وكيف لا يكون إماماً من كان سفيان الثوري يزاحم تلامذته على بابه .

وقال يحيىٰ بن معين أيضاً : أخذ المتقدمون عن مالك ووثقوه ، وكان صحيح الحديث وكان يقدمه على أصحاب الزهري .

وقال : مالك إمام من أئمة المسلمين مجمع على فضله وتثبته في الحديث .

وقال : مالك نجم أهل الحديث المتوقف عن الضعفاء الناقل عن أولاد المهاجرين والأنصار .

وقال علي بن المديني : ما أقدم علىٰ مالك أحداً في صحة الحديث ، ومالك أمير المؤمنين في الحديث .

قال الحافظ الذهبيُّ ـ وهو من أهل الاستقراء التَّامِّ ـ في « تذكرة الحفاظ » : وقد اتَّفق لمالكٍ مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره ، وذكر منها : اتِّفاق الأمَّة علىٰ أنَّه حجَّةٌ صحيح الرِّواية ، وتجمُّعهم علىٰ دينه وعدالته .

وقبله قال الإمام النَّوويُّ في « تهذيب الأسماء واللُّغات » : وأجمعت طوائف العلماء علىٰ إمامته ، وجلالته ، وعظم سيادته ، وتبجيله ، وتوقيره ، والإذعان له في الحفظ والتثبُّت وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فبإجماع الآراء يمكن اعتبار الإمام مالكٍ هو المحدِّث الأكمل ، والحافظ الأمثل الذي استحقَّ عن جدارة لقب أمير المؤمنين في الحديث ، كما أطلقه عليه أقرانه من الحفَّاظ ، فكان تجسيماً للنَّضارة الَّتي تجمع أوصاف البهاء والكمال الجسمانيِّ والخُلُقيِّ ، طبقاً لما نعته به المشرِّع الأعظم صلوات الله وسلامه عليه .

أمَّا في الحفظ : فقد منَّ الله تعالىٰ علىٰ مالكٍ بحافظةٍ قويةٍ ، وهـٰذه في الحقيقة منحٌ ومواهب لا دخل للكسب فيها ولا للجد أو الاجتهاد ، وهو فضل الله ، والله يؤتي الفضل من يشاء .

يحكي عن نفسه هـٰذَا الموقف العجيب ؛ فيقول : قدم علينا الزُّهريُّ فأتيناه ومعنا ربيعة ، فحدَّثنا نيِّفاً وأربعين حديثاً ، قال : ثم أتيناه الغد ، فقال : انظروا كتاباً حتَّىٰ أحدِّثكم منه ، أرأيتم ما حدثتكم أمس ، أيُّ شيء في أيديكم منه ؟ فقال له ربيعة : هـٰهنا من يردُّ عليك ما حدَّثت به أمس ، فقال : ومن هو ؟ قال : ابن أبي عامر ، قال : هات ، فحدثته بأربعين حديثاً منها ، فقال الزهريُّ : ما كنت أرىٰ أنَّه بقي أحدٌ يحفظ هـٰذَا غيري .

وبتلك الملكة العجيبة استطاع مالكٌ أن يستوعب حديث الحجاز استيعاباً تامّاً ، ثم أتقنه ، وجوَّده ، وتعمَّق علله وخفاياه ودقائقه ، وشرح رجاله ، حتَّى قال كثيرٌ من النُّقَّاد : لولا مالكٌ . . لذهب علم الحجاز ، وإنَّ إسناد الحديث في الحجاز انتهىٰ إلىٰ مالكٍ .

وبهـٰذا الاعتبار قال له شيخه الزُّهريُّ : أنت من أوعية العلم ، وإنَّك لنعم المستودع .

وقال سفيان الثوريُّ : مالكٌ أحفظ أهل زمانه .

وقال ابن حنبل : مالكٌ حافظٌ متثبِّتٌ من أثبت النَّاس في الحديث .

وقال ابن معين : كان مالكٌ حافظاً .

آثار مالك الحديثيَّة :

كان عند الإمام من حديث أهل المدينة نحو اثني عشر ألف حديث ، حدَّث بثلثها ؛ أي : نحو أربعة آلاف حديثٍ ، احتوى « الموطَّأ » منها بأوسع رواياته علىٰ ست مئة حديثٍ وكسرٍ .

والأحاديث الَّتي حدَّث بها وليست في « الموطَّأ » تُعرف بغرائب مالكٍ ، وهـٰذه تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ في مقابل أحاديث « الموطَّأ » الَّتي تواترت عنه باعتبار من سمعها منه من الجمع الجمِّ .

وقد جمع عددٌ من العلماء غرائب مالكٍ ، وقوَّمها صحَّةً وحسناً وضعفاً بالنسبة إلى الرواة عنه ؛ لأنَّه إذا كان الرَّاوي عنه ثقةً . فحديثُ مالكٍ صحيحٌ بلا شكٍّ ولا خلافٍ .

فللدارقطنيِّ « غرائب مالكٍ » وُصف بأنَّه كتابٌ ضخمٌ .

وألَّف الحافظ الأندلسيُّ قاسم بن أصبغ البيانيُّ القرطبيُّ « غرائب مالكٍ » .

وجمع الطبرانيُّ الأحاديث الَّتي حدَّثَ بها مالكٌ خارج « الموطَّأ » .

وكذلك الحافظ ابن عساكر ، وكتابه في عشرة أجزاء ، وله أيضاً : « عوالي مالكٍ » في خمسين جزءاً .

وألَّف الحافظ أبو بكر بن المقري ودعلج السجزيُّ « غرائب مالكٍ » أيضاً . ولأبي القاسم الجوهريِّ ، وابن الجارود : « سند مالكٍ خارج الموطَّأ » .

ولمحمد بن المظفَّر السَّمعانيِّ الحافظ كتابٌ فيما وصله مالكٌ ممَّا ليس في « الموطَّأ » .

وللقاضي أبي بكر بن السَّليم كتاب « التَّوصيل ممَّا ليس في الموطَّأ » .

ولابن عبد البرِّ كتاب في حديث مالكٍ خارج « الموطَّأ » .

* * *

قواعد مذهب الإمام مالك

مبدأ مالك في الفقه هو مبدأ أهل الحجاز ، قال أبو محمد صالح عالم فاس الشهير فيما نقله عنه الفقيه راشد ما نصه : (الأدلة التي بنى عليها مالك مذهبه ستة عشر :

١ـ نصّ الكتاب العزيز .

٢ـ وظاهره ، وهو العموم .

٣ـ ودليله ، وهو مفهوم المخالفة .

٤ـ ومفهومه ، وهو باب آخر ، ومراده مفهوم الموافقة .

٥ـ وتنبيهه ، وهو التنبيه على العلة ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا ﴾ .

ومن السّنة أيضاً مثل هذه الخمسة ، فهذه عشرة .

والحادي عشر : الإجماع .

والثاني عشر : القياس .

والثالث عشر : عمل أهل المدينة .

والرابع عشر : قول الصحابي .

والخامس عشر : الاستحسان .

والسادس عشر : الحكم بسدّ الذرائع .

واختلف قوله في السابع عشر ؛ وهو : مراعاة الخلاف ، فمرّة يراعيه ، ومرّة لا يراعيه .

قال أبو الحسن : (ومن ذلك الاستصحاب) اهـ من « بهجة التسولي » في (باب القسمة)[1] .

وقد جمع هذه الأصول والقواعد الشيخ سيدي أحمد بن محمد بن أبي كف في (منظومته) المفيدة التي جمع فيها أصول مذهب مالك ، فقال :

أَدِلَّـةُ الْمَـذْهَـبِ مَـذْهَـبُ ٱلأَغَـرّ ... مَـالِـكِ الإِمَـامِ سِتَّـةَ عَشَـرْ
نَـصُّ الكِتَـابِ ثُـمَّ نَـصُّ السُّنَّـةْ ... سُنَّـةِ مَـنْ لَـهُ أَتَـمُّ الْمِنَّـةْ
وَظَـاهِـرُ الكِتَـابِ والظَّـاهِـرُ مِـنْ ... سُنَّـةِ مَـنْ بِـالْفَضْـلِ كُلِّـهِ قَمِـنْ
ثُـمَّ الـدَّلِيـلُ مِـنْ كِتَـابِ اللهِ ... ثُـمَّ دَلِيـلُ سُنَّـةِ الأَوَّاهِ
وَمِـنْ أُصُـولِـهِ الَّتِـي بِهَـا يَقُـولْ ... تنبيـهُ قـرآنٍ وسنّـةِ الـرسـولْ
وحُجّـةٌ لـديـه مَفْهـومُ الكتـابْ ... مِنْ سنّةِ الهادي إلى نَهْجِ الصَّوابْ
ثُمَّـتَ تنبيـهُ كتـابِ الله ثُـمْ ... تنبيـهُ سنّـةِ الـذي جـاهـا عظُـمْ
ثمّـة إجمـاعٌ وقَيْـسٌ وعَمَـلْ ... مدينـةِ الرّسـولِ أَسْخَـى مَنْ بـذلْ
وقـولُ صَحْبِـه والاستحسـانُ ... وهـو اقتفـاءُ مـا لـهُ رُجْحـانُ
وقيـل : بـل هُـوَ دليـلٌ ينقَـذِفْ ... في نفسِ مَنْ بالِاجتهادِ متّصِفْ
ولكـنِ التعبيـرُ عنـه يقصُـر ... عنـه فـلا يَعْلَـم كيـف يُخْبِـر
وسَـدُّ أبـوابِ ذرائـعِ الفسـادْ ... فمـالِـكٌ لـه علـى ذِهِ اعْتمـادْ
وحجّـةٌ لـديـه الاستصحـابُ ... ورأيـه فـي ذاك لا يُعَـابُ
وخبـرُ الـواحـدِ حجّـةٌ لـديـهْ ... بعـض فـروع الفقـه تنبني عليـهْ
وَبِـالمصـالـحِ عَنَيْـتُ المـرسلـةْ ... لـه احتجـاجٌ حَفِظَتْـه النَّقَلَـةْ
ورعـيُ خُلْـفٍ كـان طَـوْراً يَعمَـلُ ... بـه وعنـه كَـان طَـوراً يَعْـدِلُ

---

(١) « شريعة الله الخالدة » (٢٢٧) ، عن الفكر السامي للحجوي .

وقد صنّف العلاّمة الشيخ محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب عبد الله رحمه الله رسالة في شرح هذه (المنظومة) سمّاها : « إيصال السالك في أصول الإمام مالك » نقتطف منها هذه الفوائد في شرح هذه الأبيات :

فقوله : (**نصّ الكتاب**. . . . .) البيت ؛ يعني : أنّ أوّل أدلة مذهب مالك الستة عشر : النصّ من الكتاب والسّنة الصحيحة ، متواترة كانت أو مستفيضة أو آحاداً .

والنّص : هو اللفظ الدالّ على معنى لا يحتمل غيره أصلاً .

مثاله من الكتاب : قوله تعالى في صيام المتمتع الذي لم يجد هدياً : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ، فقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ نصّ في أنّ المتمتع ـ أي : الذي لم يجد هدياً ـ يلزمه صوم المجموع ـ الثلاثة التي في الحج ، والسبعة التي بعد الرجوع ـ الذي هو العشرة .

ومثاله من السنة : قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنّ الله حرّم عليكم وأد البنات » ، فهذا نصّ في تحريم دفن البنات الذي كان يفعله أهل الجاهلية .

وقوله : (**وظاهر الكتاب**. . . . . .) البيت ؛ يعني : أنّ الدليل الثاني من أدلة مذهب مالك : الظاهر من الكتاب أو السنة الصحيحة .

والظاهر : هو اللفظ الدال في محل النطق على معنى ، لكنه يحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً ، فدلالته على المعنى الراجح فيه تسمى : ظاهراً ، ودلالته على المعنى المرجوح فيه تسمى : تأويلاً .

مثال الظاهر من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ فإنّه ظاهر في أن المظاهر الذي لم يستطع الصوم يجب عليه إطعام ستّين شخصاً مسكيناً ـ أي : فقيراً لا مال له ـ لكلّ مدّ ، ولا يجزىء إعطاؤها لمسكين واحد ، ولا إعطاء مدّين منها له أيضاً ، ويحتمل : أن المراد بالمسكين

المدّ ؛ لأنه من أسمائه ، ويكون المعنى : فإطعام طعام ستّين مدّاً ، وعليه فيجزىء إعطاء جميع الكفارة لمسكين واحد ستّين يوماً ، في كلّ يوم مدّ ، والأول مذهب الجمهور ، والثاني مذهب الحنفية .

ومثاله من السنة : قوله صلى الله عليه وآله وسلم الثابت في « سنن أبي داوود » : « من لم يبيت الصيام من الليل . . فلا صيام له » ؛ فإنّه ظاهر في أن تبييت النية واجب في كل صيام ؛ لأن المعرّف بأل والنكرة في سياق النفي للعموم ظاهراً ، ويحتمل : أن المراد بالصيام : صيام النذر والقضاء ، فيكون المراد به بعض أفراده ، وأن غيرهما من الصوم يصح بدون تبييت النية ، والأول مذهب الجمهور ، والثاني مذهب الحنفية أيضاً .

وقوله : (**ثم الدليل من كتاب الله. . . . .**) البيت ؛ يعني : أن الدليل الثالث من أدلة مذهب مالك الإجمالية دليل الخطاب من الكتاب والسنة ، وهو مفهوم المخالفة منهما ، وهو حجة عند مالك والشافعي ، وهو يجري في الشرط والغاية والحصر والعدد والعلة والوصف والظرف .

مثال مفهوم الشرط من كتاب الله : قوله تعالى في المطلقات البوائن : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ فمفهومه أن غير أولات الحمل من المطلقات البوائن لا تجب على الزوج لهن النفقة .

ومثاله من السنة : قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من ابتاع طعاماً . . فلا يبعه حتى يستوفيه » ، فمفهومه أن من وهب له طعام يجوز بيعه قبل استيفائه وهو كذلك عند مالك ، والأمثلة الباقية تطلب في كتب الأصول .

وقوله : (**ومن أصوله. . . . . . .**) البيت ؛ هذا هو الرابع من أدلة مذهب مالك ؛ يعني : أن من أصول مالك التي يقول بها ـ أي : يحتج بها في الشرعيات ـ : تنبيه الخطاب من القرآن ، وتنبيه الخطاب من سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ويسمى أيضاً بفحوى الخطاب ، وهو مفهوم الموافقة .

وإنّما سمي « مفهوم الموافقة » ؛ لكون المعنى المسكوت عنه موافقاً للمعنى المنطوق به في الحكم ، وإنّما سمي بـ « تنبيه الخطاب » ؛ لأن السامع يتنبه عند الخطاب بالمعنى المنطوق به ، وحدّه : دلالة اللفظ على معنى غير مذكور موافق للمعنى المذكور في الحكم بالمساواة له فيه والأولوية به عنه .

فمثال مفهوم المساوي من القرآن : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾ الآية ؛ فإنها تدلُّ بالمنطوق على تحريم أكل أموال اليتامى ظلماً ، وتدل بالمفهوم الموافق على مساواة إحراقه لأكله ظلماً في التحريم ؛ لأن العلة في تحريم أكله ظلماً الإتلاف ، وتلك العلة موجودة بتمامها في إحراقه .

ومثال مفهوم الأولى من القرآن : قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ ؛ فإن الآية تدل بالمنطوق على تحريم التأفيف على الوالدين ، وتدل بالمفهوم الموافق على أن ضربه لهما أولى بالتحريم من التأفيف ؛ لأن العلة في تحريم التأفيف عليهما هي الإيذاء ، وتلك العلة أتمّ في الضرب منها في التأفيف . . . إلخ الأمثلة .

وقوله : (**وحجة لديه مفهوم الكتاب. . . . . . .**) البيت ؛ يعني : أن مفهوم الكتاب والسنة سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهادي إلى طريق الصواب حجة شرعية عند مالك ؛ يعني : أنه من أدلة مالك التي يستدل بها ، وهو الخامس من الأدلة المعدودة في النظم ، والمراد بالمفهوم عنده : دلالة الاقتضاء وهي : أن يدل اللفظ دلالة التزام على معنى لا يستقل المعنى الأصلي بدونه لتوقف صدقه أو صحته عليه عادة أو عقلا أو شرعا مع أن اللفظ لا يقتضيه مثالها : قوله ﷺ « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فإن منطوق الحديث أن الخطأ والنسيان والإكراه مرفوعة عن هذه الأمة وصدق هذا الكلام متوقف عقلا على المؤاخذة أي رفع

عن أمتي المؤاخذة بالخطأ . . إلخ ؛ لأن نفس الخطأ والنسيان والإكراه غير مرفوع عن هذه الأمة لمشاهدة وقوع هذه الثلاثة منهم حسا .

وقوله : (**ثمت تنبيه كتاب الله. . . . .**) البيت ؛ يعني : أن من أدلة مذهب مالك : التنبيه من كتاب الله أو من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي عظم جاهه عند الله ، ودلالة التنبيه من قبيل دلالة اللزوم ، وتسمى بـ « دلالة الإيماء » ، وهو : أن يقرن الوصف بحكم ، لو لم يكن اقتران الوصف بذلك الحكم لبيان كونه علة له . . لَعَابَهُ الفَطِنُ بمقاصد الكلام ؛ لأنه لا يليق بالفصاحة .

مثاله من كتاب الله : قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن اقتران الأمر بقطع يد السارق مع وصفه بالسرقة يدل باللزوم على أن السرقة هي علة القطع شرعاً ؛ إذ لو لم تكن علة له . . لكان الكلام غير بليغ .

ومثاله من السنة : قوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعرابي الذي قال له : واقعت أهلي في نهار رمضان : « أعتق رقبة . . » إلخ ؛ فإن اقتران الأمر بالتكفير مع وصف الأعرابي لنفسه بالوقوع في نهار رمضان يدل باللزوم على أن الوقاع علة للأمر بالتكفير بالعتق أو الإطعام أو الصوم في الشرع ؛ إذ لو لم يكن علة له . . لكان الكلام غير بليغ ، بل يكون غير جواب ؛ أي : غير مفيد .

وقوله : (**ثمت إجماع. . . . .**) البيت ؛ يعني : أن الإجماع دليل من أدلة مذهب مالك ، وهو لغة : العزم ، واصطلاحاً : اتفاق العلماء المجتهدين من هذه الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيّ عصر سواء كان في عصر الصحابة أم لا على أي أمر كان .

وقوله : (**وقيس. . . . .**) البيت ؛ يعني : أن من أدلة مذهب مالك

رحمه الله : القياس الشرعي ، وهو لغة : التقدير والتسوية ، قال الفهري : والنظر فيه من أهم أصول الفقه ؛ إذ هو أصل الرأي وينبوع الفقه ، ومنه تتشعب الفروع ، وهو جُلُّ العلم . وحدُّه اصطلاحاً : حمل معلوم على معلوم ؛ لمساواته في علة الحكم عند الحامل .

وقوله : (**وعمل * مدينة الرسول أسخى من بذل**) ؛ يعني : أن عمل مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي أجمعوا عليه من أدلة مذهب مالك ، والمراد بهم : الصحابة والتابعون ، وبيان أحكامه وشروطه مفصل في محله .

وقوله : (**وقول صحبه** ....) البيت ؛ يعني : أن القول المروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدلة مذهب مالك ؛ يعني : أنه حجة شرعية عند مالك ، سواء كان الصحابي إماماً أو مفتياً أو حاكماً ، وسواء كان قولاً أو فعلاً .

والمراد بـ « قول الصحابي » : رأيه الصادر عن اجتهاده ، ويشترط فيه عند مالك : أن يكون منتشراً ولم يظهر له مخالف ، نقله الباجي عن مالك .

وقوله : (**والاستحسان** ....) البيت ؛ يعني : أن الاستحسان من أدلة مالك التي يحتج بها في الشرعيات ، واختلف في تفسيره : فقيل : هو اقتفاء ما له رجحان ؛ أي : هو اتباع الدليل الراجح على معارضه من الأدلة الشرعية ، وقيل - أي : وقال بعض المالكية - : بل هو دليل ينقذف - أي : يقذفه الله - في نفس من بالاجتهاد متصف ؛ أي : في ذهن العالم المتصف بالاجتهاد المطلق حتى ينقدح فيه وينشرح له ولكن يعجز عن التعبير عنه .

وقوله : (**وسد أبواب ذرائع الفساد** ....) البيت ؛ يعني : أن سدّ أبواب الوسائل إلى الفساد من أدلة مالك التي يحتج بها في الشرعيات ، ويعتمد عليها ، فمتى كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى مفسدة .. منعنا منه .

وقوله : (**وحجة لديه الاستصحاب. . . . . . .**) البيت ؛ يعني : أن الاستصحاب حجة شرعية لدى مالك ، فهو من أدلة مذهبه .

وقوله : (**ورأيه في ذاك**) ؛ أي : في جعله حجة شرعية .

وقوله : (**لا يعاب**) ؛ أي : لا يرد ولا ينتقد عند أهل النظر الصحيح في العلم الشرعي .

وقوله : (**وخبر الواحد. . . . . . .**) البيت ؛ يعني : أن الخبر ـ أي : الحديث والفعل والتقرير الذي رواه واحد عدل فطن مأمون ثقة أو من في حكمه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ حجة شرعية عند مالك ، بنى عليه بعض فروع الفقه في مذهبه ، ومفاده الظن ، وهو الخبر العاري عن قيود المتواتر ؛ بأن كان خبر واحد عدل ، أو خبر جمع لا يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة كالاثنين والثلاثة والأربعة .

وقوله : (**وبالمصالح عنيت المرسلة. . . . . . .**) البيت ؛ يعني : أن مالكاً رضي الله عنه نقل عنه الاحتجاج بالمصالح المرسلة ؛ أي : المطلقة من الاعتبار والإلغاء ؛ أي : التي لم يرد عن الشارع أمر بجلبها ولا نهي عنها ، بل سكت عنها .

وقوله : (**ورعي خلف. . . . . . .**) البيت ؛ يعني : أن رعي الخلف ـ أي : مراعاة الخلاف ـ من أدلة مالك التي كان يستدل بها ، لكنه يعمل بها تارة ، ويعدل عنها تارة أخرى ، فلا احتجاج بها دائماً .

* * *

فقه مالكٍ

وفقه مالكٍ من فكره ؛ فهو فقيهٌ عمليٌّ يعتدُّ بالواقع ويتَّخذه دليلاً له ، ومن ذلك اعتماده علىٰ سابقة عمل أهل المدينة ، واتِّفاق جماعتها عليه ، واعتداده بالعُرف الشَّرعيِّ والمصلحة ، والاعتماد على السَّوابق القضائيَّة واتِّخاذها مصادر وأصولاً قانونيَّةً ، وهو منهج دولٍ معاصرةٍ كثيرةٍ ، والأحكام حلولٌ لمشاكل النَّاس تفعل فيها وتنفعل بها ، وهي بعد ، تجارب شاركت فيها الجماعة وثبتت على الامتحان .

ونرىٰ في فقه مالكٍ من عمل أهل المدينة وعلمهم خصائصَ التَّيسير ، ودفع الحرج ، والأخذ بما عليه الجماعة والقياس على المسلَّمات من النصوص ذاتها ، أو الاستنباط من مجموع النُّصوص الَّتي تُنتج معاني مقطوعاً بها كالنُّصوص ؛ فالله سبحانه وتعالىٰ يقول : ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ولم يجعل على النَّاس في دينهم من حرجٍ ، والرَّسول هو القائل : « بعثت بالحنيفية السمحة »[1] ، و : « خذوا من العمل ما تطيقون »[2] ، وإنَّ الله إنَّما أراد بهـٰذه الأمَّة اليسر ، ولم يرد بهم العسر .

ولقد أقرَّ أصحابَه على التَّمتُّع بالحلال ، ولم يزهِّدهم في الدُّنيا إلاّ أن يظهر منهم حرصٌ علىٰ متاعها ، ينذر ويرهِّب لمقاومة الانحلال ، ويرخِّص ويرغِّب لمقاومة الحرج ، وينهىٰ عن أشياء ، ثمَّ يستثني موضع العادة

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٥/٢٦٦) (٢١٧٨٨). والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/٢٠٩) (٣٦٧٨).

(٢) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب: صوم شعبان (١٩٧٠). ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب: أمر من نعس في صلاته . . . . (٧٨٥) .

فيرخَّص فيه ؛ ففي إقرار النَّاس علىٰ ما جرىٰ عليه عملهم تيسيرٌ عليهم ؛ إذا لم يناف قصد الشَّارع ، ومن ثَمَّ أقرَّ الإسلام من أعراف الجاهليَّة ما يوافق شريعته ، وحرصت أجيال المدينة علىٰ أعراف السَّلف الصَّالح عالمين أَنَّ جيلهم لا يمكن أن يكون أفضل من سابقيه .

واحتفل مالكٌ بالعُرف ؛ فهو يفتي ـ تبعاً لعرف المدينة ـ بأن الشريفة تتضرر بالإرضاع فلا تلتزم به ، ويقيد الجار بألا يضرَّ جاره ضرراً بيِّناً غير معتادٍ ، ويجعل العرف مقياساً للاعتبار ، ويقول : كل ما عدَّه النَّاس بيعاً فهو بيعٌ ؛ فيجوِّز البيوع الَّتي تفرضها عادات النَّاس ؛ كالبيوع الَّتي تجري بالأفعال دون الأقوال ، ويقرِّر أَنَّ خيار الشَّرط يثبت بناءً على العرف مثل ما يثبت بناءً على الشَّرط ويقرِّر أَنَّ مدة الخيار تختلف بحسب عرف السِّلع .

ولمَّا لم يعمل أهل المدينة بخيار المجلس . . لم يأخذ بحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « البيِّعان كلُّ واحدٍ منهما بالخيار علىٰ صاحبه ما لم يتفرَّقا إلاَّ بيع الخيار »[1] ، وقال عنه في « الموطَّأ » : ليس لهٰذا عندنا حدٌّ معروفٌ ولا أمرٌ معمولٌ به[2] .

وتحدث مالكٌ عن الغرر في واحدٍ وثلاثين باباً من الموطَّأ ضبطاً لصحَّة التَّراضي ودفعاً للجهالة ، والفقه عموماً يشترط لتأثير الغرر في العقود أن لا يكون النَّاس بحاجةٍ إلىٰ ذلك النَّوع منها ، وتحريم ما تدعو إليه الحاجة المشروعة أشدُّ ضرراً من كونه غرراً .

ولقد جوَّز مالكٌ ـ للعرف ـ إجارة العين بأجرٍ معلومٍ مع أَنَّها قد لا تعطي منافع ، بل جوَّز الإجارة على المنفعة المظنون حصولها ؛ كوعد الإمام

---

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (٢١١١). ومسلم في كتاب البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (١٥٣١).

(٢) «الموطأ» (٢/ ٦٧١).

بجائزة لمن يدلُّه علىٰ ما فيه مصلحةٌ عامَّةٌ ، وكالإجارة على البلاغ ، وهو اصطلاحٌ للمالكية في التَّعاقد علىٰ بلوغ نتيجةٍ بذاتها كما يسمِّيه الفقهاء المعاصرون في أوربَّة ؛ كبرء المريض ، واستنباط الماء ، وحفظ القرآن .

وحكَّم مالكٌ قاعدة سدِّ الذَّرائع في كثيرٍ من أبواب الفقه ؛ وهي في جملتها : منع أمرٍ مباحٍ ؛ لما يترتَّب علىٰ فعله من مفسدةٍ ؛ مثل منع بيع السِّلاح وقت الفتنة أو للعدوِّ ، ومنع الهديَّة لمن يلي وظيفةً عامَّةً ، وشهادة عدوٍّ علىٰ عدوِّه ، وتقديم خصمٍ في مجلس القضاء علىٰ خصمه ، وقضاء القاضي بعلمه ، أو خروج النِّساء إلى المساجد في اللَّيل .

ولا يأخذ مالكٌ بالإرادة الظَّاهرة للمتعاقدين إذا أخفت إرادةً غير مشروعةٍ ؛ كبيع العصير ممَّن يتَّخذه خمراً ، وإجارة الدَّار لمن يتَّخذها نادياً للقمار ، وزواج المحلِّل .

وفي الوقت ذاته يجيز الوسيلة غير المنهيِّ عنها من جهة الأصل إذا أدَّت إلىٰ مصلحةٍ ؛ مثل : دفع المال لمحارب كيلا يقتل دافع المال ، فدفع المال غير منهيٍّ عنه في الأصل ، وإنَّما المحرَّم أكل المال بالباطل ، ودفع المال للمحارب سيؤدِّي إلىٰ مصلحة .

وهو سبَّاقٌ في تطبيقات حديث : « لا ضَرر ولا ضِرار »[1] ؛ فلا يجيز استعمال الحقِّ كلَّما ناقض النَّزاهة ؛ كأن يستعمل لمجرَّد الإضرار ، أو لمعارضة مصلحةٍ عامَّةٍ ، أو تحقيق مصلحةٍ لا تتناسب البتَّة مع مصلحة الغير ، أو لا يمكن بلوغها بطريق لا تحدث ضرراً فاحشاً .

وكان طبيعياً أن يوفِّق روح المدينة مالكاً إلىٰ تقدير أصل المصلحة ؛ فلقد

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» كتاب الأقضية، باب: القضاء في المرفق (٢/ ٧٤٥). وابن ماجه في «سننه» كتاب الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره (٢/ ٧٨٤) (٢٣٤٠).

رأى الصَّحابة يجتهدون حيث لا نصَّ ، ليقرِّروا الأحكام للحوادث وفقاً للمصلحة دون أن يتوقَّفوا ؛ لعدم وجود نصٍّ خاصٍّ ؛ فالنُّصوص متناهيةٌ وعمومات الشَّريعة وقواعدُها تحكم ما لا يتناهىٰ من شؤون البشر ، والقرآن جامعٌ ؛ لأنَّ المجموع فيه أمورٌ كليَّاتٌ تقتصر علىٰ ما يسمَّىٰ في العصر الحاضر بالأساسيَّات ، والنُّصوص القطعيَّة الدلالةِ قليلةُ العدد ، والظَّنِّيَّةُ الدِّلالة تحتمل أكثر من معنىً ؛ فيتعيَّن اجتهاد الرَّأي علىٰ أساس أَنَّ النَّصَّ لازمٌ ؛ لتحريم أمرٍ ، وأن لا حدَّ للإباحة إلا مخالفة مقصدٍ من مقاصد الشَّرع .

وليس لزاماً أن يرجع الاستدلال إلىٰ نصٍّ خاصٍّ ، بل قد يعتمد علىٰ معنىً معقولٍ هو أصلٌ عامٌّ ، ولا أن يثبت العموم من جهة الصِّيغة وحدها ، بل قد يثبت من استقراء مواقع المعنىٰ إذا تضافر في إنتاجه فحوىٰ جملة نصوصٍ ، فيجري الحكمُ مجرى العموم المستفاد من الصِّيغ ، ويكون أصلاً قطعياً يطبَّق علىٰ جزئيَّاتٍ لم يَرِد فيها نصٌّ .

ولقد يساوي هٰذَا الأصل الكلِّيُّ الأصلَ المعيَّن ، أو يربو عليه بحسب قوَّة الأصل المعيَّن ، أو ضعفه ، ولعلَّ مالكاً لمَّا قال : الاستحسان تسعة أعشار العلم كان يقصد العمل بالمصلحة ، وبه يسدُّ الفقهاء أو المقنِّنون حاجات التَّطوُّر البشريِّ ما دامت تؤيِّدها أصولٌ كليَّةٌ مؤكَّدةٌ من الكتاب والسُّنَّة .

وعمر رضي الله عنه هو المجتهد الأكبر في هٰذَا الباب ، والمدينة كلُّها مدرسةٌ له ، ومالكٌ إمام المدينة يأخذ أخذه ، وتلاميذه مثله إذا سكتت النُّصوص عن أمورٍ فيها مصلحةٌ عامَّةٌ وملاءمةٌ لمقاصد الإسلام ، لا غريبةٌ عنها ولا وهميَّةٌ ، ولا خاصَّةٌ بصاحبها ، تدخل تحت جنس عدّه الشرع ، صريحاً أو مأخوذاً بالاستقراء المفيد للقطع ، فإن لم يوجد لها جنسٌ . . كانت غريبةً عن الشَّريعة ، إذ الشَّرع كاملٌ .

انتشار المذهب المالكيِّ :

يقول القاضي عياضٌ : غلب مذهب مالكٍ على الحجاز ، والبصرة ، ومصر ، وما والاها من بلاد أفريقيَّة ، والأندلس ، وصقلِّيَّة ، والمغرب الأقصىٰ ، إلىٰ بلادِ من أسلم من السُّودان إلىٰ وقتنا هـٰذا ، وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً ، وضعف بها بعد أربع مئة سنةٍ ، وضعف بالبصرة بعد خمس مئةٍ ، وغلب من بلاد خراسان علىٰ قزوين ، وأبهر ، وظهر بنيسابور ، وكان بها وبغيرها أئمَّةٌ ومدرِّسون .

وكان لابدَّ للمذهب المالكيِّ أن يسود الحجاز ويشيع فيه ، فمالكٌ قد عاش في المدينة في صميم الحجاز ، وسار علىٰ طريقة فقهائه ، وقد ظلَّ المذهب مزدهراً هنالك حيناً طويلاً ، ثمَّ أصابه وهنٌ زال حين تولَّى ابن فرحون قضاء المدينة سنة (٧٩٣هـ) .

وكان أوَّل من دخل بالمذهب المالكيِّ إلىٰ مصر عثمانُ بن الحكم ، وعبد الرَّحيم بن خالد بن يزيد .

وظهر من المصريين علماءُ مبرِّزون في المذهب ، وظلَّ المذهب سائداً حتَّى انتقل الشَّافعيُّ إلىٰ مصر فتنافس المذهبان في الانتشار ، وما زال للمذهب المالكيِّ أنصارٌ كثيرون في مصر .

ودخل المذهب بلاد تونس ، ثمَّ غلبه المذهب الحنفيُّ مدَّةً ، ثمَّ عاد المذهب المالكيُّ فتغلَّب هناك حتَّى اليوم .

وتغلَّب كذلك علىٰ بلاد الأندلس بعد قرنين من الهجرة ، وكان أوَّل من أدخله هو زياد بن عبد الرحمن بعد ذهابه إلى الحجِّ والتقائه بالإمام مالكٍ ، وازدهر المذهب حتَّىٰ صار القضاء به .

ودخل المذهب بلاد المغرب الأقصىٰ ، وازدهر في عهد دولة بني تاشفين ، ومازال سائداً فيها حتَّى اليوم .

ولقد توسَّع المؤرِّخ العلاَّمة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون في « مقدِّمته » في الحديث عن انتشار المذهب المالكيِّ .

يذكر ابن خلدون أَنَّ الإمام الشَّافعيَّ حينما هاجر إِلىٰ مصر ؛ وكان ذلك سنة مئتين للهجرة.. وجد فيها من المالكيَّة جماعةً منهم عبد الله بن عبد الحكم بن أعين ، الَّذي ولد سنة مئةٍ وخمسين ، وتوفِّي سنة ستَّ عشرة ومئتين ، وقد سمع « الموطَّأ » علىٰ مالكٍ ، ثمَّ روىٰ عن ابن وهب وابن القاسم ، وألَّف في المذهب المالكيِّ ، وكان فيها أشهب بن عبد العزيز القيسيُّ العامريُّ ، وهو من كبار فقهاء المالكيَّة ، وله كتابٌ في الفقه المالكيِّ يسمَّى « المدوَّنة » ، وهو غير كتاب « المدوَّنة » الَّذي أَلَّفه عبد السَّلام بن سعيدٍ سحنونُ التَّنوخيُّ المتوفَّىٰ سنة (٢٤٠هـ) .

وكان فيها عبد الرَّحمن بن القاسم ، وهو من كبار الفقهاء المالكيَّة ، وله فضلٌ في تدوين المذهب المالكيِّ ونقله ، وقد تُوفِّيَ سنة إِحدىٰ وتسعين ومئة ، وكان فيها ابن المواز وغيرهم ، ثمَّ الحارث بن مسكين وبنوه ، ثمَّ انقرض فقه أهل السُّنَّة من مصر بظهور دولة الشِّيعة الفاطميِّين الَّذين يُسمَّون مع بقيَّة الشِّيعة الإمامية بالرَّافضة ، وظهر فيها فقه الشِّيعة يسمِّيه ابن خلدون : فقه أهل البيت ، أو فقه شيعة أهل البيت ، وكاد سواه أن ينقرض ويذهب .

ثم رحل إِليها القاضي عبد الوهَّاب المالكيُّ من بغداد ، في أواخر المئة الرَّابعة ، والحكم حينئذ بيد خلفاء العبيديين ، وهم المنسوبون إِلىٰ عبيد الله المهديِّ ؛ جدِّ الفاطميِّين الذين كانت لهم دولةٌ واسعةٌ بالمغرب ومصر وغيرهما ، فأمروا بإِكرام هـٰذا القاضيِ وإِظهار فضله لكي ينعوا بهـٰذا على العباسيين الذين لم يتمسَّكوا بمثل هـٰذا الإِمام بل طرحوه ، فراجَتْ سوق

المذهب المالكيَّ بمصر نوعاً ما إِلىٰ أن زالت دولة العبيديين علىٰ يد صلاح الدِّين بن يوسف بن أيُّوب ، فعاد مذهب الشَّافعيِّ إِلى الرواج والازدهار .

وانتشر المذهب المالكيُّ بين أهل المغرب والأندلس ، واختصُّوا به ، وإِن كان يوجد في غيرهم إلاَّ أَنَّهم لم يقلِّدوا غيره إلاَّ في القليل ؛ لأنَّ رحلتهم كانت غالباً إِلى الحجاز ، وهٰذا منتهىٰ سفرهم حينئذٍ ، والمدينة يومئذٍ دار العلم ، ومنها خرج إِلى العراق ، ولم يكن العراق في طريقهم ، فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة ، وشيخُهم يومئذٍ وإِمامهم هو الإِمام مالكٌ رضي الله عنه ، وشيوخه من قبله ، وتلاميذه من بعده ؛ فرجع إِليه أهل المغرب والأندلس وقلَّدوه دون غيره .

ويقول الدُّكتور العلاَّمة تقيُّ الدِّين النَّدويُّ : لقد دخل المذهب المالكيُّ جهاتٍ متعدِّدةً من بلاد الجزيرة العربيَّة ، والخليج العربيِّ ، وعمان ، وبعض الإِمارات في الخليج ؛ مثل : البحرين ، وأبو ظبي ، ودبي ، وليس بين أيدينا مصادر تفصل الحديث عن الطَّريقة الَّتي انتقل بها هٰذا المذهب إِلىٰ جنوب الجزيرة العربيَّة الشَّرقيِّ ، ولكن يمكن أن نقول : إِنَّ الإِمام مالكاً أقام في مدينة الرَّسول صلى الله عليه وسلم ، وجلس للتَّدريس فيها ، وجعل درسه في مسجد الرَّسول صلى الله عليه وسلم قبل أن ينقله إِلىٰ منزله بسبب مرضه ، والمدينة المنوَّرة مقصد المسلمين منذ نزل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومنذ ضمَّت جسده الشَّريف ، فزوَّارها لا ينقطعون ، وهم يأتون من كلِّ حدب وصوب ، وما من حاجٍّ إلاَّ وهو يضيف إِلىٰ حجِّه زيارةً لمدينة الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام ، وهٰذه الألوف المؤلَّفة تأتي من مشارق الأرض ومغاربها ، ولعلَّ هٰذا كان من أقوى الأسباب لانتشار المذهب المالكيِّ .

وليس ببعيدٍ أن تكون هناك طلائع من جنوب الجزيرة ، ومن خليجها العربيّ ، ومن أجزاء عُمَانها الفسيح أقبلوا حاجِّين أو معتمرين أو زائرين

لمدينة الرَّسول صلى الله عليه وسلم فسمعوا من مالكٍ ، وتأثَّروا به ، ونقلوا عنه ، وليس ببعيد أن يكون هناك أفرادٌ من هـٰؤلاء حدَّثوا قومهم حين رجعوا إليهم عن مذهب مالكٍ ، فمالوا إليه ، واستحسنوه ، ولقد انتشر المذهب المالكيُّ في البصرة ، والبصرة غير بعيدة عن منطقة الخليج وإمارتها ، فانتقال المذهب من البصرة إلىٰ هـٰذه الإمارات غير عسيرٍ ، بل إنَّ الحجاز نفسه غير بعيدٍ عن هـٰذه المنطقة .

وإذا كان المذهب قد وجد من ينقله إلىٰ شمال أفريقيَّة والأندلس. . فمن اليسير أن يجد من ينقله إلىٰ ما هو أقرب بكثيرٍ من شمال أفريقيَّة ؛ وهو : أبو ظبي ودبي[1] .

* * *

(١) الإمام مالك ومكانة كتابه « الموطأ » (١١٣ـ ١١٤) .

توقيره لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما توقيره للحديث النَّبويِّ : فهو من صفاته الَّتي نشأ عليها ، وعُرف بها من حين طلبه للعلم ، ذلك لأنَّ والدته وجَّهته ـ كما تقدَّم ـ لتلقِّي الأدب ، وعلَّمته أَنَّ الأدب هو سرُّ الفتوح والنَّجاح ، فشبَّ علىٰ هـٰذَا الأدب والتَّوقير لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وملاحظة ذلك تماماً .

فكان رحمه الله يفعل أشياء قد تبدو حقيرةً في عين النَّاظر ولكنَّها تحمل معنىً كبيراً .

فمثلاً : سئل : أسمعت من عمرو بن دينار ؟ فقال : رأيته والنَّاس قيامٌ يكتبون ، فكرهت أن أكتب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائمٌ .

ومرَّ بأبي الزِّناد وهو يحدِّث فلم يجلس إِليه ، فلما لقيه بعد ذلك سأله : ما منعك أن تجلس ؟ قال : كان الموضع ضيِّقاً فلم أرد أن آخذ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائمٌ .

وقال ابن مهديٍّ : مشيت مع مالكٍ يوماً إِلى العقيق من المسجد فسألته عن حديثٍ ، فانتهرني ، وقال لي : كنت في عيني أجلَّ من هـٰذَا ، أتسألني عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي .

فكتابة الحديث وإِجابة السَّائِل قائماً يَظهر أَنَّها ليست بالأمر الخطير الذي يجب أن يجتنب ويتَّقىٰ إِلا أَنَّ ما يقصده مالكٌ من ذلك ـ وهو معنىً سام جليلٌ ـ تعظيمُ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويزداد هـٰذَا المعنىٰ جلالةً

وعظمةً حين يَشهَرُهُ بين النَّاس ويُظهره إِليهم ، فهو بهـٰذَا الفعل اليسير يعلِّمهم معنىً كبيراً جليلاً .

قال مطرِّف : كان مالكٌ إذا أتاه النَّاس . . خرجت إِليهم جاريةٌ فتقول لهم : يقول لكم الشَّيخ : تريدون الحديث أو المسائل ؟ ، فإن قالوا : المسائل . . خرج إِليهم فأفتاهم ، وإن قالوا : الحديث قال لهم : اجلسوا ودخل مغتسلَه ، فاغتسل ، وتطيَّب ، ولبس ثياباً جدداً ، وتعمَّم ، ووضع علىٰ رأسه طيلساناً[1] وسرَّح لحيته ، ويوضَع العودُ ، فلا يزال يبخَّر حتَّىٰ يفرغ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم توضع له منصَّةٌ يجلس عليها ، ولم يكن يجلس علىٰ المنصَّة إلاّ إذا كان درس الحديث .

وكان لا يحدِّث إلاّ علىٰ وضوءٍ جالساً متهيئاً .

وقد سئل عن حديثٍ وهو متَّكيءٌ فقال : حدَّثنا يحيىٰ بن سعيدٍ ، عن سعيد بن المسيَّب ، ثمَّ استوىٰ جالساً ، وتجلَّل بكساء وقال : أستغفر الله إِنَّ العلم أجلُّ من ذلك ، ما حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متَّكيءٌ .

ويقول : أحبُّ أن أعظِّم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان يحدِّث مرَّةً ، فلدغته عقربٌ عدَّة مرَّاتٍ ، وهو يتغيَّر لونه ويصبر حتَّى انتهى الحديثُ ، فلمَّا انصرف النَّاس قال له ابن المبارك وقد شاهد ذلك : لقد رأيت منك اليوم عجباً ، فقال مالكٌ : إِنَّما صبرت إِجلالاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) طيلسانٌ : مثلَّثة اللاَّم : ضربٌ من الأوشحة يلبس على الكتف ، أو يحيط بالبدن خالٍ عن التفصيل والخياطة ، أو هو : ما يعرف في العاميَّة المصريَّة بالشَّال .
قال عياضٌ وغيره : فارسيٌّ معرَّبٌ : أصلهُ : تالسانٌ ، أو : تالشانٌ .
ومن شتم العرب : يا ابن الطَّيلسان ؛ يريدون : يا أعجميُّ .

قلت : وهٰذَا الموقف بعيدٌ عن تصوُّر الغافل الَّذي يجعل مقياس هٰذه الأحوال حاله ، ولذلك فإنَّه لا يسعه إلاّ الإنكار والاعتراض .

نعوذ بالله من حسدٍ يسدُّ باب الإنصاف ، ويصدُّ عن جميل الأوصاف .

وكان إذا جلس معهم للحديث . . انبسط معهم في الحديث كأَنَّه واحدٌ منهم ، ويتواضع لهم أشدَّ من تواضعهم له ، فإذا أخذ في الحديث . . تهيَّبوا كلامه كأَنَّه لا يعرفهم ولا يعرفونه .

وكان يكره أن يحدِّث في طريقٍ قائماً أو مستعجلاً ، ويقول : أحبُّ أن أفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان إذا جلس للحديث . . قال : ليلني منكم أولو الأحلام والنُّهىٰ .

ولمَّا خرج إلى الحجِّ ، ودخل المسجد ، وعرفه أهل العلم . . انتظروه حتَّى انتهىٰ من صلاته ، فأحاطوا به من كلِّ جانبٍ ، يطلبون الحديث ، قال عبد الرَّزاق : فقام من بيننا كالمغضب ، فجئنا مشايخنا ، فقالوا : أيَّ شيءٍ كتبتم عن مالكٍ ؟ فأخبرناهم بالَّذي فعل ، فقالوا : الَّذي فعلتم لا يحتمله مالكٌ ، فلمَّا كان من الغد جئنا واحداً واحداً وعلينا السَّكينة ، فحدَّثنا وقال : الَّذي فعلتم أمس فعل السُّفهاء .

* * *

تعظيمه للمدينة وتوقيره لأهلها إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم

وكان يوقِّر أهل المدينة المنوَّرة ويقدِّمهم في الدُّخول عليه علىٰ غيرهم من النَّاس ، ويقول : أصحابي جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويحبُّهم ويوصي بهم الأمراء والخلفاء خيراً ، قال مُحَمَّدُ بن مسلمة : دخل مالكٌ على المهديِّ ، فقال له : أوصني ، فقال : أوصيك بتقوى الله وحده ، والعطف علىٰ أهل بلد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجيرانه ؛ فإِنَّه بلغنا أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المدينة مهاجري ، ومنها مبعثي ، وبها قبري ، وأهلها جيراني ، وحقيقٌ علىٰ أمَّتي حفظي في جيراني ، فمن حفظهم . . كنت له شهيداً ـ أو شفيعاً ـ يوم القيامة ، ومن لم يحفظ وصيَّتي في جيراني . . سقاه الله من طينة الخبال » .

قلت : هـٰذَا الخبر رواه القاضي عياضٌ في « ترتيب المدارك »[1] .

ونقله السَّمهوديُّ عن ابن النَّجَّار بسنده عن معقل بن يسار بلفظ : « المدينة مهاجري ، فيها مضجعي ، ومنها مبعثي ، حقيقٌ علىٰ أمَّتي حفظ جيراني ما اجتنبوا الكبائر ، من حفظهم . . كنت له شهيداً ـ أو شفيعاً ـ يوم القيامة ، ومن لم يحفظهم . . سُقي من طينة الخبال » قيل للمزنيِّ : ما طينة الخبال ؟ قال : عصارة أهل النَّار .

---

(١) « المدارك » (١/ ٣٦) .

قلت : قال بعضهم : المراد بالمزنيِّ : معقل بن يسار ، وتفسير طينة الخبال بذلك رفعه مسلم[1] .

وأخرج نحو هـٰذَا الحديث الطبرانيُّ في « الكبير » عن معقل بن يسار .

قال الهيثميُّ : وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب ؛ وهو متروكٌ[2] .

وقال للمهديِّ ، لمَّا خرج لاستقباله علىٰ أميال من المدينة : يا أمير المؤمنين ؛ إنَّك تدخل الآن المدينة ، فتمرُّ بقومٍ عن يمينك ويسارك ، وهم أولاد المهاجرين والأنصار ، فسلِّم عليهم ؛ فإنَّ ما علىٰ وجه الأرض قومٌ خيرٌ من أهل المدينة ، ولا خيرٌ من المدينة ، فقال له : ومن أين قلت ذلك يا أبا عبد الله ؟ قال : لأنَّه لا يعرف قبر نبيٍّ اليوم علىٰ وجه الأرض غير قبر مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ، ومن كان قبر مُحَمَّدٍ عندهم . فينبغي أن يُعلم فضلهم علىٰ غيرهم .

عزة نفسه :

كان الإمام مالكٌ رحمه الله عزيزَ النَّفس ، وليست هـٰذه العزَّة عنده بالتَّرفُّع على النَّاس أو تركهم والانعزال عنهم ، ولكنَّها كانت بالزُّهد ، والقناعة ، وحفظ الوجه ، والرِّضاء بما قسم الله له ، وإخلاص القصد لله تعالىٰ ، وجعل الأمل والرجاء فيه فقط .

وهـٰذَا أكسبه عدم التَّطلُّع للنَّاس ، أو عدم الاكتراث بهم ، أو الاهتمام والمجاملة لهم لسببٍ خاصٍّ أو مقصد شخصيٍّ .

---

(١) «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» (٢/ ٤٧).

(٢) « مجمع الزوائد » (٣/ ٣١٠) .

ويصوِّر هـٰذَا المعنى الرفيع هـٰذه الأبيات لأبي شجاعٍ الجرجانيِّ :

وَلَمْ أَبْتَذِلْ فَي خِدْمَةِ الْعِلْمِ مُهْجَتِي ... لِأَخْدُمَ مَنْ لاَقَيْتُ لـٰكِنْ لِأُخْدَمَا
أَأَشْقـىٰ بِـهِ غَـرْسـاً وأَجْنِيْـهِ ذِلَّـةً ... إِذاً فاتِّباعُ الجَهْلِ قد كان أَحْزَمَا
ولو أَنَّ أهلَ العلمِ صَانُوه صَانَهم ... وَلَوْ عظَّموهُ في النُّفوسِ لعظَّما[1]

إظهاره شرف العلم وعزَّته وجلاله أمام الملوك والأمراء :

كان العلم عنده عزيزاً وغالياً وثميناً ، لا يضعه إلاّ في مواضعه ، ولا يعطيه إلاّ من يستحقُّه ، ولذا فإِنَّه ليس من السَّهل علىٰ كلِّ فردٍ أن يكون من تلاميذ مالكٍ ، ولقد بلغ الإمام مالكٌ بعلمه درجةً عظمىٰ ورتبةً كبرىٰ ، لقد طلب منه أن يعلِّق « الموطأ » بالكعبة ، أو أن يعمِّم في جميع البقاع ، أو أن يكتب بالذَّهب ، ورغب إليه أمير المؤمنين أن يسمعه « الموطأ » ويحضره إليه ، ولكنَّه في جميع ذلك امتنع ، وقال لهارون الرشيد : منكم خرج هـٰذَا العلم ، وأنتم أولى النَّاس بإعظامه ، ومن إعظامكم له ألا تدعوا حملته إلىٰ أبوابكم .

لقد رفضَ مالكٌ كثيراً من العروض الغالية التي يتهافت عليها اليوم كبار من ينسب نفسه إلى العلم والصَّلاح ، ووقف مواقف عظمىٰ يفرح بأقلِّ منها غيره ، ولكنَّه كان عزيزاً قويّاً عظيماً كريماً .

ولمّا قدم هارون الرَّشيد المدينة المنوَّرة وجَّه البرمكيَّ إلىٰ مالكٍ فقال : أقرئه السَّلام ، وقل له يحمل لي الكتاب « الموطَّأ » فيقرأه عليَّ .

فأتاه البرمكيُّ فقال له مالكٌ : أقرئه السَّلام ، وقل له : إنَّ العلم يزار ولا يزور ، وإنَّ العلم يؤتىٰ ولا يأتي .

---

(١) « تذكرة السَّامع والمتكلِّم » لابن جماعة الكناني (ص١٧) .

فأتاه البرمكيُّ فأخبره وكان عنده أبو يوسف القاضي ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ يبلغ أهل العراق أنَّك وجهت إلىٰ مالك بن أنس في أمرٍ فخالفك . . اعزم عليه ، فبينا هو كذلك إذ دخل مالك بن أنس ، فسلَّم وجلس، فقال: يا ابن أبي عامر ؛ أبعث إليك فتخالفني ؟ فقال مالكٌ: يا أمير المؤمنين ؛ أخبرني الزُّهريُّ وذكره عن خارجة بن زيد بن ثابتٍ عن أبيه رضي الله عنه ؛ قال : كنت أكتب الوحي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال : وابن أمِّ مكتومٍ عند النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ إنِّي رجلٌ ضريرٌ قد أنزل الله عز وجل في فضل الجهاد ما قد علمت . فقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم : « لا أدري » . وقلمي رطب ما جفَّ حتَّىٰ وقع فخذ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم علىٰ فخذي ، ثمَّ أغمي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثمَّ جلس صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا زيد ؛ اكتب : ﴿ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ .

ويا أمير المؤمنين ؛ حرفٌ واحدٌ بعث به جبريل والملائكة من مسيرة خمسين ألف عامٍ ، ألا ينبغي لي أن أعزَّه وأجلَّه ؟ وإنَّ الله تبارك وتعالىٰ رفعك ، وجعلك في هـٰذا الموضع بعلمك . . فلا تكن أنت أوَّل من يضع عزَّ العلم ، فيضع الله عزَّك ، قال : فقام الرَّشيد فمشىٰ مع مالكٍ إلىٰ منزله ؛ يسمع منه « الموطَّأ » ، وأجلسه معه على المنصَّة ، فلمَّا أراد أن يقرأه علىٰ مالكٍ . . قال : تقرأه عليَّ . قال مالكٌ : ما قرأته علىٰ أحدٍ منذ زمانٍ . قال هارون الرَّشيد : فتخرج النَّاس عنِّي حتَّىٰ أقرأه أنا عليك . فقال مالكٌ : إنَّ العلم إذا منع من العامَّة لأجل الخاصَّة . . لم ينفع الله به الخاصَّة . فأمر له معن بن عيسى القزاز ليقرأه عليه ، فلما بدأ بالقراءة . . قال مالكٌ لهارون الرشيد : يا أمير المؤمنين ؛ أدركت أهل العلم ببلدنا وإنَّهم ليحبُّون التواضع

للعلم ، فنزل هارون عن المنصَّة ، فجلس بين يديه[1] .

وفي رواية : أَنَّ هارون الرَّشيد قال لمالكٍ : يا أبا عبد الله ؛ أريد أن أَسمع منك « الموطَّأ » . فقال مالكٌ : نعم . قال هارون : متىٰ ؟ فقال مالكٌ : غداً .

فجلس هارون ينتظره ، وجلس مالكٌ في بيته ينتظره ، فلمَّا أبطأ عليه أرسل إِليه هارون فدعاه ، فقال له : يا أبا عبد الله ؛ مازلت أنتظرك منذ اليوم . فقال مالك : وأنا أيضاً يا أمير المؤمنين ، لم أزل أنتظرك منذ اليوم . إِنَّ العلم يؤتىٰ ولا يأتي ، وإِنَّ ابن عمِّك صلى الله عليه وسلم هو الذي جاء بالعلم ، فإِن رفعتموه . . ارتفع ، وإِن وضعتموه . . اتضع[2] .

وقال ابن عبد البرِّ بسنده إِلى الواقديِّ : يقول : سمعت مالك بن أنسٍ يقول : لمّا حجَّ أبو جعفر المنصور . . دعاني ، فدخلت عليه فحادثته ، وسألني فأجبته ، فقال : إِنِّي عزمت أن آمر بكتبك هـٰذه التي قد وضعت يعني « الموطَّأ » فتنسخ نسخاً ، ثمَّ أبعث إِلىٰ كلِّ مصرٍ من أمصار المسلمين منها نسخة ، وآمرهم أن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوها إِلىٰ غيرها ، ويدعوا ما سوىٰ ذلك من هـٰذا العلمِ المحدث ، فإِنِّي رأيت أصل العلم روايةَ أهل المدينة وعلمهم . قال : فقلت له : يا أمير المؤمنين ؛ لا تفعل هـٰذا ؛ فإِنَّ النَّاس قد سبقت إِليهم أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا رواياتٍ ، وأخذ كلٌّ قوم بما سبق إِليهم وعملوا به ودانوا به ، من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وإِنَّ ردَّهم عما اعتقدوه . . شديدٌ ، فدع النَّاس وما هم عليه وما اختار أهل كلِّ بلدٍ لأنفسهم ، فقال : لعمري لو طاوعتني علىٰ ذلك لأمرت به .

---

(١) « كشف المغطَّا » (٨) .
(٢) « كشف المغطَّا » (٨) .

وذكر الزُّبير بن بكّار أَنَّ مالكاً قال : يا أمير المؤمنين ؛ قد رسخ في قلوب أهل كلِّ بلدٍ ما اعتقدوه وعملوا به ، وردُّ العامَّة عن مثل هٰذا عسيرٌ[1] .

وقال خالد بن نزار الأيليُّ : سمعت مالك بن أنسٍ يقول : دعاني أبو جعفرٍ أمير المؤمنين ، فقال لي : يا أبا عبد الله ؛ إنِّي أريد أن أكتب إلى الآفاق فأحملهم علىٰ كتاب « الموطَّأ » حتَّىٰ لا يبقى أحدٌ يخالفك فيه ، قال مالك : فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ إنَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرَّقوا في البلدان ، واتَّبعهم النَّاس فرأىٰ كلُّ فريقٍ أن قد اتَّبع متبعاً[2] .

وفي رواية : أَنَّ أبا جعفرٍ أمير المؤمنين قال لمالكٍ : وإن بقيت لأكتبنَّ كتبك بماء الذَّهب .

وفي روايةٍ : كما تكتب المصاحف ثمَّ أعلقها في الكعبة فأحمل النَّاس عليها .

فقال مالكٌ : يا أمير المؤمنين ؛ لا تفعل فإنَّ في كتابي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الصَّحابة ، وقول التَّابعين ، ورأيا هو إجماع أهل المدينة لم أخرج عنهم ، غير أنِّي لا أرىٰ أن يعلَّق في الكعبة[3] .

جراءته في قول الحقِّ دون مراعاةِ أحد :

قيل لمالكٍ رضي الله عنه : ما لك تدخل على السلاطين وهم يظلمون ويجورون ؟ فقال : يرحمك الله وأين يكون التَّكلُّم بالحقِّ .

---

(١) « الانتقاء » (٤١) .

(٢) « كشف المغطا » (٧) .

(٣) « المدارك » (٢/ ٧٢) .

وقال : حقٌّ علىٰ كلِّ مسلمٍ أو رجلٍ جعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه أن يدخل إلىٰ ذي سلطانٍ ، يأمره بالخير ، وينهاه عن الشَّرِّ ، ويعظه ، فإذا اتَّصف العالم بذلك فهو الفضل الذي لا بعده فضل .

فكان يعتبر هـٰذَا فضلاً عظيماً للعلماء ، لذا يجب عليهم أن يزوروا الأمراء من أجل أن يكونوا في صفِّ العلماء ، فيسهل تطبيق ما جاء به سيِّدنا مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم ، ويضرب الأمثلة علىٰ ذلك من نفسه ؛ فيقول بالحرف : « لولا أنِّي آتيهم . . ما رأيت للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في هـٰذه المدينة سُنَّةً معمولاً بها » .

وهـٰكذا كان رضي الله عنه يربط الصِّلة بينه وبين الأمراء للمصلحة العامَّة لا الخاصَّة .

ولهـٰذَا كان له تأثيرٌ عليهم ، وكان كلامه لا يُردُّ عند جميع الخلفاء الَّذين اتَّصل بهم .

لقد كان مالكٌ لا تأخذه في الله لومة لائمٍ ، له من شجاعة الأدب ، ورسوخ العقيدة ، وقوَّة الإيمان ما جعله لا يهاب في إبداء رأيه أحداً ، ولا يخشىٰ في مذهبه وعداً ولا وعيداً ، بل كان يستعصم بالصَّبر الجميل أمام التَّصريح بما يعتقده حقّاً .

قيل : وقد أفتىٰ بخلع المنصور ، ومبايعة مُحَمَّدِ بن عبد الله من آل عليٍّ ، ممَّا دعا أمير المدينة جعفر بن سليمان إلىٰ ضربه سبعين سوطاً ؛ من أجل ما نسب إليه أَنَّ البيعة لا تحلُّ بالإكراه ، علىٰ أَنَّ ذلك الضَّرب لم يزده في سماء مجده إلا علوّاً وارتقاءً .

والمنصور لما أحسَّ بمرارة ما فعل . . جاء إلى الحجاز حاجّاً فبعث يستدعيه ؛ ليعتذر إليه ، فجاء علىٰ لسانه في ذلك ما يدلُّ علىٰ مقدار عظمته في سماحته ، كما كان عظيماً في علمه وحميد خصاله ، حيث قال : لما

دخلت علىٰ أبي جعفرٍ وقد عهد إِليَّ أن آتيه في الموسم . . قال لي : والله الذي لا إله إلا هو ما أمرت بالذي كان ولا علمته ، وإِنَّه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم ، وإِنِّي إخالك أماناً لهم من عذاب الله ، ولقد رفع الله بك عنهم سطوةً عظيمةً ، فإِنَّهم أسرع النَّاس إِلى الفتن ، وقد أمرت بعدو الله أن يؤتىٰ به من المدينة إلى العراق على قتب ، وأمرت بضيق محبسه ، والاستبلاغ في امتهانه ، ولا بد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه ، فقلت : عافى الله أمير المؤمنين وأكرم مثواه ، فقد عفوت عنه ؛ لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابته منك ، فقال : عفا الله عنك ووصلك .

وقد اعتاد الخلفاء منه هـٰذَا النهج القويم ، أو هـٰذه السيرة الحميدة ، أو هـٰذه السِّياسة الرَّشيدة والحكيمة ، واقتنعوا في قرارة أنفسهم أَنَّه لا يريد بذلك إِلا المصلحة لهم وللمسلمين ، ولعل هـٰذا هو السبب في قبول أبي جعفر المنصور اعتذاره في عدم إعطاء رأيه فيه ، وذلك لمَّا قال له : أيُّ الرجال أنا ؟ أمن أئمَّة العدل ، أم من أئمَّة الجور ؟ فقال مالك : يا أمير المؤمنين ؛ أتوسل إِليك بالله تعالىٰ ، وأتشفع إِليك بمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم وبقرابتك منه . . إلا ما أعفيتني من الكلام في هـٰذا ، فأعفاه .

وما أعفاه إِلا لعلمه علم اليقينِ أَنَّه لن يمدحه بالباطل ، ولن يقول له ما ليس فيه ، ولو كان طبعه غير هـٰذا . . لما قبل منه أبو جعفر وهو من هو .

ونجد هارون الرشيد يقبل منه أكثر من هـٰذَا ، إذ هو يذهب عند مالكٍ إِلىٰ داره ، فإِذا به يتركه ينتظر ولا يأذن له بالدخول ، فإِذا سأله عن سبب الإِبطاء . . أخبره بأَنَّه توضَّأ للحديث ؛ لعلمه أَنَّ الخليفة إِنَّما جاء يريد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ذكر القاضي عياضٌ في « المدارك » بسنده : أَنَّ هارون لما حجَّ . . أتىٰ مالكاً فاستأذن عليه ، فحجبه ، ثمَّ أذن له ، وفي رواية بعضهم : ثمَّ خرج

إِليه ، فلمَّا دخل عليه . . قال : يا أبا عبد الله ؛ ما حملك علىٰ أن أبطأت وقد علمت مكاني ؟ وفي رواية : حبستنا ببابك ؛ ، قال : والله يا أمير المؤمنين ما زدت علىٰ أن توضَّأت ، وعلمت أَنَّك لا تأتي إِلا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحببت أن أتأهب له ، فقال : قد علمت أَنَّ الله ما رفعك باطلاً .

وأخذ بيده ومضىٰ إِلىٰ قبر النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال : أخبرني عن مكان أبي بكرٍ وعمر من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فقال : كان محلُّهما منه في حياته كمحلِّهما منه بعد وفاته .

وقال عتيق بن يعقوبَ : كان مالكٌ إِذا دخل على الوالي . . وعظه ، وحثَّه علىٰ مصالح المسلمين ، ولقد دخل يوماً علىٰ هارون الرَّشيد ، فحثَّه علىٰ مصالح المسلمين ، قال له : لقد بلغني أَنَّ عمر بن الخطاب كان في فضله وقدمه ينفخ لهم عام الرَّمادة النَّار تحت القدور حتَّىٰ يخرج الدُّخان من لحيته ، وقد رضي النَّاس منكم بدون هـٰذَا .

ودخل عليه مرة وبين يديه شطرنجٌ منصوبٌ وهو ينظر فيه ، فوقف مالكٌ ولم يجلس ، وقال : أحقٌّ هـٰذَا يا أمير المؤمنين ؟ قال : لا . قال : فماذا بعد الحق إِلاّ الضلال ، فرماه هارون برجله وقال : لا ينصب بين يديَّ بعد وقال لبعض الولاة يوماً : افتقد أمور الرَّعيَّة فإِنَّك مسؤول عنهم ، فإِنَّ عمر بن الخطاب قال : والَّذي نفسي بيده لو هلك جملٌ بشاطىء الفرات ضياعاً . . لظننت أَنَّ الله يسألني عنه يوم القيامة .

وقال مالكٌ : دخلت علىٰ أبي جعفرٍ فرأيت غير واحدٍ من بني هاشم يقبِّل يده المرَّتين والثَّلاث ، فرزقني الله العافية من ذلك ، فلم أفعل .

وروي أَنَّه كان جالساً مع أبي جعفر ، فعطس أبو جعفر ، فشمَّته مالكٌ ، فلما خرج . . أنكر عليه الحاجب ذلك وتهدَّده إِن عاد لتشميته ، فلما كان

بعد ذلك جلس عنده ، فعطس أبو جعفرٍ ، فنظر مالكٌ إلى الحاجب ثمَّ قال للمنصور : أيَّ حكم تريد يا أمير المؤمنين ، أحكم الله أم حكم الشيطان ؟ قال : لا ، بل حكم الله ، قال : يرحمك الله .

وفي مجلس عند والي المدينة جلس مالكٌ وجملةٌ من النَّاس ، فقال الوالي لمالكٍ : لِم لا تخضب كما يخضب أصحابك ؟ فقال مالكٌ : لم يبق عليك من العدل إلا أن أخضب .

وفي مجلسٍ آخر عند أحد ولاة المدينة ، أثنىٰ أحد الجالسين على الوالي بحضرة مالكٍ ، فالتفت إليه الإمام مالكٌ فقال : إيَّاك أن يغرَّك هـٰؤلاء بثنائهم عليك ، فإنَّ من أثنىٰ عليك ، وقال فيك من الخير ما ليس فيك يوشك أن يقول فيك من الشَّرِّ ما ليس فيك ، فاتَّق الله في التزكية منك لنفسك أو ترضىٰ بها من أحدٍ يقولها لك في وجهك ، فإنَّك أنت أعرف بنفسك منهم ، فإنَّه بلغني أَنَّ رجلاً امتدح رجلاً عند النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فقال له النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم : « قطعتم ظهره ـ أو عنقه ـ لو سمعها . . ما أفلح »[1] وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « احثوا التُّراب في وجوه المدَّاحين »[2] .

وناظر أبو جعفرٍ المنصورُ مالكاً في مسجد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فرفع أبو جعفرٍ صوته ، فقال له مالكٌ : يا أمير المؤمنين؛ لا ترفع صوتك في هـٰذا المسجد فإنَّ الله تعالىٰ أدَّب قوماً ؛ فقال : ﴿ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية . ومدح قوماً ؛ فقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾ الآية .

---

(١) رواه البخاري في كتاب الشهادات، باب: ما يكره من الإطناب في المدح وليقل ما يعلم (٢٦٦٣)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب: النهي عن المدح إذا كان فيه إفراط. . . . (٣٠٠١)، والطبراني عن أبي موسى كما في «الكنز» رقم (٨٣٣٩).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٥/٦) (٢٣٣١٢). والترمذي في كتاب الزهد، باب: ما جاء في كراهية المدحة والمداحين (٢٣٩٣).

وذم قوماً ؛ فقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ ﴾ الآية . وإن حرمته ميتاً كحرمته حياً .

فاستكان لها أبو جعفرٍ ، وقال له أبو جعفر : أدعو مستقبلاً القبلة ، أم مستقبلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال مالك : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله تعالىٰ يوم القيامة ، بل استقبله ، واستشفع به إلىٰ ربك . . يشفعك ، قال الله تعالىٰ ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ . . . ﴾ الآية .

قال مصعبٌ : لمَّا قدم المهديُّ المدينة . . استقبله مالكٌ وغيره من أشرافها ، علىٰ أميالٍ ، فلما أبصر بمالك . . انحرف المهديُّ إليه ، فعانقه ، وسلَّم عليه ، وسايره ، فالتفت مالكٌ إليه (إلى المهديِّ) فقال : يا أمير المؤمنين ؛ إنَّك تدخل الآن المدينة ، فتمرّ بقوم عن يمينك ويسارك ، وهم أولاد المهاجرين والأنصار ، فسلِّم عليهم ، فإنَّ ما علىٰ وجه الأرض قومٌ خيرٌ من أهل المدينة ، ولا خيرٌ من المدينة ، فقال له : ومن أين قلت ذلك يا أبا عبد الله ؟ قال : لأنَّه لا يعرف قبر نبيٍّ اليوم علىٰ وجه الأرض غير قبر مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم ومن كان قبر مُحَمَّدٍ عندهم . . فينبغي أن يُعلم فضلهم علىٰ غيرهم .

ففعل المهديُّ ما أمره به مالكٌ ، فلمَّا دخل المدينة ونزل . . وجَّه بغلته إلىٰ مالكٍ ؛ ليركبها ويأتيه ، فردَّ البغلة ، وقال : إنِّي لأستحي من الله أن أركب في مدينةٍ فيها جثَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه ماشياً .

وكانت به علَّةٌ فاتَّكأ علىٰ كبار تلاميذه من علماء المدينة وكبارها . فلما بصر به المهديُّ . . قال : يا سبحان الله ؛ ترك ركوب البغلة إجلالاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقيض الله تعالىٰ له هٰؤلاء فاتَّكأ عليهم ، والله لو دعوتهم أنا إلىٰ هٰذا . . ما أجابوني . فقال المغيرة المخزوميُّ ؛

وهو أحد العلماء من تلاميذ مالكٍ : يا أمير المؤمنين ؛ نحن قد افتخرنا علىٰ أهل المدينة لمَّا اتكأ علينا .

واستسقىٰ مالكٌ عند المهديِّ فأتي بقدح زجاجٍ في أذنه حلقة فضَّةٍ ، فأبىٰ أن يشرب به ، فأتي بكوز فخَّارٍ فشرب ، فأمر المهديُّ بالحلقة فقلعت .

قال معنٌ : دخل إبراهيم بن يحيى العباسيُّ أمير المدينة يوماً علىٰ مالكٍ ، ومالكٌ حديث عهدٍ بعلَّةٍ ، فثبت مالكٌ في مجلسه ؛ لم يقم له ، ولم يوسَّع ، فجلس إبراهيم علىٰ أقلِّ فراش مالكٍ ، ومالكٌ لم يتزحزح فحادثه ساعةً ، ثمَّ قال له : ما تقول يا أبا عبد الله في محرمٍ قتل قملة ؟ قال : لا يقتلها ، قال : فإنَّه قتلها ، فما فديتها ؟ قال مالكٌ : لا يفعل ، قال : فعل ، قال : لا يفعل ، قال : أقول لك قد فعل ، فتقول لي : لا يفعل ، قال : نعم ، فقام إبراهيم مغضباً ، وسكت مالكٌ ساعة ، ثمَّ قال لنا : إنَّما يريدون أن يعبثوا بالدِّين ، إنَّما الفدية علىٰ من قتلها غير عامدٍ لقتلها ، وهـٰذا يريد أن لا تبقىٰ في عسكره قملةٌ علىٰ أحدٍ من حشمه .

قال عتيق بن يعقوبَ : خرجنا مع مالكٍ إلى المصلَّىٰ يوم عيدٍ ، ومالكٌ يمشي ، وخرج عبد الملك بن صالح أمير المدينة في سلاحٍ وتعبئةٍ وراياتٍ وأعلامٍ ، فنظر إليهم مالكٌ فقال : إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ، ما هـٰكذا كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون ، فبلغ ذلك عبد الملك فأتاه في المصلَّىٰ ، فقال : يا أبا عبد الله ؛ ما الذي أنكرت ؟ قال : ما رأيت معك ، إنَّما يأتي النَّاس للصَّلاة خاضعين خاشعين ، يرجون المغفرة ، ولقد أخبرني يحيىٰ بن سعيدٍ أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح مكة في عشرة آلاف ، أو اثني عشر ألفاً ، وكان راكباً وسط راحلته ، وتحته قطيفةٌ قيمتها أربعة دراهم ، منكِّس الرَّأس ، وهو يقول : الملك لله الواحد القهار . وكان يأتي المصلَّى للعيدين والاستسقاء متوكِّئاً علىٰ عصاً أو قوسٍ منكِّساً رأسه خاشعاً .

قال عتيق بن يعقوبَ : دخل مالكٌ يوماً علىٰ عبد الملك بن صالحٍ وقد غضب علىٰ بعض أهل المدينة حتَّىٰ بلغ ذلك منه ، فقال له مالكٌ : قال كعبٌ لعمر : في التوراة مكتوبٌ : ويل لسلطان الأرض من سلطان السَّماء . فقال له عمرُ : إلا من حاسب نفسه . فقال كعبٌ : ما بينهما حرف : إلا من حاسب نفسه .

وسأل الرَّشيد العلماء عن يمينٍ وقع منه ، فأجمعوا علىٰ أنَّ عليه عتق رقبة ، ثمَّ سأل مالكاً عن ذلك ، فقال : عليك صيام ثلاثة أيَّام ، فقال الرشيد : لِمَ ، أأنا معدمٌ ؟ والله تعالىٰ يقول : ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ فأقمتني مقام المعدم ، فقال مالكٌ : نعم يا أمير المؤمنين ؛ كل ما في يديك ليس لك ، فعليك صيام ثلاثة أيَّامٍ .

ولا يخفىٰ موقفه من المنبر النَّبويِّ لمَّا أراد الخليفة أن ينقضه ويبنيه بالذَّهب والفضَّة والجوهر ، فقال له : لا تفعل ؛ فإنِّي أخشىٰ إن نقضته أن تذهب البركة منه ، ويتشاءم النَّاس منك ، ويقولون زال علىٰ يده أثرٌ من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال الخليفة : أحسن الله جزاءك .

ومثل ذلك موقفه من تجديد بناء الكعبة لمَّا شاوره فيها الخليفةُ المهديُّ ، وقيل غيرهٔ ، فقال له مالكٌ : يا أمير المؤمنين ؛ لا تجعل بيت الله ألعوبةً في يد الملوك ؛ يبنيه هٰذا ، ويهدمه هٰذا ، فرجع الخليفة عن ذلك .

وقال ابن نافعٍ الصَّائغُ : كتب مالكٌ إلىٰ بعض الخلفاء كتاباً فيه : اعلم أنَّ الله تعالىٰ قد خصَّك من موعظتي إيَّاك بما نصحتك به قديماً ، وبيَّنت لك فيه ما أرجو أن يكون الله تعالىٰ جعله لك سعادةً ، وأمراً جعل سبيلك به إلى الجنَّة ، فلتكن ـ رحمنا الله وإيَّاك ـ فيما كتبت به إليك مع القيام بأمر الله وما استرعاك الله من رعيته ؛ فإنَّك المسؤول عنهم .

* * *

أصالة مالك

أحوال مالكٍ في علمه وعمله وخلقه تدلُّ علىٰ أَنَّه أصيلٌ صادقٌ في وطنيَّته ، صادقٌ في عروبته ، معتزٌّ بمدينته وبلده وعرفها وعادتها وما جرىٰ عليه أهلها ، وممَّا يدل علىٰ ذلك اتِّصالهُ بعمل أهل المدينة ، واعتباره عنده حجَّةً وأصلاً من الأصول ، ومرجعاً من المراجع ، وهـٰذه رسالته المشهورة الَّتي بعث بها إِلى اللَّيث بن سعد تبيِّن ذلك ؛ إِذ يقول مالكٌ : إِنَّما النَّاس تبعٌ لأهل المدينة ، إِليها كانت الهجرة ، وبها نزل القرآن ، وأحلَّ الحلالُ وحرِّم الحرامُ ، ثمَّ يقول : فإِذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به . . لم أر لأحد خلافه للَّذي في أيديهم من تلك الوراثة الَّتي لا يجوز لأحدٍ انتحالها ولا ادِّعاؤها . اهـ

ولهـٰذَا استمدَّ الإِمام مالكٌ من عمل أهل المدينة كثيراً من الأحكام في مختلف أبواب الفقه ، وضمَّنه فتاويه وأقواله ، وتفنَّن في التعبير عنه ؛ بقوله : الأمر عندنا ، وقوله : السُّنَّة عندنا ، وقوله : هـٰذَا ما أدركت عليه النَّاس ، وقوله : هـٰذَا الَّذي عليه أمر الجماعة ببلدنا .

وممَّا يدل علىٰ تمام وكمال هـٰذَا الخلق المدنيِّ العربيِّ في مالكٍ قوله : أميتوا سنَّة العجم ، وأحيوا سنن العرب .

محافظته على الآثار بالمدينة :

روى الإِمام القاضي عياضٌ في كتابه « المدارك » عن بعض العلماء : أَنَّه لمَّا قدم الرَّشيد المدينة المنوَّرة ، وقيل : غير الرَّشيد . . أراد أن ينقض منبر النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ؛ ويزيد فيه ، فقال لمالكٍ : ما ترىٰ ؟ فقال :

ما أرىٰ[1] . فغضب ، وقال : لقد زاد فيه معاوية ، فقال مالكٌ : إنَّ المنبر إذ ذاك كان صلباً ، فلست آمن إن نقضته أن تذهب البركة منه ، وفي رواية : أن يتهافت ، فيتشاءم النَّاس منك ، ويقولون : زال علىٰ يده أثرٌ من آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أحسن الله جزاءك ، فترك ما كان نواه .

قلتُ : ويؤيِّدُ هـٰذَا ما رواه أبو نعيم ؛ قال : حدَّثنا سليمان بن أحمد إملاءً : حدَّثنا المقدام بن داود : حدَّثنا عبد الله بن عبد الحكم ؛ قال : سمعت مالك بن أنسٍ يقول : شاورني هارون الرَّشيد في ثلاثٍ ، في أن يعلِّق « الموطَّأ » في الكعبة ويحمل النَّاس علىٰ ما فيه ، وفي أن ينقض منبر النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ويجعله من جوهرٍ وذهبٍ وفضَّةٍ ، وفي أن يقدِّم نافع بن أبي نعيم إماماً يصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا أمير المؤمنين ؛ أمَّا تعليق « الموطأ » في الكعبة . . فإنَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرَّقوا في الآفاق وكل عند نفسه مصيب ، وأمَّا نقض منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم واتخاذك إيَّاه من جوهرٍ وذهبٍ وفضَّةٍ . . فلا أرىٰ أن تحرم النَّاس أثر النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو نعيم[2] .

قال جعفر الصَّادق : قيل لمالكٍ : لِمَ اخترت المقام بالمدينة ، وتركت الريف والخصب ؟ فقال : وكيف لا أختاره ، وما بالمدينة طريقٌ إلا سلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجبريل عليه السَّلام ينزل عليه من عند ربِّ العالمين في أقلَّ من ساعة .

ولا يخفىٰ محافظته رحمه الله علىٰ الصَّاع النَّبويِّ وغيره ، ممَّا كان علىٰ

---

(١) أي : لا أرىٰ فعل ذلك حسناً .

(٢) « حلية الأولياء » (٦/ ٣٣٢) .

عهد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي أيَّده ونصره في كثيرٍ من مواقفه خصوصاً مع أبي يوسف ؛ ورجع هو وغيره من المخالفين ممَّن ناظر مالكاً ، رجعوا إلىٰ رأي مالكٍ في ذلك .

ومن هٰذَا الباب موقفه مع هارون الرَّشيد في قضيَّة هدم الكعبة وإِعادة بنائها .

فقد ذكر الإِمام النَّووي في « شرح مسلم » أَنَّ هارون سأل مالك بن أنسٍ عن هدمها وردِّها إلىٰ بناء ابن الزُّبير ؛ للأحاديث الواردة في ذلك ، فقال مالكٌ : ناشدتك الله يا أمير المؤمنين ألاَّ تجعل هٰذَا البيت لعبة للملوك ؛ لا يشاء أحد إِلاَّ نقضه وبناه ، فتذهب هيبته من صدور النَّاس[1] .

* * *

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٩/ ٧٦) رقم (١٣٣٣) .

اتِّباعه السُّنن ، وكراهته المحدثات

قال القاضي عياضٌ : كان مالكٌ كثيراً ما يتمثَّل :

وخير أمور الدِّين ما كان سنَّةً وشرُّ الأمور المحدثات البدائع

وكان أبعد النَّاس من مذاهب المتكلِّمين ، وألزمهم لسنَّة السَّالفين من الصَّحابة والتَّابعين .

وكان كثيراً ما يقول : قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله : سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده سنناً ؛ الأخذ بها اتِّباعٌ لكتاب الله ، واستكمالٌ لطاعة الله ، وقوَّةٌ علىٰ دين الله ، ليس لأحدٍ بعد هٰؤلاء تبديلُها ، ولا النَّظر في شيء يخالفها ، من اهتدىٰ بها . . فهو مهتدٍ ، ومن استنصر بها . . فهو منصورٌ ، ومن تركها واتَّبع غير سبيل المؤمنين . . ولاّه الله ما تولَّىٰ وأصلاه جهنَّم وساءت مصيراً . وكان مالك إذا حدَّث بهٰذا . . ارتجَّ سروراً .

وكان يقول : إنَّما أنا بشرٌ أخطىء وأصيبُ ، فانظروا في رأيي ؛ فكلُّ ما وافق الكتاب والسنَّة . . فخذوه ، وكلُّ ما لم يوافق الكتاب والسُّنَّة . . فاتركوه[١] .

عبادته وعمله :

قالت أخت مالكٍ : كان شغله في بيته المصحف والتِّلاوة .

وقالت فاطمة بنت مالك : كان مالكٌ يصلِّي كلَّ ليلةٍ حزبه ، فإذا كانت ليلة الجمعة . . أحياها كلَّها .

---

(١) « إيقاظ همم أولي الأبصار » .

وكان رحمه الله كثيراً ما يصلِّي الصُّبح بوضوء العشاء .

وكانت أكثر عبادته في السِّرِّ باللَّيل ؛ حيثُ لا يراه أحدٌ .

وكان كثير القراءة ، طويل البكاء .

قال ابن المبارك : رأيتُ مالكاً فرأيته من الخاشعين لله ، وإنَّما رفعه الله بسريرة بينه وبينه ، وذلك أنِّي كثيراً ما كنتُ أسمعهُ يقول : من أحبَّ أنْ تُفتح له فرجةٌ في قلبه ، وينجو من غمرات الموت وأهوال يوم القيامة . . فليكن عمله في السرِّ أكثر منه في العلانية .

وكان رحمهُ الله يحضر المسجد ، ويشهد الجمعة والجنائز ، ويعود المرضىٰ ، ويجيب الدَّعوة ، ويقضي الحقوق زماناً ، ثمَّ ترك الجلوس في المسجد ؛ فكان يصلِّي وينصرف ، ثمَّ ترك عيادة المرضىٰ وشهودَ الجنائز ؛ فكان يأتي أصحابها ويعزيهم ، ثمَّ ترك مجالسة النَّاس ومخالطتهم والصَّلاة في مسجد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حتَّى الجمعة ، ولا يعزِّي أحداً ولا يقضي له حقاً ، فكان يقال له في ذلك ، فيقول : ما يتهيَّأ لكلِّ أحدٍ أن يذكر ما فيه ، ومن الأعذار أعذارٌ لا تذكر .

ولما حضرته الوفاة . . سئل عن سبب ذلك ، فقال : لولا أنني في آخر يومٍ من أيَّام الدُّنيا ، وأوله من الآخرة . . ما أخبرتكم ، سلسَ بولي ، فكرهت أن آتي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم علىٰ غير طهارةٍ ، وكرهت أن أذكر علَّتي فأشكو ربي .

* * *

نظره وذوقه الرفيع

كـان مـالـكٌ صاحـب ذوقٍ رفيعٍ ، وفهمٍ رائقٍ ، ونظرٍ دقيقٍ ، وملاحظةٍ بعيدةٍ ساميةٍ ؛ فقد ذكر القرطبيُّ أَنَّ مالكاً دخل المسجد بعد صلاة العصر ، وهو ممَّن لا يرى الرُّكوع بعد العصر ، فجلس ولم يركع ، فقال له صبيٌّ : يا شيخ ؛ قم فاركع ، فقام وركع ولم يحاجه بما يراه مذهباً ، فقيل له في ذلك فقال : خشيت أن أكون من الذين إذا قيل لهم : اركعوا ، لا يركعون[1] .

وكان إذا لم يجد ما يعطي السَّائل . . يقول : ما عندي ما أعطيك أو ائتني في وقتٍ آخر ، ولا يقول كما يقول النَّاس : الله يرزقك ، أو الله كريمٌ ، فسُئِلَ عن ذلك فقال : إنَّ السَّائل أثقل شيءٍ علىٰ سمعه قول المسؤول له ما يفيد ردَّه وحرمانه ، فأنا أجلُّ اسم الله سبحانه أن أذكره لمن يكره سماعه ، ولو ضمن جملةٍ[2] .

صبره علىٰ المحنة وتمسكه بالحق :

لقد امتحن مالكٌ وابتليَ في آخر حياته ، وثبت أَنَّه عذِّب ، وأهين ، وضرب حتَّىٰ كاد ينخلع كتفاه .

ولكنَّه قد اختلف فيمن ضرب مالكاً ، وفي السَّبب في ضربه ، وفي خلافة من ضرب ؟

---

(١) « تفسير القرطبيِّ » (١٩/١٦٦) .

(٢) هـٰذه أذواقٌ دقيقةٌ ، وأفهامٌ رقيقةٌ ، لا يستسيغها إلاّ أصحاب المواجيد والمعارف ، ذوو القلوب النَّقيَّة ، والنُّفوس التَّقيَّة .

وأشهر ما جاء في ذلك أَنَّه ضربه بعض الولاة في طلاق المكره ، وكان لا يجيزه ، كذا قال أحمد ابن حنبل[1] .

وذكر بعضهم أَنَّهم سعوا به إِلىٰ جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عبَّاسٍ ، وهو : ابن عمِّ أبي جعفر المنصور ، وقالوا له : إِنَّه لا يرىٰ أيمان بيعتكم هـٰذه بشيءٍ ، فغضب جعفر ، وضربه[2] .

قال أبو الوليد الباجيُّ : ولما حجَّ المنصور . . أقاد مالكاً من جعفر بن سليمان ، وأرسله إِليه ؛ ليقتصَّ منه ، فقال : أعوذ بالله ، والله ما ارتفع سوط عن جسمي إِلاَّ وأنا أجعله في حل من ذلك الوقت ؛ لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الفرويُّ والعمريُّ ، وأحدهما يزيد على الآخر : لمَّا ضرب مالكٌ رحمه الله تعالىٰ ، ونيل منه . . حمل مغشيّاً عليه ، فدخل النَّاس عليه ، فأفاق ، فقال : أشهدكم أنِّي جعلت ضاربي في حلٍّ ، فعدناه في اليوم الثَّاني ، فإِذا به قد تماثل . فقلنا له ما سمعنا منه ، وقلنا له : قد نال منك ، فقال : تخوَّفت أن أموت أمس فألقى النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم ، فأستحي منه أن يدخل بعض آله النَّار بسببي ، فما كان إِلاَّ مدَّة حتَّىٰ غضب المنصور علىٰ ضاربه ، وضرب ونيل منه أمرٌ شديدٌ ، فبشِّر مالكٌ بذلك فقال : سبحان الله ؛ أترون حظَّنا ممَّا نزل بنا الشَّماتة به ؟ إِنَّا لنرجو له من عقوبة الله أكثر من هـٰذَا ، ونرجو لنا من عفو الله أكثر من هـٰذَا ، ولقد ضرب فيما ضربت فيه محمد بن المنكدر وربيعة وابن المسيب ، ولا خير فيمن لا يؤذىٰ في هـٰذا الأمر .

وقال الدراوردي : لما أحضر مالكٌ لضربه في البيعة الَّتي أفتىٰ بها ـ

---

(١) « التهذيب » (١٠/٩) .

(٢) « التاج المكلل » للشيخ صديق حسن خان (ص ٩٩) .

وكنت أقرب الخلق منه.. سمعته يقول كلَّما ضرب سوطاً : اللَّهمَّ ؛ اغفر لهم فإِنَّهم لا يعلمون ، حتَّىٰ فرغ من ضربه .

وذكر أَنَّه أفتى النَّاس عند قيام مُحَمَّد بن عبد الله بن حسن العلويِّ المسمَّىٰ بالمهديِّ بأَنَّ بيعة أبي جعفر لا تلزم ؛ لأنَّها على الإِكراه .

قال الليث : إِنِّي لأرجو أن يرفعَ الله مالكاً بكلِّ سوطٍ درجةً في الجنَّة .

وخالف هـٰذا كلَّه ابن بكير فقال : ما ضرب إِلاَّ في تقديمه عثمان علىٰ علي ، فسعىٰ به الطالبيون حتَّىٰ ضرب .

فقيل لابن بكير : خالفت أصحابك ؛ هم يقولون ضرب في البيعة ؟ قال : أنا أعلم من أصحابي .

كمال أدبه في مناظراته ومناقشاته :

لما قدم أمير المؤمنين المدينة ومعه أبو يوسف والبرمكيُّ وكان قاصداً لمالكٍ يحبُّ حطَّه ووضعه.. فقال يحيىٰ : يا أمير المؤمنين ؛ إِنَّ مالكاً حمل النَّاس علىٰ رأيه ، وأظهر الاستخفاف برأي أهل العراق ، فلو جمعت بينه وبين أبيْ يوسف ، فإِن كان الحق بيده.. عرفت ذلك ، وإِن كان بيد غيره.. عرفت ذلك ، فوجَّه أمير المؤمنين إِليه ؛ يقرئه السَّلام ، ويأمره بالمشي إِليه ، فكتب إِليه مالكٌ : إِن كان أمير المؤمنين أراد أن يسألني عمَّا أشكل عليه.. فأرىٰ أن يكتب إِليَّ بذلك ؛ ليأتيه فيه الجواب ؛ فإِنِّي ضعيف البدن لا تحملني رجلاي ، فقال له يحيىٰ : يسمع النَّاس أَنَّك وجَّهت إِلىٰ مالكٍ فلم يأتك ، فاكتب إِليه بعزيمةٍ ففعل ، فجاءه مالكٌ ، فدخل عليه متوكِّئاً علىٰ ثلاثة نفرٍ من أصحابه ؛ المغيرة المخزومي ، وعبد الرَّحمـٰن بن عبد الله العمريِّ ، وسعيد بن سليمان المساحقيِّ العامريِّ ، فلمَّا جلسوا وكان هؤلاء الثَّلاثة يومئذٍ أشراف المدينة والمنظور إِليهم ، فجاء أبو يوسف

حتَّىٰ جلس مستقبل مالكٍ ، وحصلت بينهما مناظراتٌ لطيفةٌ نذكر شيئاً منها .

قال بعضهم : سأل أبو يوسف الرَّشيد أن يأمر مالكاً يناظره فقال : ناظره يا أبا عبد الله .

فقال مالكٌ : إنَّ العلم ليس كالتَّحريش بين البهائم والدِّيكة . فلم يفهم هارون عنه ، وجعل يقول : ناظره ، ومالكٌ ساكتٌ .

فقال عبد الملك بن الماجشون : إنَّ شيخنا يا أمير المؤمنين قد جلَّ عن المناظرة والكلام ، ونحن تلاميذه نقوم مقامه ، فنحن نناظره وتتكلم عنه فإن رأىٰ خطأً . . لم يسكت عليه .

فقال هارون : ذلك .

فلمَّا تناظرا . . ذكر أبو يوسف صداق المرأة ، وقال : لها أن تصنع به ما شاءت ، إن شاءت . . رمت به ، وجاءته في قميص ، وإن شاءت . . جعلته في خيط الدُّوَّامة[1] .

فقال مالكٌ : لو أَنَّ أمير المؤمنين خطب امرأة من أهله وأصدقها مئة ألف درهم فجاءته في قميص . . لم يحكم لها بذلك ، ولـٰكن يأمرها أن تتجهَّز وتتهيأ له بما يشبهه ممَّا يتجهز به النِّساء .

فقال هارون : أصبت .

قال سعيد بن أبي مريم ومصعب بن عبد الله : قدم هارون المدينة ومعه أبو يوسف ، فدخل عليه مالكٌ فرفعه فوق أبي يوسف .

وقال مصعب : فقال مالكٌ : أين يجلس الشيخ؟

(١) الدُّوَّامة بضمِّ الدَّال ، وتشديد الواو : لعبةٌ مستديرةٌ يلفُّها الصبيُّ بخيط ، ثم يرميها على الأرض ، فتدور .

فقال هارون : حيث شاء . فجلس فوق أبي يوسف .

فقال له : يا يعقوب ؛ ناظر أبا عبد الله .

فقال أبو يوسف : ما تقول في رجلٍ قال لامراته : أنت طالقٌ ملء سكرُّجة .

فأطرق مالكٌ ساعةً ، ثمَّ رفع رأسه ، فقال له هارون :

أجبه يا أبا عبد الله .

فقال له مالكٌ : يا أمير المؤمنين ؛ نظرت مسألته في كتاب الله وسنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الصَّحابة والتَّابعين . . فلم أجد أصل مسألته فيها ، ولا خير في علمٍ لا يكون فيما ذكرته .

فالتفت هارون إلى أبي يوسف وقال له : يا يعقوب ؛ إنَّ أبا عبد الله اجتثَّ مسألتك من أصلها .

قال مصعبٌ : فقال ـ : أي أبو يوسف ـ يا أمير المؤمنين ؛ ليس عنده في ذلك شيءٌ ، ولو كان . . لأجاب . وضحك .

فالتفت إليه مالكٌ وقال : ساء ما أدَّبك أهلُك ؛ أتضحك في مجلس أمير المؤمنين؟! فخجل أبو يوسف .

ثمَّ سأل أمير المؤمنين مالكاً عن مسائل فأجابه فيها ، فسرَّ بذلك وكان في المجلس رجلٌ يقال له : سندل ، فقال : إنَّ أبا عبد الله مرَّةً يخطىء ومرَّةً لا يصيب .

فقال مالكٌ : كذا النَّاس . فلمَّا فكر في قوله . . غضب غضبا شديداً ، ثمَّ قال : يا أمير المؤمنين ؛ قال الله تعالى : ﴿ ۞أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ الآية ، وما ظننت أنَّ أحداً من المسلمين يذكر الله والرَّسول فلا يمرض قلبه خوفاً لهما ، قال الله : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ﴾

الآية . فلا عرفتم حق عظمة الله ، ولا عرفتم قدر رسوله ، ولا عرفتم حق مجلس أمير المؤمنين .

ثمَّ قام مغضباً يقول : بليتم بالإسلام ، وبُلي بكم أهل الإسلام .

وخرج ، فصعب ذلك علىٰ هارون ، وقال لأبي يوسف : قم فالحق بالشَّيخ وأرضه .

فخرج ، فوجد مالكاً قد جلس في حانوت صديقٍ له ؛ سرَّاجٍ ، يستريح فيه ، وأبو يوسف علىٰ فرسٍ محلًّى ، بين يديه جماعةٌ ، فسلَّم عليه ، وقال كيف تراني يا أبا عبد الله؟ فنظر إليه مالكٌ ، وقال : مثل قيصر في قومه . فخجل ، ومضىٰ .

قال أبو مصعب : قال أبو يوسف لمالكٍ : تؤذِّنون بالترجيع ، وليس عندكم عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فيه حديث؟

فالتفت إليه مالكٌ ، وقال : يا سبحان الله ؛ ما رأيتُ أمراً أعجب من هـٰذا ؛ ينادى علىٰ رؤوس الأشهاد في كلِّ يومٍ خمس مرَّاتٍ ، يتوارثه الأبناء عن الآباء من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ زماننا هـٰذا . . يحتاج فيه إلىٰ فلانٍ عن فلانٍ ؛ هـٰذا أصحُّ عندنا من الحديث .

وسأله عن الصَّاع فقال : خمسة أرطالٍ وثلثٌ ، فقال : ومن أين قلتم ذلك؟ فقال مالكٌ لبعض أصحابه : أحضروا ما عندكم من الصَّاع ، فأتىٰ أهل المدينة ، أو عامَّتهم ، من أولاد المهاجرين والأنصار ، وتحت كلِّ واحد منهم صاعٌ ، فقال هـٰذا صاع ورثته عن أبي عن جدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال مالكٌ : هـٰذا الخبر الشَّائع عندنا أثبت من الحديث . فرجع أبو يوسف إلىٰ قوله .

وهـٰذه مناظرةٌ أخرىٰ جرت بينه وبين أبي يوسف ؛ إذ قال له : ما تقول يا أبا عبد الله في محرم كسر ثنيَّة ظبي ؟ فقال مالكٌ : عليه الفدية . فضحك

أبو يوسف ، وقال : وهل للظبي ثنايا ؟! فرفع مالكٌ رأسه إلىٰ هارون ، وقال له : يا سبحان الله ؛ ما علمت أَنَّ أحداً يذكر العلم فيضحك ، فلا وقَّر العلم ، ولا مجلسَ أمير المؤمنين ، وإِنَّما أجبته إِن كان الظبي في حالةٍ يكون له سنٌّ في موضع الثَّنِيَّة ، ففعله محرمٌ ، فعليه الفدية ، وإلاّ . . فقد علمتُ منه ما علمَ ، وليس هـٰذا ينبغي للنَّاس أن يعلموه ، ولا هو واجبٌ عليهم ، ولكن ما تقول في إمام عرفة إِذا وافق يومُ عرفة يومَ الجمعة ؛ هل عليه أن يجهر بالقراءة ؟ فإِنَّ هـٰذا واجب على المسلمين أن يعلموه . فقال أبو يوسف : يجهر بها ، فقال مالكٌ : أخطأت ، والله ما يذهب هـٰذا عن صبيان مكَّة وسودانهم دون غيرهم ، إِنَّ الجمعة إِذا وافقت عرفة لا يجهر فيها ، يتوارثها الأبناء عن الآباء ، من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إِلىٰ زماننا هـٰذا ، ثمَّ التفت إِلىٰ هارون ، وقال : يا أمير المؤمنين ؛ سفيهٌ سأل عن مسائل السُّفهاء تولِّيه علىٰ أمور المسلمين ؟! وقام .

* * *

أدبه وطرفه

قال مُحَمَّد بن الفضل المكيُّ : مرَّ مالكٌ بقينةٍ تغني ، وتقول :

أنت أختي وأنت حرمة جاري ... وحقيقٌ عليَّ حفظ الجوار
أنا للجار ما تغيَّب عنِّي ... حافظٌ للمغيب في الأسرار
ما أبالي أكان بالباب سترٌ ... مسبلٌ أم بقي بغير ستار

فقال مالك : لو غنِّي به حول الكعبة. . لجاز ، وفي رواية : يا أهل الدَّار ؛ علموا فتياتكم مثل هٰذا .

وقال مالكٌ : قال أبو حازم : كان أهل الجاهلية أحسن جواراً منكم ، وإلاَّ . . فبيننا وبينكم قول شاعرهم :

ناري ونار الجار واحدة ... وإليه قبلي تنزل القدر
ما ضرَّ جاراً لي أجاوره ... أن لا يكون لبابه ستر
أعمىٰ إذا ما جارتي برزت ... حتَّىٰ يواري جارتي الخدر

قال مالكٌ : لابأس بالغناء بمثل هٰذا .

قال ابن أبي أويس : كنت أمشي مع مالكٍ إذ مولاةٌ تحمل جرَّة ماءٍ وهي تقول :

ليتني أرضٌ لسلمىٰ ... فتطاني قدماها
ليتني درعٌ لسلمىٰ ... ترتديني من وراها
ليتني خادمُ سلمىٰ ... قاعدٌ حيث أراها

فقال لي : يا إسماعيل ؛ رجلٌ أو امرأةٌ ؟ قلت : هي غزال ، خادم بني عمارة . قال إنَّها لفصيحة اللَّهجة ، حسنة التَّأدية .

قال ابن أبي مريم : قال لي مالكٌ : يا مصريُّ ؛ هل علىٰ مسجدكم بوَّاب ؟ قلت : نعم . قال : هـٰذا سجنٌ ، وليس بمسجد .

وقال ابن أبي أويس : قال مالكٌ : قدم ابن شهابٍ الزُّهريُّ المدينة ، فغلست إليه[1] ، فوجدته في طريق المسجد ومعه غلامه أنس ، وكان قد زوَّجه أمة له ، فقال له : كيف وجدت أهلك ؟ فقال : وجدتها يا مولاي جنَّةً ، فقال ابن شهابٍ : الحمد لله ، ففطنت وضحكت ، فسألني ، فقلت : إنَّه يقول ، إنَّها لَمْ توافقه ، إنَّ في الجنَّة سعة وبرداً ، فقال : كذلك يا أنس ؟

قال : إي والله يا مولاي ، فما زال يضحك ويعيدها إلىٰ أن فاتته الجماعة ، فصلَّىٰ في منزله .

قال ابن أبي أويس : جاء رجلٌ وامرأته من موالي مالكٍ إلىٰ مالكٍ ، وكلُّ واحدٍ منهما يشكو صاحبه ، فقال مالكٌ للرَّجل : ما نقمت منها ؟

فقال : تضحك إذا خرج منِّي ريحٌ .

قال مالكٌ : فتباعد عنها إذا كان منك ذلك .

فقالت المرأة : هو أصيح من ذلك ، وهو رعدٌ كرعد الخريف .

فقال لها مالك : احشي أذنيك قطناً .

فقالت : والله لو جعلت في أذني سندان[2] حدَّادٍ . . لنفذه .

---

(١) غلست : سرت بالغلس ، وهو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بالصبح .

(٢) السَّندان : بفتح السين : ما يطرق الحدَّاد عليه الحديد ، ويقال : هو بين المطرقة والسندان أي : بين أمرين كلاهما شرٌّ .

فقال مالك : اذهبي فاضحكي كيف شئت ، وقال للرجل : عليك بأكل السَّعتر[1] فداوم عليه . فانقطع عنه .

قال عمرو بن سليمٍ : رأىٰ مالك فتىً يمشي مشية منكرةً ، فقام مالكٌ فجعل يمشي إلىٰ جنبه يحكيه ، فوقف الفتىٰ ، فقال له مالك : مشيتي حسنةٌ ؟

قال : لا ،

قال : فلم تمشيها أنت ؟

قال : لا أعود .

قال أبو عوف عبد الرَّحمٰن بن مرزوق : ذكرت لعبيد الله بن مُحَمَّدٍ ؛ قاضي طرسوس عن بكر المزني أنَّه قال : أحقُّ النَّاس بلطمةٍ من أكل طعاماً لم يُدع إليه ، وأحقُّ النَّاس بلطمتين من قال له صاحب المنزل : اقعد هٰهنا فقال : لا ، هٰهنا ، وأحقُّ النَّاس بثلاثٍ لطماتٍ من قال لصاحب المنزل : ادع صاحبة المنزل تأكل معنا .

فقال لي : عندي أعجب من هٰذَا وأطرف من هٰذَا ، كان مالكٌ يوماً جالساً فاستأذن عليه صديقٌ له ، فأذن له ، وكان لمالكٍ بطِّيخةٌ في ناحيةٍ فرمىٰ بمنديل عليها ، فدخل الرَّجل ، فقال له مالكٌ : هٰهنا هٰهنا ، فأبى أن يقعد إلاَّ على المنديل ، فتفتَّحت تحته البِطِّيخة .

فقال له مالكٌ : يرحمك الله ، كنَّا أبصر بعوار منزلنا منك .

وسأله رجل عمَّن قال لآخر : يا حمار ؛ قال : يجلد .

قال : فإن قال له : يا فرس ؛ قال : تجلد أنت ؟

---

(١) السَّعْتَر : بفتح السِّين ، وسكون العين المهملة ، وفتح التَّاء : نبتٌ معروفٌ .

ثمَّ قال : يا ضعيف ؛ وهل سمعت أحداً يقول لآخر يا فرس ؟!

قال ابن مهديٍّ : قلت لمالكٍ : ارفق عليَّ ، قد طال مقامي وما أدري ما حدث علىٰ أهلي بعدي ، فتبسَّم ، وقال : يا ابن أخي ؛ أهلي بالقرب منِّي ، وما أدري ما حدث عليهم بعدي .

* * *

مكاتباته

حَفِظَ لنا التَّاريخ بعض مكاتبات مالكٍ ورسائله ، وهي في الحقيقة آيةٌ في الإتقان والإحكام ، وفيها من النَّصائح والمواعظ والصَّراحة التَّامَّة ما لا يقدر عليه إلاَّ مثل مالكٍ .

قال ابن نافعٍ الصَّائغُ : كتب مالكٌ إلىٰ بعض الخلفاء كتاباً فيه :

اعلم أَنَّ الله تعالىٰ قد خصَّك من موعظتي إيَّاك بما نصحتك به قديماً ، وبينت لك فيه ما أرجو أن يكون الله تعالىٰ جعله لك سعادة وأمراً جعل سبيلك به إلىٰ الجنَّة ، فلتكن ـ رحمنا الله وإيَّاك ـ فيما كتبت به إليك مع القيام بأمر الله ، وما استرعاك الله من رعيته ، فإنَّك المسؤول عنهم صغيرهم وكبيرهم ، وقد قال النَّبي صلى الله عليه وسلم : « كلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيَّته »[1] ، وروي في بعض الحديث : « أنَّه يؤتىٰ بالوالي ويده مغلولةٌ إلىٰ عنقه ، فلا يفكُّ عنه إلاَّ العدل »[2] .

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : والله لو هلكت سخلةٌ[3] بشط الفرات[4] ضياعاً . لكنت أرىٰ أَنَّ الله تعالىٰ سائلٌ عنها عمر . وحجَّ عشر سنين ، وبلغني أنه كان ما ينفق في حجَّته إلا اثني عشر ديناراً ، وكان

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الجمعة في القرى والمدن (٨٩٣). ومسلم في كتاب الإمارة، باب: فضيلة الإمام العادل (١٨٢٩).

(٢) ذكره المتقي الهندي في «كنز العمال» رقم (١٤٦٨٠)، وعزاه إلى البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) السَّخْلَة : بفتح السِّين ، وسكون الخاء : ولد الضَّأن والمعز حين يولد .

(٤) الفُرات : بضمِّ الفاء : نهرٌ بالكوفة .

ينزل في ظلِّ الشَّجر ، ويحمل علىٰ عنقه الدِّرَّة[1] ، ويدور في الأسواق ، يسأل عن أخبار من حضره وغاب عنه ، ولقد بلغني أَنَّه وقت أصيب ، حضر أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم فأثنوا عليه ، فقال لهم : المغرور من غررتموه ، لو أَنَّ لي ما علىٰ وجه الأرض ذهباً . لافتديت به من هول المطلع .

فعمر رحمه الله كان مسدَّداً موفَّقاً مع ما قد شهد له النبيُّ صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ثمَّ مع هٰذا خائفٌ لما تقلَّد من أمور المسلمين ، فكيف بمن قد علمت ؟! فعليك بما يقرِّبك إلى الله ، وينجيك منه غداً ، واحذر يوماً لا ينجيك فيه إلاّ عملك ، ويكون لك أسوة بمن قد مضىٰ من سلفك ، وعليك بتقوى الله ، فقدِّمه حيث هممت ، وتطلَّع فيما كتبت به إليك في أوقاتك كلها ، وخذ نفسك بتعاهدها ، والأخذ به ، والتأديب عليه ، وسل الله التوفيق والرَّشاد إن شاء الله تعالىٰ .

* * *

---

(١) الدِّرة ـ بكسر الدال المهملة ـ : سوط يضرب به .

رسالته إلى العمريِّ

ونقل الحطَّاب في ديباجة « شرح المختصر » عن السيوطيِّ في حاشية « الموطَّأ » في كتاب الجهاد : أَنَّ عبد الله العمريَّ كتب إلىٰ مالكٍ يحضُّه على الانفراد والعمل ، وترك اجتماع النَّاس عليه في العلم ، فكتب إليه مالكٌ : إنَّ الله قسم الأعمال كما قسم الأرزاق ، فرُبَّ رجلٍ فتح له في الصَّلاة ولم يفتح له في الصَّوم ، وآخر فتح له في الصَّدقة ولم يفتح له في الصَّوم ، وآخر فتح له في الجهاد ولم يفتح له في الصَّلاة ، ونشر العلم وتعليمه من أفضل أعمال البرِّ ، وقد رضيت بما فتح الله لي من ذلك ، وما أظنُّ أَنَّ ما أنا فيه بدون ما أنت فيه ، وأرجو أن يكون كلُّنا علىٰ خيرٍ ، ويجب علىٰ كلِّ واحدٍ منَّا أن يرضىٰ بما قسم الله له ، والسَّلام . اهـ[1]

ونثبت في هـٰذَا الكتاب رسالة الإمام مالكٍ لهارون الرشيد ، وهي رسالةٌ فريدةٌ في بابها ، عزيزةٌ علىٰ طلاَّبها ، أحببنا أن ننقل بعضاً منها ؛ إتماماً للفائدة .

* * *

---

(١) « مواهب الجليل في شرح مختصر خليل » (١/ ٢٩) .

رسالة الإمام مالكٍ
إلىٰ أمير المؤمنين هارون الرَّشيد

بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ أشرف المرسلين ؛ سيِّدنا مُحَمَّدٍ ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإِنِّي كتبت إِليك بكتابٍ لم آلك فيه رشداً ، ولم أدَّخرك فيه نصحاً ؛ تحميداً لله وأدباً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فتدبَّره بعقلك ، وردِّد فيه بصرك ، وأوعه سمعك ، ثم اعقله بقلبك ، وأحضره فهمك ، ولا تغيِّبَنَّ عنه ذهنك ؛ فإِنَّ فيه الفضل في الدُّنيا ، وحسن ثواب الله تعالىٰ في الآخرة :

اذكر نفسك في غمرات الموت وكربه ، وما هو نازلٌ بك منه ، وما أنت موقوفٌ عليه بعد الموت ؛ من العرض على الله سبحانه ، ثمَّ الحساب ، ثم الخلود بعد الحساب .

وأعِدَّ لله عزَّ وجلَّ ما يسهِّل به عليك أهوال تلك المشاهد وكربها ؛ فإِنَّك لو رأيت أهل سخط الله تعالىٰ ، وما صاروا إِليه من ألوان العذاب ، وشدة نقمته عليهم ، وسمعت زفيرهم في النَّار وشهيقهم ، مع كُلُوحِ وجوههم ، وطول غمِّهم ، وتقلُّبهم في دركاتها علىٰ وجوههم ، لا يسمعون ولا يبصرون ، ويدعون بالويل والثُّبور ، وأعظم من ذلك حسرةً : إِعراض الله تعالىٰ عنهم ، وانقطاع رجائهم ، وإِجابته إِيَّاهم بعد طول الغمِّ

بقوله : ﴿ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ لم يتعاظمك شيءٌ من الدُّنيا إن أردت النَّجاة من ذلك ، ولا آمنك من هوله .

ولو قدَّمت في طلب النَّجاة منه جميع ما ملك أهل الدنيا . . كان في معاينتك ذلك صغيراً .

ولو رأيت أهل طاعة الله تعالىٰ ، وما صاروا إليه من كرم الله عزَّ وجلَّ ، ومنزلتهم ، مع قربهم من الله عزَّ وجلَّ ، ونضرة وجوههم ، ونور ألوانهم ، وسرورهم بالنَّعيم المقيم ، والنَّظر إليه ، والمكانة منه . . لتقلَّل في عينك عظيم ما طلبت به صغير ما عند الله ، ولصغر في عينك جسيم ما طلبت به صغير ذلك من الدُّنيا .

فاحذر علىٰ نفسك حذراً غير تغرير ، وبادر بنفسك قبل أن تسبق إليها وما تخافُ الحسرة منه عند نزول الموت ، وخاصم نفسك علىٰ مهلٍ ، وأنت تقدر بإذن الله علىٰ جرِّ المنفعة إليها ، وصرف الحجَّة عنها ، قبل أن يتولَّى الله حسابها ، ثم لا تقدر علىٰ صرف المكروه عنها .

* * *

أسانيد رسالة الإمام مالك
إلىٰ أمير المؤمنين هارون الرشيد

وجدنا في أوَّل هٰذه الرِّسالة وآخرها إجازاتٍ وسماعاتٍ وبلاغاتٍ ، أحببنا إثباتها لتوثيق هٰذه الرسالة ، فوجدنا في أوَّلها ما يأتي :

حدَّثنا الشَّيخ أبو الحسين محمد بن الحسين بن الترجمان ؛ شيخ الصُّوفيَّة شاماً وحجازاً في الخانكاه بالرَّملة في شهر ربيعٍ الأوَّل سنة ثمانٍ وعشرين وأربع مئةٍ : حدَّثنا الشَّيخ الزَّاهد أبو بكر مُحَمَّد بن بكران الطرسوسيُّ في المحرَّم سنة تسعٍ وتسعين وثلاث مئة : حدَّثنا أبو بكر مُحَمَّد بن سليمان بن أيُّوب الأذنيُّ بطرسوس : حدَّثنا أبو عليٍّ الحسين بن عبد الله الفقيهُ ، وأبو عميرٍ عديُّ بن أحمد بن عبد الباقي ، وأبو سلمة نجاح بن عبد الله ؛ مولىٰ بني هاشم ، واللَّفظ للحسين : حدَّثنا أبو مسلمٍ إبراهيمُ بن عبد الله الكشِّيُّ : حدَّثنا عمرو بن محمد العثمانيُّ ؛ قاضي مكة حرسها الله تعالىٰ : حَدَّثَنَا عبد الله بن نافع الزُّبيريُّ : حدَّثنا أبو بكر بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عن مالك بن أنس : أَنَّه كتب بهٰذه الرِّسالة إلىٰ أمير المؤمنين هارون الرَّشيد رضي الله عنهما .

قال أبو مسلم : وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم المروزيُّ : حدَّثنا إبراهيم بن حمزة الزُّبيريُّ : حدَّثنا عبد الله بن نافع بن ثابت ، عن عبد الله بن الزبيريِّ : حدَّثنا أبو بكر بن عبد العزيز بن عبد الله بن غبد الله بن عمر بن الخطَّاب ،

عن مالك بن أنسٍ : أَنَّه كتب بهٰذه الرِّسالة إِلىٰ يحيى بن خالد البرمكيِّ واللَّفظ فيها إِلىٰ إِسحاق بن إِبراهيم المروزيِّ .

ووجدنا في آخر الرِّسالة ما يأتي :

بلغ من أوَّل الجزء سماعاً من الشيخ المقري أبي عليٍّ الحسن بن أحمد الحدَّاد ، بحقِّ سماعه عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد ، عن فاروق بن عبد الكبير الخطابيِّ ، عن أبي مسلمٍ إِبراهيم بن عبد الله الكشِّيِّ ، بقراءة الشَّيخ الإِمام الحافظ أبي نصر بن عمر بن محمد المغازليِّ ، وابنه أبي روح ، عن عبَّاد وسبط الشَّيخ أحمد بن أبي نعيم ، وأحمد بن عليٍّ بن عبد الله الطَّامذيِّ ، وابنه أبي عبد الله مُحَمَّد ، ومُحَمَّد بن عبد الواحد بن أبي عمر ، يُعرف بقصك ، وأبي مضر بن أبي الهيجائيِّ بن السفنجا الصَّباغ ، وأحمد بن مُحَمَّد بن أبي القاسم اللواتيِّ ، وقرأ سيَّاب بن أمير شاه بن أحمد الهرويُّ ، وأبو بكر بن عثمان الدِّينوريُّ ، وأبو المظفر بن الفضل الصيدلانيُّ ، وابناه : أبو الفضائل ، وأبو المحاسن ، وعليُّ بن أبي نصر بن عليٍّ السِّيرجانيُّ ، وعبد الملك بن عبد الله بن عبد الله بن داود المغربيُّ ، وعبد الصَّمد بن أبي عدنان بن أحمد ، وأبو الفرج الكرخيُّ ، وعبد الملك بن محمد بن أحمد ؛ يُعرف بدلجة ، وأبو القاسم بن مُحَمَّد بن أبي القاسم الغزاليُّ ، وأحمد بن عبد الله بن أحمد البنَّا ، وأبو سعيد أحمد بن عبد الجبَّار بن مُحَمَّد بن عمر بن الحسن ، وحضر ابنه محفوظٌ ، وسمع ابنُ أخيه محمود بن أبي رشيدٍ ، وأبو الفتح بن المظفَّر بن أبي الفتح الكرانيُّ ، ومُحَمَّد بن أبي إِسماعيل بن أبي طاهر المغازليُّ ، ومعه جلَّاد ، وإِبراهيم بن عبد الله بن يعقوب الصُّوفيُّ ، وابنه مُحَمَّد ، وسبطه ، وأبو سعيد بن أبي الخير ، ومُحَمَّد بن أبي البقاء بن عامر التُّستريُّ ، ومُحَمَّد بن أحمد بن عليٍّ القطَّانُ النهوجن ، وابنه أحمد ، وأحمد بن مُحَمَّد بن

عمر بن يحيى الدشنيُّ ، ومُحَمَّد بن أبي الفضل بن مُحَمَّد الفواكهيُّ ، ومُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الخبريُّ ، وفتاه : مسعود الحبشيُّ ، وأبو الفضل ، وأبو المحاسن ؛ ابنا أحمد بن أبي الفضل بن أحمد البَّكسكيُّ ، وحضر أبو الخير مُحَمَّد بن أحمد بن الدشتج الأسواريُّ ، وسمع طاهر بن مُحَمَّد بن طاهر الأسواريُّ ، وأبو طاهر بن عبيد الله بن مُحَمَّد بن سعدويه ، وبنو عمِّه عبد اللَّطيف ، وعبد الرَّحيم ومُحَمَّد ؛ بنو عبد المنعم بن مُحَمَّد بن سعدويه ، ومُحَمَّد بن أبي طاهر الأنماطيُّ ، وحضر أبو مُحَمَّد عبد الواحد بن أبي الفضل الفلجن ، وكاتب السَّماع أبو بكر عتيق بن مُحَمَّد بن أبي بكرٍ الخطيبُ ، وبنو أحمد ، وأبو مسعود ، وحضر عبد الرَّحيم ، وصحَّ لهم ذلك في شهر جمادى الأولىٰ سنة ثلاث عشرة وخمس مئةٍ .

ثم تحته ما نصه :

سُمع الجزء جميعه من الشَّيخ السَّديد المقري أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن حسن الحدَّاد حرس ذاته ؛ بقراءة الشَّيخ الأصيل أبي الرَّجاء محمود بن أبي الفرج بن طاهر الثَّقفيِّ عليه نفعه الله به ، وأبو رشيد .

* * *

دفع شبهة

يزعم بعض الكتّاب أَنَّ الإمام مالكاً يوالي الأمويين ، ويكره سيِّدنا عليّاً ويبغضه .

والجواب : أَنَّ هٰذَا الكلام باطلٌ ساقطٌ ، لا صحَّة له ، ولا قيمة ؛ وذلك لأنَّ مالكاً عاصر الوليد بن عبد الملك ، وسليمان بن عبد الملك ، وعمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن عبد الملك ، وهشام بن عبد الملك ، والوليد بن يزيد ، ويزيد بن الوليد ، وإبراهيم بن الوليد ، ومروان بن مُحَمَّدٍ ، وأبا العبَّاس السَّفَّاح ، وأبا جعفر المنصور ، ومُحَمَّداً المهديَّ ، وموسى الهادي ، وهارون الرَّشيد .

عاصر مالكٌ الدولة الأمويَّة ، وشاهد عظمة الإسلام ومجد العرب ، ووحدة الدَّولة الإسلاميَّة ، في فتوحات الوليد بن عبد الملك الأمويِّ ، الممتدَّة من القارَّة الهنديَّة ، إلى القارَّة الأوربيَّة ، وما بينهما من قارَّتي آسيا وأفريقيا . . فعزَّ واغتبط .

وشاهد امتداد الخلافة الراشدة في حكم عمر بن عبد العزيز الأمويِّ بعدلها الذي وسع الدُّنيا ، مسلمها وذميَّها ، العدوَّ فيها والحبيب ، فارتاح واطمأنَّ .

ولكنَّه شاهد إلىٰ جانب ذلك ، سبَّ الدَّولة الأمويَّة كلِّها ـ حاشا عمر ـ للسَّلف من الصَّحابة ، وآل بيت النُّبوَّة ، من على المنابر أيَّام الجمعات والأعياد ، والصَّلوات الجامعة .

وشاهد فسق الوليد بن يزيد الأمويِّ وخلاعته ، وفوضى الحكم

والدَّولة ، واضطراب الحياة العامَّة ، بكثرة الخارجين على الدَّولة والمتغلبين عليها في نهايتها أيام ملوكها الأربعة ؛ الوليد ، ويزيد ، وإبراهيم ، ومروان ، فقد تبادلوا الخلافة بأربعتهم ، فتقاتلوا ، وقُتل منهم الوليد ، وتخالعوا ، وخُلع منهم إبراهيم .

فآلم هـٰذا مالكاً ، وقلق له ، وأخذ يستنكره بلسانه وحده ، وفي المجتمعات ، وصار يفكِّر في الثَّورة ، ويستعرض في الخفاء منفرداً ومع الناس من يصلح لقيادة الدَّولة ، ومنصب إمارة المؤمنين والخلافة .

كان مالكٌ يأتي شيخه عبد الله بن هرمز ، فيتشاكيان ظلم الدَّولة وابتعادها عن الحقِّ ، ويتذاكران عدل الخلفاء الرَّاشدين ، ويتباكيان علىٰ فواته وضياعه ، متستِّرين خائفين من بطش الولاة بهما وكشفهم لهما ، ويقول : كنت آتي ابن هرمز ، فيأمر الجارية فتغلق الباب ، وترخي السِّتر ، ثم يذكر أوَّل هـٰذه الأمة ، ويذكر العدل ، ثم يبكي حتَّىٰ تخضلَّ لحيته ، ويقول مالك : لا تنبغي الإقامة بأرضٍ يكون العمل فيها بغير الحقِّ ، والسبُّ للسَّلف ، معيداً قول عمر بن عبد العزيز : ما أغبط أحداً لم يصبه في هـٰذا الأمر أذىً . ويذكر سعيد بن المسيِّب ، وضرب الأمويين له ، وتعذيبه بالطَّواف به في أزقَّة المدينة المنوَّرة ، ويذكر ضرب مُحَمَّد بن المنكدر ، وضرب ربيعة .

ولا تنسَ أَنَّ الإمامَ مالكاً كان هو من أول المؤيِّدين لدعوة مُحَمَّد بن عبد الله بن الحسن ؛ المعروف بالنَّفس الزَّكيَّة[1] الذي قام في أواخر الدَّولة الأمويَّة ، وهـٰذا الرجل كان قد اجتمع علىٰ بيعته جمعٌ كبيرٌ من أئمَّة الدِّين ورجال الحلِّ والعقد بالمدينة المنوَّرة ، ومنهم أئمَّة بني العبَّاس : إبراهيمُ ،

(١) راجع « البداية والنهاية » لابن كثير ، في ترجمة مُحَمَّد ذي النَّفس الزَّكيَّة ، فقد نقل عن الطبريِّ أَنَّه أفتىٰ بمبايعته .

وأبو جعفر المنصورُ ، وأبو العبَّاس السَّفَّاحُ ؛ أبناء مُحَمَّد بن عليٍّ بن عبد الله بن العبَّاس ، وأعطوه عهدهم وميثاقهم ، ولكنَّهم غدروا به بعد ذلك ، وصاروا يدعون لأنفسهم ، فبايعوا أخاهم إبراهيم ، ولقبُّوه بالإمام ، ثمَّ قتل إبراهيم ، فظهر أخوه أبو العبَّاسِ الملقَّب بالسَّفَّاح ، ثمَّ ظهر بعد موته أخوه أبو جعفر ، ولقِّب بالمنصور ، وتأخر كثيرٌ من النَّاس عن بيعته ، وهنا ظهرت فتوى الإمام مالكٍ بأَنَّ طلاق المكره لا يجوز ، وليس لمكرهٍ بيعةٌ .

فهل في هـٰذَا موالاة لبني أميَّة وتعصُّبٌ لهم ؟ أو في هـٰذَا تعصُّب لبني العبَّاس وموالاةٌ لهم ؟

كلُّ ذلك لم يكن ، إنَّما هو التزامٌ ووفاءٌ بالبيعة الأولىٰ الَّتي حصلت ، واتَّفق عليها أئمة بني العبَّاس أنفسهم .

وهل يصح أن يقول بعد ذلك قائلٌ : إنَّه لا يحبُّ عليّاً ، وهو الَّذي أوذي بسبب ولده مُحَمَّد ذي النفس الزكية .

سبحانك ؛ هـٰذَا بهتان عظيم .

وبهـٰذَا تعلم أَنَّ موقف الإمام مالكٍ في الحقيقة ليس فيه تعصُّبٌ لا إلى العبَّاسيِّين ، ولا إلى الأمويِّين ، وإنَّما هو إلى الحقِّ والصراط المستقيم ، وفيه التزامٌ بعهدٍ سابقٍ ، وفيه وفاءٌ لبيعةٍ متقدِّمةٍ ، ومالكٌ خير من يقف ليعطي المثل الصَّادق على الصِّدق ولو يعذَّب أو يؤذىٰ في سبيل ذلك .

ثمَّ إنَّ أوضح دليلٍ وأصرحه علىٰ موالاة الإمام مالكٍ ومحبَّته لآل البيت ، وتقديمه لهم علىٰ غيرهم هو أَنَّه أعلن عفوه عن والي المدينة ؛ لكونه من آل البيت ، وكان قد ضربه ، وقال : إنَّه لا يحبُّ أن يطالب أحداً من آل البيت يوم القيامة بمظلمةٍ . ومعلوم أَنَّ سيِّدنا عليّاً هو جدُّ آل البيت كما لا يخفىٰ .

* * *

وفاته

قال القاضي أبو الفضل عياضٌ رضي الله تعالىٰ عنه : الصحيح في وفاة الإمام مالكٍ رحمه الله ورضي عنه أَنَّه توفي يوم الأحد من ربيعِ الأوَّل سنة تسعٍ وسبعين ومئةٍ ، بعد اثنين وعشرين يوماً من مرضه ، وأوصىٰ أن يكفَّن في أثوابٍ بيضٍ ، وأن يصلَّىٰ عليه في موضع الجنائز ، فصلَّىٰ عليه عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن عبَّاسٍ ، وكان والياً على المدينة ، ومشىٰ في جنازته ، وحمل نعشه ، وبلغ كفنه خمسة دنانير . وقيل : إنَّ آخر ما قاله أن تشهَّد ، ثمَّ قال : لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ، ثمَّ قبض .

وذكر أَنَّ الفضيل بن عياضٍ قال : رأيت كأنِّي دخلت الجنَّة ، فبينما أنا في طرقها إذ مررت بزيد بن أسلم في غرفة من غرفها وعليه قلنسوةٌ طويلةٌ ، فقلت : زيد ؟ قال : نعم ، قلت له : لقد سكَّنك الله وشرَّفك ، فأين مالكٌ ؛ لا أراه ؟ قال : وأين مالكٌ ؟! مالك فوق ، فما زال يقول : فوق فوق فوق حتَّىٰ وقعت قلنسوته .

* * *

ما قيل في مالك من الشعر في حياته وبعد وفاته

قال القاضي عياضٌ رضي الله عنه : من مشهور ذلك قول ابن المبارك :

صموتٌ إذا ما الصَّمت زيَّن أهله ... وفتَّـاق أبكـار الكـلام المختَّـم

وعىٰ ما وعى القرآن من كلِّ حكمةٍ ... ونيطت له الآداب باللَّحم والدَّم

وقال ابن مناذر[1] :

ومـن يبـغ الـوصـاة فـإنَّ عنـدي ... وصـــاةً للكهـــول وللشَّبـــاب

خذوا عن مالكٍ وعن ابنِ عونٍ[2] ... ولا تـرووا أحـاديـث ابـن داب[3]

---

(1) ابن مُناذر : هو أبو جعفر مُحَمَّد بن مناذر البصريُّ اليربوعيُّ بالولاء ، شاعرٌ كثير الأخبار والنَّوادر ، تفقَّه وروى الحديث ، وتزندق . توفي سنة (١٩٨هـ) .

ومناذر ؛ بضمِّ الميم ، كما كان يقوله هو ويضبطه ، وينكر علىٰ من فتح الميم .

(2) ابن عون : المعني هنا ، والمأمور بأخذ الحديث والعلم عنه كما يؤخذ عن مالكٍ رضي الله عنهما ، هو الإمام الحافظ عبد الله بن عون بن أرطبان البصريُّ المزنيُّ ؛ أحد سادات التَّابعين الأعلام ، ولد سنة (٦٦هـ) ، ومات سنة (١٥١هـ) رحمه الله تعالىٰ .

(3) ابن دَابٍ : اثنان وكلاهما مدنيَّان وضَّاعان ، أحدهما : محمد بن داب المدني . وابن داب الآخر المعنيُّ هنا هو : عيسىٰ بن يزيد بن بكر بن داب اللَّيثيُّ المدنيُّ ، وكان راويةً عن العرب ، وافر الأدب ، عالماً بالنَّسب ، عارفاً بأيَّام النَّاس ، حافظاً للسِّير ، وقيل : إنَّه كان يزيد في الأحاديث ما ليس منها .

وقال خلف الأحمر : ابن داب يضع الحديث .

وقال عبد الله بن سالم الخيَّاط :

يأبى الجواب فلا يراجع هيبةً والسَّائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار وعزُّ سلطان التُّقىٰ فهو المهيب وليس ذا سلطان

وأنشدوا لأبي المعافىٰ في مالكٍ وبعضهم يزيد فيها علىٰ بعضٍ :

ألا إنَّ فقد العلم في فقد مالكٍ فلا زال فينا صالح الحال مالك
فلولاه ما قامت حقوقٌ كثيرةٌ ولولاه لانسدَّت علينا المسالك
يقيم سبيل الحقِّ سرّاً وجهرةً ويهدي كما تهدي النُّجوم الشَّوابك
عشونا إليه نبتغي ضوء ناره وقد لزم العيَّ اللَّجوج المماحك
فجاء برأيٍ مثله يقتدىٰ به كنظم جمانٍ زيَّنته السَّبائك

وقال الفقيه أبو الفضل بن النحويِّ :

إنَّ الإمام الأصبحيَّ من النُّجوم الزَّاهرات
حفظ الإلـٰه به الحديث وعدَّه في الحافظات
وتصرَّفت آراؤه في المبدآت المبدعات
ومشىٰ على الهدي الَّذي يمشي عليه أخو الثبات
أهل المدينة يهتدي بهم وهم أعلى الرُّواة
ويحيل بعد قياسه في الحادثات المشكلات
طلب المعالي فاستوىٰ فوق المعالي المشرفات
وتشرقت أنواره نحو البلاد القاصيات
فأصاب منها من يو فق للصواب وللهداة
والمسك ترتاح النفو س إليه في المتطيبات

وقال الفقيه مُحَمَّد بن عمَّارٍ الكلاعيُّ البورقيُّ في قصيدة منها :

وكن في ذي المذاهب مالكيّاً مدينيّاً وسنِّياً متينا
مدينة خير من ركب المطايا ومهبط وحي رب العالمينا

بهـا كـان النَّبـيُّ وخيـر صحـبٍ ... وأكثـرهـم بهـا أضحـىٰ دفينـا
ومـالـك الـرِّضـىٰ لاشـكَّ فيـه ... وقـد سلـك الطَّـريـق المستبينـا
نظـرنـا فـي المـذاهـب مـا رأينـا ... كمـذهـب مـالـكٍ للنَّـاظـرينـا
ومـذهبـه اتِّبـاعٌ لا ابتـداعٌ ... كمـا اتَّبـع الكـريـم الأكـرمينـا
وعنـدي ، كـلُّ مجتهـدٍ مصيـبٌ ... ولكـنْ مـالـكٌ فـي السَّـابقينـا
وقـد دلَّ الـدليـل علـىٰ صـوابٍ ... يقـول بـه لـدى المتحقِّقينـا

وقال الفقيه أبو حفص بن عبد النُّور الصقليُّ ؛ المعروف بابن الحكَّار ، في ذلك :

تأمَّلت علم المرتضين أولي النُّهىٰ ... فأفضلهم من ليس في جدِّه لعب
ومـن فقهـه مستنبـطٌ مـن حـديثـه ... رواه بتصحيـح الـرِّوايـة وانتخـب
فما مالكٌ إلاّ الهدىٰ ، ولذا اهتدت ... به أممٌ من سائر العجم والعرب

* * *

كتاب الموطأ
فضله وعناية الأمة الإسلامية به



معنى «الموطأ» ، ووجه تسميته بذلك ، وسبب تأليفه ومدة تأليفه وتاريخه

معنى كلمة الموطأ في اللغة :

وجه التسمية بالموطأ وسببها :

قال المجد في « القاموس » : (وطئه بالكسر يطؤه : داسه ، كوطّأه ، وتوطاه ، ووَطَأَه : هيأه ودمّثه وسهّله ، كوطّأه في الكل ، وواطأه على الأمر : وافقه) اهـ[1]

وقيل لأبي حاتم الرازي : « موطأ مالك بن أنس » لم سمي « موطأ »؟ فقال : شيء قد صنفه ووطأه للناس حتى قيل : « موطأ مالك » ، كما قيل : « جامع سفيان » .

قلت : ولعله أخذ هـٰذا المعنىٰ مما رواه أبو الحسن ابن فهر عن أحمد بن إبراهيم عن أبيه عن علي بن أحمد الخليجي ، قال : سمعت بعض المشايخ يقول : قال مالك : عرضت كتابي هـٰذا علىٰ سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأني عليه ، فسميته « الموطأ »[2] .

وأشار الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي إلىٰ هـٰذا المعنىٰ ، فقال :

وقيل : بل لكونه قد وَاطَأَ جَمْعٌ عليه أَيَّمَا مُوَاطَأَه[3]

---

(١) « القاموس » (٥٣) .

(٢) « تزيين الممالك » (٦٣ـ٦٤) .

(٣) « دليل السالك » (٤١) .

وذكر الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي وجهاً آخر في سبب تسميته بالموطأ ، وهو : أن مالكاً رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النوم يقول له : وطِّىء شريعتي لأمتي ، ولهٰذه الإشارة سمىٰ كتابه « الموطأ » ، وقد كان من قبل متحيراً متفكراً في اسم يسمي به كتابه ، فقال :

وَمَالِكٌ رَأَى النَّبِي في النَّوْمِ فَقَالَ : وَطِّىءْ شِرعَتِي لِقَوْمِي
فَبِالإِشَارَةِ سُمَاهُ أعطىٰ مِنْ أَجْلِ ذَا سَمّاه بالموطا
وكان قَبْلُ مُتَفَكِّراً بما يَجْعَلُ في الوَقْتِ عَلَيْهِ عَلَمَا[1]

سبب التأليف :

روىٰ أبو مصعب : أن أبا جعفر المنصور قال لمالك : ضع للناس كتاباً أدلهم عليه ، فكلمه مالك في ذلك ، فقال : ضعه ؛ فما أحد اليوم أعلم منك ، فوضع « الموطأ » .

وفي رواية : أن مالكاً قال له : إن لأهل البلاد قولاً ، وإن لأهل المدينة قولاً ، ولأهل العراق قولاً ، قد تعدوا فيه طورهم .

فقال أبو جعفر : أما أهل العراق . . فلست أقبل منهم صرفاً ولا عدلاً ، وإنما العلم علم أهل المدينة ، فضع للناس العلم[2] .

مدة التأليف وتاريخه :

اُختلف في الزمن الذي ألف فيه مالك « الموطأ » ، فقيل : إنه أربعون سنة ، وقيل : ستون سنة ، وأشار إلىٰ ذلك الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي في (منظومته) ، إذ قال :

---

(١) « دليل السالك » (٤١) .

(٢) « ترتيب المدارك » (٢/ ٧١-٧٢) .

وَالـزَّمَـنُ الَّـذِي بِـهِ قَـدْ أُلِّفَـا ... مُـوَطَّـأُ الإِمَـامِ فِيْـهِ اخْتُلِفَـا
فَقِيـلَ عَنْـهُ أَرْبَعُـونَ عَـامـا ... وَقِيـلَ : سِتُّـونَ تُـرىٰ تمـامـا[1]

والذي يظهر لي : أنه ليست هناك مدة معينة معروفة بدأ فيها الإمام بتأليف كتابه وفرغ منه ، بل إنه بمجرد أن ٱنقدحت الفكرة في نفسه وعزم علىٰ تأليف هـٰذا الكتاب شرع في ذلك ، وٱشتغل به مدة حياته ، فعاش الإمام مالك رحمه الله ؛ وعاش معه « الموطأ » تحت التأليف ، ورهين التصنيف ، وقيد الكتابة والتغيير ، والتقديم والتأخير .

ويدل علىٰ هـٰذا ما جاء عن عتيق الزبيري : أن مالكاً كان ينظر في « الموطأ » كل سنة[2] .

وعن سليمان بن بلال : أن مالكاً كان ينظر في « الموطأ » كل عام إلى أن مات[3] .

* * *

---

(1) « دليل السالك » (٦٠) .
(2) « المدارك » (٢/٧٣) .
(3) « المدارك » (٢/٧٣) .

فضل « الموطأ » وثناء العلماء عليه

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : (ما على الأرض بعد كتاب الله تعالى أصح من « كتاب مالك بن أنس » ، وإذا ذكر الأثر . . فمالك النجم ، وإذا جاءك الحديث من ناحية الكوفيين فلم تجد له أصلا عند المدنيين . . فاضرب به عرض الحائط ، ولا تلتفت إليه)[1] .

وفي رواية : (ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من « كتاب مالك بن أنس ») .

وفي رواية : (ما على الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من « موطأ مالك »)[2] .

وفي رواية : (ما كتاب بعد كتاب الله تعالى أنفع من « كتاب مالك ») .

وقال : (ما نظرت في « موطأ مالك » إلا ازددت منه فهماً وعلماً) .

وقال : (ما علمنا أن أحداً من المتقدمين ألف كتاباً أحسن من « موطأ مالك »)[3] .

وجاء عن ابن المهدي أنه قال : (ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من « الموطأ ») .

وقال : (لا أعلم من علم الناس بعد القرآن أصح من « موطأ مالك ») .

---

(١) « كشف المغطا » (١١) .

(٢) « تزيين الممالك » (٦٥) .

(٣) « كشف المغطا » (١٢ـ١٣) .

وقال ابن وهب : (من كتب « موطأ مالك » . . فلا عليه ألا يكتب من الحلال والحرام شيئاً)[1] .

وقال عمر بن أبي سلمة : (ما قرأت كتاب الجامع من موطأ مالك قط إلا أتاني آت في منامي ، فقال لي : هـٰذا كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقاً)[2] .

وقال عبد السلام بن عاصم : (قلت لأحمد ابن حنبل : الرجل يريد حفظ الحديث ، فحديث من يحفظ ؟ قال : حديث مالك . قلت : الرجل يريد أن يقرأ القرآن فبقراءة من يقرأ ؟ قال : بقراءة أهل المدينة . قلت الرجل يريد أن ينظر في الرأي ، فبرأي من يأخذ ؟ قال : برأي مالك)[3] .

وقال الإمام أحمد : ما أحسن « الموطأ » لمن تدين به[4] .

* * *

---

(١) « المدارك » (٢/ ٧٠) .
(٢) « كشف المغطا » (١٣) .
(٣) « مسند الموطأ » (١٩) .
(٤) « كشف المغطا » (١٥) .

اهتمام الأمة الإسلامية بتلقي « الموطأ »

ليس « الموطأ » هو الكتاب الوحيد المؤلف في المئة الثانية الهجرية ، فقد كان هناك « الجامع » للإمام عبد الرزاق الصنعاني ، و« المصنف » لشعبة بن الحجاج ، و« الجامع » لسفيان بن عيينة ، و« المصنف » لليث بن سعد .

قال السيوطي : (وأول من جمع ذلك ابن جريج بمكة ، وابن إسحاق أو مالك بالمدينة ، والربيع بن صبيح أو سعيد بن أبي عروبة ، أو حماد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثوري بالكوفة ، والأوزاعي بالشام ، وهشيم بواسط ، ومعمر باليمن ، وجرير بن عبد الحميد بالرَّي ، وابن المبارك بخراسان ، قال العراقي وابن حجر : وكان هؤلاء في عصر واحد فلا ندري أيهم أسبق ، وكذا ابن أبي ذئب بالمدينة)[1] .

ومع أن بعض هٰذه الكتب موجود إلا أن « الموطأ » حاز بُعدَ الصِّيتِ وعِظَمَ الشهرة وكمالَ القبول وحسنَ الذكر ، اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام ، ثم لم يأت زمان إلا وهو أكثر به شهرة وأقوى به عناية .

ضرب الناس فيه أكباد الإبل من أقاصي البلاد على مختلف أجناسهم وهيئاتهم ودرجاتهم ، وازدحم العلماء والرواة على باب مالك حتى يكادوا أن يقتتلوا على الباب من الزحام ، فيجلسون على الأعتاب والأبواب لسماع « الموطأ » وكتابته .

---

(١) « التدريب » (١/٨٩) .

يقول علي بن الحسين : (سمعت أبا مصعب يقول : كانوا يزدحمون على باب مالك فيقتتلون على الباب من الزحام وكنا نكون عند مالك ، فلا يكلم ذا ذا ، ولا يلتفت ذا إلى ذا ، والناس قائلون برؤوسهم هكذا . وكانت السلاطين تهابه ، وهم قائلون مستمعون ، وكان يقول في مسألة : « لا » أو « نعم » ، ولا يقال له : من أين قلت ذا ؟) .

وقال أبو مصعب أيضاً : (رأيت معن بن عيسى القزاز جالساً على العتبة ، وما ينطق مالك بشيء إلا كتبه)[1] .

وتهافت الناس على « الموطأ » ، فقهاء ومحدثون وملوك ووزراء ، واعتنوا بسماعه وإسماعه لأبنائهم وإخوانهم ، وتحملوا في سبيل ذلك كل ما يخالف طبائعهم وعاداتهم ، وما ينافي شخصياتهم ومقاماتهم في أعين الناس .

ولما قدم هارون الرشيد المدينة المنورة وجه البرمكي إلىٰ مالك ، فقال : أقرئه السلام ، وقل له يحمل لي الكتاب ـ « الموطأ » ـ فيقرأه عليّ . فأتاه البرمكي وبلَّغه الرسالة ، فقال له مالك : (أقرئه السلام ، وقل له إن العلم يزار ولا يزور ، وإن العلم يؤتىٰ ولا يأتي) . وقد تقدم ذكر موقفه هذا[2] .

وقال القاضي الفاضل في بعض رسائله : (ما أعلم أن لملك رحلة قط في طلب العلم إلا للرشيد ، فإنه رحل بولديه الأمين والمأمون لسماع « الموطأ » على مالك رحمه الله ، قال : وكان أصل « الموطأ » بسماع الرشيد في خزانة المصريين ، قال : ثم رحل لسماعه السلطان صلاح

---

(١) مقدمة « الجرح والتعديل » (٢٦) .

(٢) « ص٦٧ » .

الدين بن أيوب إلى الإسكندرية ، فسمعه على ابن طاهر بن عوف ، ولا أعلم لهما ثالثاً)[1] .

وسمعه الأمين والمأمون مع أبيهما أيضاً ، كما جاء في « الديباج »[2] ؛ والذي قرأ « الموطأ » لهم علىٰ مالك هو معن بن عيسى القزاز ، وجمعهم الشيخ الشنقيطي في « منظومته » ، فقال :

فمنهم المنصور والمهدي ... ثم الرشيد الملك المرضي
ثم ابنه المأمون والأمين ... وغيرهم إذ مالك أمين
وقيل ما أدركه المأمون ... ونقل من فاه به مأمون[3]

قلت : وهٰذه المزايا والفضائل التي اتصف بها « الموطأ » ليست بغريبة إذا علمنا كيف كان الإمام يأخذ الحديث ويتلقاه ، وكيف كان يعطي الحديث ويلقيه ، والناظر في سيرة الإمام مالك يرى من شمائله صفة فاقت كل صفاته الجميلة ، وأخلاقه الحميدة تلك هي العزة ، العزة في كل شيء .

فأولاً : كان للإمام رحمه الله عزة النفس ، وليست هٰذه العزة عنده بالترفع على الناس أو تركهم والانعزال عنهم ، ولكنها كانت بالزهد والقناعة وحفظ الوجه والرضا بما قسم الله ، وإخلاص القصد لله تعالى ، وجعل الأمل والرجاء فيه فقط .

ثانياً : عزة العلم ، فالعلم عنده عزيز وغال وثمين ، لا يضعه إلا في مواضعه ، ولا يعطيه إلا من يستحقه .

ولذا فإنه ليس من السهل علىٰ كل فرد أن يكون من تلاميذ مالك ، ولقد بلغ الإمام مالك بعلمه درجة عظمىٰ ورتبة كبرىٰ ، طلب فيها منه أن يعلق

---

(١) « تاريخ الخلفاء » للسيوطي (٢٣٦) .
(٢) « الديباج » (٣٤٧) .
(٣) « دليل السالك » (٥٥) .

« الموطأ » بالكعبة ، أو أن يعمم في جميع البقاع ، أو أن يكتب بالذهب ، ورغب أمير المؤمنين إليه أن يسمعه « الموطأ » ويحضره إليه ، ولكنه في جميع ذلك امتنع ، ولو كان صاحب غرض أو قصد . . لاكتسب من هـٰذه المنزلة أمنيات يحلم بها غيره ، ولتحصل من وراء هـٰذه الرتبة علىٰ مطالب وهي عند غيره من ضرب الخيال ، ولكنه لم يكن ليفعل ذلك .

ثالثاً : عزة الطلب ، وفي هـٰذا كان الإمام حذراً شديد الحذر في الأخذ عن كل شيخ ، وحريصاً شديد الحرص في سماع كل ما ثبت وصح .

ويقول : (إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذونه ، لقد أدركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند هـٰذه الأساطين ـ وأشار إلى المسجد ـ فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن علىٰ بيت مال . . لكان أميناً ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هـٰذا الشأن)[١] .

هـٰذا دليل الحذر ، وأما دليل الحرص ؛ فهو قوله : (شهدت العيد ، فقلت : هـٰذا اليوم يوم يخلو فيه ابن شهاب ، فانصرفت من المصلىٰ حتى جلست علىٰ بابه ، فسمعته يقول لجاريته : انظري مَن على الباب ، فنظرَت ، فسمعتُها تقول : مولاك الأشقر مالك ، فقال : أدخليه ، فدخلتُ . فقال : ما أراك انصرفت بعد إلى منزلك ، فقلت : لا ، قال : هل أكلت شيئاً ؟ قلت : لا ، قال : فاطعم ، قلت : لا حاجة لي فيه ، قال : فما تريد ؟ قلت : تحدثني ، فحدثني سبعة عشر حديثاً)[٢] .

وكل هـٰذا أكسبه وأكسب كتابه الهيبة والاحترام والتقدير والإجلال والإعظام بين الخاص والعام .

* * *

---

(١) « المدارك » (١/ ١٣٦) .

(٢) « المدارك » (١/ ١٣٤) ، وقد تقدم ذكره .

رواة « الموطأ » وعدد أحاديثه

روى عن مالك « الموطأ » كثير من الأجلة والأئمة المشاهير والثقات في المشرق والمغرب ، وقد ذكر أكثرهم القاضي عياض رحمه الله .

وذكروا أن الرشيد وبنيه الأمين والمأمون والمؤتمن أخذوا عنه « الموطأ » ، وقد ذكر عن المهدي والهادي أنهما سمعا منه ورويا عنه ، وأنه كتب « الموطأ » للمهدي ، ولا مرية أن رواة « الموطأ » أكثر من هؤلاء من جملة أصحابه ومشاهير رواته[1] .

وقال النووي : (وقد روى « الموطأ » عن مالك جملة من أئمة المذاهب ، منهم الإمام الشافعي وأمره مشهور معه ، حتى قال ابن الأثير : كفى مالكاً شرفاً أن الشافعي تلميذه وكفى الشافعي شرفاً أن مالكاً شيخه) اهـ

قلت : وقد روىٰ عن مالك جملة من الأكابر ، وجمعهم الحافظ أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص الخطيب العطار المتوفىٰ سنة (٣٣١هـ) ، وذكر من الأكابر كثيراً ممن روى عن مالك ، منهم : ابن شهاب الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وسفيان الثوري ، وشعيب بن حرب ، وذكر غيرهم . وكذلك جمعهم القاضي عياض ورتبهم على حروف المعجم ، وأنهاهم إلى ألف وثلاث مئة اسم ونيف[2] .

وعقد القاضي عياض فصلاً فيمن روىٰ عن مالك من شيوخه وأقرانه ،

---

(١) « ترتيب المدارك » (٢/ ٨٩) .

(٢) « ترتيب المدارك » (٢/ ١٧٠) .

ومنهم : أيوب السختياني ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وهشام بن عروة ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم[1] .

أما أحاديث « الموطأ ».. فإنه قد اختلف العلماء في تحديد عدد أحاديث « الموطأ » أول ما وضعه مالك علىٰ أقوال .

الأول : أنه كان عشرة آلاف حديث ، ويدل علىٰ هذا قول عتيق الزبيري : وضع مالك « الموطأ » علىٰ نحو من عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه كل سنة ، ويسقط منه حتى بقي هـٰذا ، ولو بقي قليلاً.. لأسقطه كله[2] .

الثاني : أنه كان أربعة آلاف حديث .

قلت : ثم إن هـٰذه الأحاديث التي أسقطها من « الموطأ » لم يسقطها لضعف فيها أو علة تقدح في صحتها ، وإنما كان يختار وينتقي ، ويقدم شيئاً علىٰ شيء ، ويراعي مصلحة الدين وأحوال الناس وتقبل السامعين واستعدادهم وفهمهم .

وهـٰذا الذي ذكرت هو عين الصواب إن شاء الله ، ويؤيده قول مالك : لازمت ابن هرمز خمس عشرة سنة من الغدو إلى الزوال في علم لم أبثه لأحد من الناس ، وقوله أيضاً : أخذت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ما حدثت بها قط ولا أحدث بها[3] .

وأما عدد أحاديث « الموطأ » بعد انتشاره في أيدي كافة الناس واستظهارهم له.. فهو أيضاً مختلف فيه ، فذكر إلكيا الهراسي : أنه سبع مئة .

---

(١) « ترتيب المدارك » (٢/ ١٧١) .

(٢) « ترتيب المدارك » (٢/ ٧٣) .

(٣) « ترتيب المدارك » (١/ ١٨٦) .

وقال ابن حزم في « مراتب الديانة » : أحصيت ما في « الموطأ » فوجدت فيه من المسند خمس مئة ونيفا ، وفيه ثلاث مئة ونيف مرسلا .

* * *

منهج مالك في « الموطأ »

لأحاديث « الموطأ » ومروياته ورجاله ميزة معروفة وشرف مشهور ؛ وذلك لما يمتاز به مالك في هٰذا الميدان بالخصوص من نظر خاص ، ومنهج فريد ينتظم الكلام عليه في مسألتين :

المسألة الأولى : منهجه بالنسبة للراوي .

المسألة الثانية : منهجه بالنسبة للمروي .

المسألة الأولى : منهجه بالنسبة للراوي :

أي : معرفة كيفية انتقائه للرواة ؛ إذ كان شديداً في ذلك غاية الشدة ، يختار الرجال الذين يروي عنهم اختيار المتعرف لأحوالهم الخبير بصفاتهم ، البصير بنقدهم ، العالم بأهليتهم ، اشتهر بذلك وشهد له الجميع ، فقال ابن عبد البر : (إن مالكاً من أشد الناس تركاً لشذوذ العلم وأشدهم انتقاداً للرجال وأقلهم تكلفاً وأتقنهم حفظاً فلذلك صار إماماً) .

وقال ابن عيينة : (رحم الله مالكا ، ما كان أشد انتقاده للرجال والعلماء) .

وقال ابن المديني : (لا أعلم أحداً يقوم مقام مالك في ذلك)[1] .

وإذا كان الجميع قد شهد بأن مالكاً قد بلغ هٰذه الدرجة في هٰذا الباب . . فإن ذلك معلوم من قوله وفعله ، ومنقول عنه في مواضعه المشتهرة .

---

(١) مقدمة « التمهيد » (١/ ٦٥) ، و« المدارك » (١/ ١٣٨) .

فأما قوله :

فقد روى ابن أبي أويس قال : سمعت مالكاً يقول : (إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذونه)[1] .

وروى معن بن عيسى ، ومحمد بن صدقة قالا : كان مالك بن أنس يقول : (لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ ممن سواهم ؛ لا يؤخذ من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به)[2] .

وأما فعله :

فقد أخبر عن ذلك بنفسه ، فقال : (أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم شيئاً من العلم ، فإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم ، وكانوا أصنافاً : فمنهم من كان كذابا في أحاديث الناس ، ولا يكذب في علمه ، فتركته لكذبه في غير علمه ، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده ، فلم يكن عندي أهلاً للأخذ عنه ، ومنهم من كان يرمىٰ برأي سوء) .

وفي رواية : (لقد أدركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند هٰذه الأساطين ـ وأشار إلىٰ مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال . لكان أميناً ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هٰذا الشأن ، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم علىٰ بابه)[3] .

---

(1) « ترتيب المدارك » (١/١٣٦) .

(2) « الانتقاء » (١٦) .

(3) المرجع السابق (١٥ـ١٦) .

قلت : وقد وضع مالك قانون الرواية المقبولة والمردودة بذكر شروط الرجال الذين يستحقون أن يروىٰ عنهم ، فقال ـ كما تقدم ـ : (لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ ممن سواهم. . .) إلخ .

وبيّن أعلىٰ صفات التوثيق ، وأنها هي مجموع العدالة والضبط في قوله السابق : (أدركت سبعين) .

ففرق بهٰذا بين العدالة والضبط ، وكأنه يقول : لا تكفي العدالة وحدها ، ولا يكفي الضبط وحده ، وإن الرجل لو كان جبلاً في العدالة ومفلساً في الضبط ، أو جبلاً في الضبط ومفلساً في العدالة. . لا تقبل روايته ، والعلماء قبله وإن كانوا يعتنون بمثل هذا ، ويلاحظون هٰذا المعنى ؛ إلا أنه لم يحفظ من قولهم ما يصور هٰذا المعنىٰ علىٰ هٰذا النظام ، فهو له الفضل في تحرير هٰذا الكلام في هٰذا المقام .

وقد التزم مالك هذا المنهج القويم في كتابه « الموطأ » التزاماً هو الغاية القصوى والنهاية الكبرى في التمسك والتحري .

ولا شك أن هٰذا الالتزام الشديد والتصريح به وإظهاره يجعل صاحبه في درجة الضامن المتكفل والمتعهد ببلوغ الرواة الذين روى عنهم في كتابه درجة عالية في العدالة والضبط .

قال بشر بن عمر : سألت مالك بن أنس عن رجل ، فقال : هل رأيته في كتبي ؟ قلت : لا ، قال : لو كان ثقة لرأيته في كتبي[1] .

واشتهر هٰذا التحري والالتزام عن مالك حتىٰ أصبح أمراً مستفيضاً معلوماً ، عرفه أئمة هٰذا الشأن كل المعرفة ، فقدروه حق التقدير ،

---

(١) « الانتقاء » (١٧) .

واعتبروه تمام الاعتبار ، وجعلوه مستنداً لمقاييس الجرح والتعديل ، واعتمدوا عليه في رد أو قبول الراوي ووزنوا به حديثه ، كما صرح بهٰذا أئمتهم .

* * *

المسألة الثانية : منهجه بالنسبة للمروي :

والمقصود : أن نعرف القواعد التي بنى عليها الإمام مالك كتابه هذا ، والكيفية التي تم على أساسها اختيار كل ما يرويه في كتابه « الموطأ » ، وطريقته في عرض ذلك ، واصطلاحه ، ومنهجه الذي اتبعه .

ولذلك فلا بد أولاً من بيان ما اشتمل عليه « الموطأ » ، وأجل من يخبرنا عن ذلك هو صاحب الكتاب ، إذ قال عن كتابه : (فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول الصحابة والتابعين ورأيي) ، ثم قال : (وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ولم أخرج من جملتهم إلى غيره)[1] .

وأفاد قوله هذا أن فيه :

أولاً : حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مسنداً كان ذلك الحديث أو مرسل ثقات .

ثانياً : قول الصحابة والتابعين .

ثالثاً : ما عليه أهل العلم بالمدينة ، وهذا هو الذي يعبر عنه العلماء بعمل أهل المدينة .

ورأيه لا يخرج عن جملة هذه القواعد .

وسنتكلم إن شاء الله تعالى عن كل أصل من هذه الأصول على وجه الاختصار :

أولاً : مسلكه في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

لا يظهر لنا مسلكه في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا

---

(١) « ترتيب المدارك » (٢/ ٧٣) .

بمعرفة القواعد التي بنى عليها أحاديث الموطأ من متصل ومنقطع وغيرهما .

وهذه القواعد لم يذكرها هو ولا غيره من علماء الحديث ، وسأحاول الإلمام بأشهرها وأعظمها من تتبع صنيعه واستقراء طريقته في كتابه ، مع معرفة أقواله وآرائه في هذا الباب .

وقد توصلت إلى أنه يمكن حصر هذه القواعد فيما يأتي :

١ـ الصحة : إذ كان مؤلفه لا يروي من الحديث إلا الصحيح الثابت ، قال ابن عيينة : (كان مالك لا يبلّغ من الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقة) ، وقال الشافعي : (كان مالك إذا شك في الحديث.. طرحه كله)[١] .

ولقد أفاده التزامه بهذا المسلك فائدة عظيمة في مواضع متعددة ، منها : صحة كتابه ، ومنها : قطع حجة خصمه في المناظرة .

وتصور لنا هذه القصة شيئاً من هذه الحقيقة ، فقد روي أن أبا يوسف لما سأل الرشيد أن يناظر مالكاً في مجلسه.. نهاه الرشيد عن ذلك ، وقال له : إياك والمدني .

فأعاد عليه المسألة مراراً ، فأذن له ، ففاتحه فجعل مالك يقول : (حدثنا نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ، وأبو يوسف يقول : (حدثنا الحسن بن عمارة عن الحكم ، وأبو حنيفة عن حماد) ، فلما أكثر ؛ قال له مالك : ساء ما أدبك أهلك يا يعقوب ، أُحَدِّثُك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتحدثني عن الحسن بن عمارة وأبي حنيفة[٢] .

---

(١) « ترتيب المدارك » (١/ ١٨٩) .
(٢) « المدارك » (٢/ ١١٨) .

وقال ابن أبي حاتم : قلت لابن معين : مالك قل حديثه ، فقال : بكثرة تمييزه[1] .

وكثرة التمييز هي عبارة عن قوة الضبط وتمامه بسبب كثرة نقده للرجال بحيث يميز خبر الصالح عن غيره .

٢ـ وليست الصحة هي الشرط الوحيد الذي التزمه الإمام في « موطئه » فحسب ؛ بل إن هناك شرطين مهمين يلمسهما الباحث المتدبر لصنيعه في كتابه ؛ إذ يرى أن أحاديث الموطأ تمتاز بوصفين :

الأول : خلوها من الغرابة ، فليس فيه حديث غريب ، وقد صرح بذلك لمّا قيل له : إن فلاناً يحدثنا بغرائب ، فقال : من الغريب نفر[2] .

وكان إذا قيل له : ليس هذا الحديث عند غيرك . . تركه ، وإن قيل له : هذا مما يحتج به أهل البدع . . تركه[3] .

الثاني : صلتها بالحياة العملية ، وارتباطها بواقع الناس ، ولهذا اشتدت رغبة الناس على مختلف طبقاتهم وتنوع درجاتهم لأخذ « الموطأ » ورواياته ، وعظمت حاجتهم إليه .

وقد صرح بهذا المنهج الفريد والمسلك الجديد ـ كما روى عنه العلماء ـ :

أ ـ فقال ابن وهب : (قال مالك : سمعت من ابن شهاب أحاديث كثيرة ما حدثت بها قط ، ولا أحدث بها ، قال الفروي : فقلت له : لم ؟ قال : ليس عليها العمل)[4] .

---

(١) « المدارك » (٢/ ١٨٥) .
(٢) « المدارك » (١/ ١٨٩) .
(٣) « المدارك » (١/ ١٨٩) .
(٤) « المدارك » (١/ ١٨٦) .

ب ـ وقال الدراوردي : (قلت له : حدثني بحديث كذا ، قال : لا ، قلت له : إن سفيان يرويه عنك ، قال : صدق ، ولو كنت حدثت أحداً لحدثتك به ، إن العمل ببلدنا ليس عليه ، وليس صاحبه بذاك)[1] .

ت ـ وقال الشافعي : (قيل لمالك : عند ابن عيينة أحاديث ليست عندك ؟ فقال : إذا أحدث الناس بكل ما سمعت . . إني إذن أحمق)[2] .

ث ـ وأدرك أصحابه وإخوانه هذه الحقيقة بأنفسهم ولمسوها ورأوها بأعينهم .

قال ابن مالك : لما دفنا مالكاً ؛ دخلنا منزله فأخرجنا كتبه ، فإذا هي سبع صناديق من حديث ابن شهاب ظهورها وبطونها ملأى ، وعنده صناديق من حديث أهل المدينة ، فجعل الناس يقرأون ويدعون ويقولون : رحمك الله يا أبا عبد الله ، لقد جالسناك الدهر الطويل فما رأيناك ذاكرت بشيء مما قرأناه[3] .

وإذا تقرر هذا : فإنه يصح أن نقول : إن المعيار الحقيقي والمقياس الأصلي لأحاديث الموطأ هو اعتبار الأصلح للناس من حاجتهم ومما تتطلبه مصالحهم ، وعلى هذا الاعتبار قام الكتاب .

ولا شك أن مصالح الناس ووقائعهم ونوازلهم كلها غير ثابتة ولا مستقرة ، بل هي في تجدد وتغير بحسب حالة البلاد والعباد ، وفي مراعاتها ميزة محمودة ومنقبة معتبرة بلا خلاف ، إلا أنها تحتاج إلى معاناة ودقة شديدة ؛ لأن المتصدي لذلك ينبغي أن يكون دائم الاحتكاك بالمجتمع متصلاً به ، ذا معرفة تامة بتطور أحواله ، وأن يكون مستعداً للنظر والمراجعة

---

(١) « المدارك » (١/ ١٨٨) .
(٢) « المدارك » (١/ ١٨٨) .
(٣) « المدارك » (١/ ١٨٦) .

دائماً لكتابه الذي التزم فيه هذا المسلك ليجعله في مستوى الاعتبار .

ولذلك كان من نتائج هذه الميزة كثرة التغيير والتبديل والزيادة والحذف في « الموطأ » بحسب هذا المقياس .

قال عتيق الزبيري : وضع مالك « الموطأ » على نحو من عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقي هذا ، ولو بقي قليلا . . لأسقطه كله .

قال سليمان بن بلال : لقد وضع مالك « الموطأ » وفيه أربعة آلاف حديث ـ أو قال أكثر ـ فمات وهي ألف حديث ونيف ، يخلصها عاماً عاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين[1] .

ثانياً : مسلكه فيما يرويه من أقوال الصحابة والتابعين :

وهذا هو الأصل الثاني الذي بنى عليه مالك كتابه ، وهو يشتمل على قضايا عمر ، ثم فتاوى ابن عمر وعمله ، ثم فتاوى سائر الصحابة ، ثم فتاوى فقهاء المدينة ؛ مثل : سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وعمر بن عبد العزيز الخليفة ، وغيرهم ، هكذا ترتيبها بحسب درجتها وفضلها .

ثالثاً : مسلكه فيما يرويه من عمل أهل المدينة :

وهو الذي أشار إليه بقوله في حديثه عن محتويات « الموطأ » : (وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) .

قال ابن رشد في « مقدماته » : (روي عن مالك أنه قال : إذا جاء

---

(١) « المدارك » (٢/ ٧٣) .

حديثان مختلفان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحدهما وتركا الآخر . . كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به)[1] .

وبهذا يضع الإمام للعمل قيمة كبيرة ويعتبره أصلاً من الأصول المعتبرة .

ويعبر الإمام عن هذا المسلك بألفاظ مختلفة :

١ـ « السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا » .

٢ـ « هٰذا أحسن ما سمعت » .

ومراده بذلك ما يراه الأقوى والأرجح مما يختلف فيه أهل المدينة لاعتبارات أخرى ، مثل : كثرة القائلين به ، أو موافقته لقياس قوي ، أو تخريج من الكتاب والسنة .

٣ـ « الأمر عندنا أو ببلدنا » ، « على هذا أدركت أهل العلم » ، « الأمر المجتمع عليه » « سمعت بعض أهل العلم » .

سئل مالك عن مراده بذلك كما رواه ابن أبي أويس ، فقال : (ما كان فيه « الأمر المجتمع عليه » . . فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه ، وما قلت : « الأمر عندنا » . . فهو ما عمل الناس به عندنا ، وجرت به الأحكام ، وعرفه الجاهل والعالم ، وكذلك ما قلت فيه : « ببلدنا » ، وما قلت فيه : « بعض أهل العلم » . . فهو شيء استحسنته من قول العلماء)[2] .

* * *

---

(١) « المقدمات » لابن رشد ، ومقدمة « الأوجز » (٣٤) .

(٢) « المدارك » (٢/ ٧٤) .

خلاصة أسانيد « الموطأ »

اشتمل الموطأ على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقوال الصحابة وآثارهم وفتاوىٰ فقهاء المدينة .

وإذا علمت أن الأحاديث المرفوعة التي فيه ، بعضها متصل وبعضها مرسل ، فاعلم أن أسانيد هٰذه الأحاديث يمكن حصرها في هٰذه الأنواع :

الأول : أسانيد مرفوعة متصلة .

الثاني : أسانيد مرفوعة مرسلة .

الثالث : أسانيد موقوفة على الصحابة .

الرابع : أسانيد مقطوعة موقوفة على فقهاء المدينة .

فأما الأسانيد المرفوعة المتصلة فلا كلام ولا نقاش فيها ؛ لأنها أثبت من الجبال وأنظف من الرجال ، وأما الأسانيد المرفوعة المرسلة . . فهذه للعلماء فيها كلام وأخذ ورد .

ولكن الصواب الذي عليه محققو المذهب من المحدثين : هو قبول ما في « الموطأ » من المراسيل والبلاغات .

وقد قام العلماء ـ كابن عبد البر ومن بعده ـ بخدمة هذا النوع من الأحاديث ووصلها ، والبحث عنها .

وأما الموقوفات المتصلة . . فهذه لها حكم الموقوف ، وأما المقطوعة الموقوفة على فقهاء المدينة . . فهذه مقبولة عند من يقبل المرسل ، وداخلة في دائرته .

* * *

« الموطأ » وعمل أهل المدينة

عمل أهل المدينة من المصادر المعتبرة والأصول المشتهرة التي أصّلها الإمام مالك رحمه الله ، واعتمد عليها في بناء كثير من مسائل مذهبه .

وهو وإن لم يصرح ببيان هذه الأصول التي بنى عليها مذهبه ، إلا أن فقهاء المذهب ببحثهم وتتبعهم لفروع المسائل ومسالك الدلائل التي تدور عليها . استنبطوا هذه الأصول ، واستخرجوها من طريقة مالك ومنهجه ، والذي يهمنا من هذه الأصول هو : عمل أهل المدينة .

ومنزع استنباطهم هذا في اعتبار العمل أصلاً ؛ هو ما ثبت عند الجميع ـ وهذا أمر واضح ـ من أن الإمام مالكاً يرى عمل أهل المدينة حجة ، ولا يرى لأحد أن يخالفه ويفتي بغيره ، كما هو ظاهر من رسالته إلى الإمام الليث بن سعد رحمه الله .

* * *

القيمة العلمية لعمل أهل المدينة

العمل هو الصورة التطبيقية لحقيقة العلم ، بل هو المعيار الصحيح الذي تعرف به قيمة العلم ومدى صدقه في النفس ؛ إذ بمقدار صدقه يحصل تأثر النفس به ، فتنطبع عليه وتحصل عن ذلك صورة العمل ، فعمل أهل المدينة هو صورة من علمهم ، وما يثبت لهذا يثبت لذاك ، وفضل علم أهل المدينة مشهور ، وثقة الناس بعلمهم وروايتهم وفقههم معروفة .

يقول ابن تيمية : (كان مذهب أهل المدينة أصح مذاهب أهل المدائن ؛ فإنهم كانوا يتأسون بأثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من سائر الأمصار ، وكان غيرهم من أهل الأمصار دونهم في العلم بالسنة النبوية واتباعها)[1] .

ويقول زيد بن ثابت رضي الله عنه : (إذا رأيت أهل المدينة على شيء . . فاعلم أنه السنة) .

ويقول ابن عمر رضي الله عنهما : (لو أن الناس إذا وقعت فتنة ردوا الأمر فيه إلى أهل المدينة فإذا اجتمعوا على شيء . . صلح الامر)[2] .

وقد بين ابن تيمية سبب هذه الثقة بالعمل المدني ، فقال : (فأما الأعصار الثلاثة المفضلة . . فلم يكن فيها بالمدينة النبوية بدعة ظاهرة ألبتة ، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين ألبتة كما خرج من سائر الأمصار ،

---

(١) « صحة أصول مذهب أهل المدينة » (٢٠) .
(٢) « ترتيب المدارك » (١/ ٣٨) .

فكانت المدينة سليمة من ظهور هذه البدع ، وإن كان بها من هو مضمر لذلك . . فكان عندهم مهاناً مذموماً ؛ إذ كان بها قوم من القدرية وغيرهم ، ولكن كانوا مذمومين مقهورين ، بخلاف التشيع والإرجاء بالكوفة ، والاعتزال وبدع النساك بالبصرة ، والنصب بالشام ؛ فإنه كان ظاهراً)[١] .

لذلك اعتمد الصحابة والتابعون ومن في هذه الطبقة ـ من قبل مالك ـ على عمل أهل المدينة ، واستدلوا به في كثير من الأحكام .

كما صرح بذلك أبو الدرداء[٢] ، وزيد بن ثابت[٣] ، وعبد الله بن مسعود في توريث الجدة[٤] ، وعبد الله بن عمر[٥] ، وعروة بن الزبير[٦] ، وسليمان بن يسار[٧] ، والقاسم بن محمد[٨] ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام[٩] ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة[١٠] ، وابن شهاب في مواطن كثيرة مشهورة في « الموطأ » وغيره ، ومحمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم[١١] ، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان[١٢] ، ومحمد بن

---

(١) « صحة أصول مذهب أهل المدينة » (٢١ـ٢٣) .
(٢) « ترتيب المدارك » (١/ ٤٦) .
(٣) « ترتيب المدارك » (١/ ٣٨) .
(٤) « سنن سعيد بن منصور » (١ـ٣ـ٢٥) .
(٥) « ترتيب المدارك » (١/ ٣٨) .
(٦) « المحلى » (١١/ ٥١) .
(٧) « الموطأ » (٢/ ٤٧٩) ، و« المحلى » (١٠/ ٤٧) .
(٨) « المحلى » (١٠/ ٣٠٧) .
(٩) « الموطأ » (٢/ ٥٧٧) ، و« سنن البيهقي » (٧/ ٤١٥) .
(١٠) « سنن البيهقي » (١٠/ ١٧٣) .
(١١) « ترتيب المدارك » (١/ ٤٥) .
(١٢) « المدونة » (٣/ ٤١٥) .

عبد الرحمن النوفلي[1] ، ويحيى بن سعيد[2] ، وربيعة الرأي[3] .

كل هؤلاء كانوا قبل مالك ، ثم جاء الإمام مالك فسلك مسلك سلفه في الاعتماد على عمل أهل المدينة حتى نسب إليه دون غيره ، مع أنه قد سبق إليه .

* * *

---

(١) « المدونة » (٢/ ١١) .

(٢) « المدونة » (٢/ ٣٩٥) ، « المحلى » (٩/ ٢١٣) .

(٣) « ترتيب المدارك » (١/ ٤٦) .

حقيقة عمل أهل المدينة العلمية

١ـ كانت المدينة المنورة مجمع فقهاء الصحابة والتابعين في عصر الخلفاء الراشدين والعصر الأموي ، وقد كان للوضع السياسي المضطرب والفتن التي حلت بالمسلمين الأثر الواضح في نفوس كثير من هؤلاء الفقهاء ، فحرصوا على ملازمة المدينة إيثاراً للحياة بجوار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وبعداً عن هذه الفتن[١] .

٢ـ كما كان لعمر رضي الله عنه الفضل الكبير في اجتماع هؤلاء الفقهاء ؛ لأنه استبقى كثيراً من الصحابة وخصوصاً ذوي السبق منهم في الإسلام حوله[٢] ؛ حرصاً عليهم ، ورغبة في أن يكونوا عوناً له على مهماته في سياسة الأمة ، واستعانة بعلمهم ، واعتماداً على إخلاصهم ، واسترشاداً بآرائهم ومشورتهم ، فبقي علم هؤلاء بالمدينة حتى تفرق بعضهم بعد عمر في الأمصار .

وقد لازم كثير منهم المشرع الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، وشهد الفترة الأخيرة من حياته التي تقررت فيها الأحكام واستقرت السنن ، ووقفوا على آخر تشريعاته وقضائه ، وظهر لهم المنسوخ من الناسخ ، وثبت العلم الراسخ ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن مدون في صحائفهم ، محفوظ في صدورهم ، لم يغب عنهم شيء من آياته ، والسنة

---

(١) « نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي » (١١٢) .

(٢) « تاريخ التشريع الإسلامي » لعبد العظيم شرف الدين (٦٦) ، و« تاريخ التشريع الإسلامي » للسايس (٤٤) .

مبثوثة في صدورهم ، ظاهرة بين أعينهم ، منتشرة بينهم ، يطبقونها في عباداتهم ومعاملاتهم بحضور جمع منهم ، كما تلقوها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٣ـ وكان فيها من الفقهاء المشهورين بالفتوى ، كأبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وزيد ، وأُبَيّ ، من له مكانة كبرى بوّأهم إياها فقه وعلم وإحاطة بالسنة وبأقضية الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومدارك لم تتوفر للآخرين .

٤ـ وكان لوجود الخلافة في المدينة الفضل الكبير أيضاً في اشتغالهم بالنظر والبحث والرواية والفتيا والمراجعة ؛ إذ كانت ترد على الخلفاء الفتاوى فيما يتجدد من أحداث ، وترفع إليهم الخصومات التي تتطلب أحكاماً فيها ، فيستفتون الصحابة عما علموه بشأنها من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، فيروي الصحابة ما سمعوه في حكمها ، وينتشر ذلك بين سائر أهل المدينة ، كما حصل في مسألة الجدة[١] ، وجزية المجوس[٢] ، ومتعة الحج[٣] ، وعدة المتوفى عنها زوجها[٤] ، وإملاص المرأة ؛ يعني : السقط[٥] .

وعن هؤلاء الأئمة الأجلة أخذ التابعونَ من أهل المدينة ، فورثوا

---

(١) رواها مالك في « الموطأ » وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، كلهم في « سننهم » في (كتاب الفرائض) باب : ميراث الجدة .

(٢) « الموطأ » (كتاب الزكاة) باب : جزية أهل الكتاب والمجوس .

(٣) « صحيح البخاري » (كتاب الحج) باب : الذبح قبل الحلق ، و« صحيح مسلم » (كتاب الحج) باب : نسخ التحلل من الإحرام ، ومالك في « الموطأ » (الحج) .

(٤) رواها مالك في « الموطأ » (٩٥٠) ، ومسلم في « الصحيح » ، والنسائي ، كلهم في (كتاب الطلاق) باب : عدة المتوفى عنها زوجها .

(٥) « تاريخ التشريع » للخضري (١٢٥) .

علمهم ، واقتفوا آثارهم ، وأشهرهم كبار التابعون والفقهاء السبعة .

فكان لكل هؤلاء الأثر الأكبر في بناءِ صرح مدرسة المدينة الفقهية التي نسبت إليهم ، وخلفت جهودهم العلمية ثروة عظيمة ، احتضنها الفقه المدني ، واستطاع بها أن يكون كياناً مستقلاً متميزاً عن غيره ، ومبرزاً على فقه أهل الأمصار يشهد لفضله احتياج أهل الأمصار إلى علم الحجاز ، ورحلتهم إليه وفي طلبه ، بما لم يعرف للأمصار الأخرى ، واهتمام الناس الكبير وعنايتهم الفائقة بفقههم ، وكونه معياراً للتفوق لأهل العلم بين الناس ؛ فقد كان غير أهل المدينة يتفاضلون بقدر ما يأخذونه من علمهم ، كما يقول مجاهد ، وعمرو بن دينار ، وغيرهما من أهل مكة : (لم يزل شأننا متشابهاً متناظراً حين خرج عطاء بن أبي رباح إلى المدينة ؛ فلما رجع إلينا استبان فضله علينا)[1] ، وكما جاء عن محمد بن الحسن : أنه لما رجع إلى بلاده وأقبل عليه الناس.. فكان إذا حدثهم عن مالك امتلأ عليه منزله وإذا حدثهم عن غير مالك لم يجبه إلا القليل من الناس[2] .

وفي هذه الثروة الفقهية العظيمة ، والكنز العلمي الكبير فرصة ما فاتت ، ولا ينبغي أن تفوت مالكاً ، وهو المجد في الطلب ، الحريص على العلم ، المشاهد لتلك الثروة العلمية ، المتفاني في محبة المدينة وأهلها وعلمهم ، مع بلوغ احترامه وتعظيمه وتقديره لذلك كله درجة يراها بعض الناس وصلت حد المبالغة .

فاستفاد من هذه المدرسة كل الاستفادة ، واعتمد عليها في بناء قواعد مذهبه ، وتأسيس مناهجه في الاجتهاد والاستدلال ، وغاص في بحرها ،

---

(١) « ترتيب المدارك » (١/ ٤١) .
(٢) « تاريخ بغداد » (٢/ ١٧٣) .

وسبر غورها ، والتقط دررها ، وانتقى خيارها ، وقيد شواردها ، وضبط فوائدها ، وحرر فرائدها .

وكان كما يقول الدهلوي : (أثبت الناس في حديث المدنيين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأوثقهم إسناداً ، وأعلمهم بقضايا عمر ، وأقاويل عبد الله بن عمر وعائشة وأصحابهم من الفقهاء السبعة ، وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى)[1] .

* * *

---

(١) « الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف » (٣٨) .

حجية عمل أهل المدينة

ينقسم عمل أهل المدينة إلى قسمين :

١ـ قسم متفق عليه بين العلماء من أئمة الأصول والفروع ، وهو العمل النقلي .

٢ـ قسم مختلف فيه ، وهو العمل الاستدلالي .

القسم الأول : العمل النقلي :

سنن نبوية عرفت بالمدينة ، واشتهر العمل الظاهر المستمر بها ، فاختص أهل المدينة بنقلها نقلاً مستفيضاً عن زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكان لنقلهم الثابت المتفق عليه لهذه السنن فضيلة إبرازها وإشهارها والاطمئنان لصحتها ، والرضا التام بسندها ، والوقوف الكامل بطريقها .

فالاعتماد والاحتجاج والاستناد إنما هو على هذه السنن التي أمرنا بالرجوع إليها ، لا إلى العمل من حيث كونه عملاً ؛ إذ لو كان عملاً مجرداً من هذه الاعتبارات . . لم يكن عملاً مقبولاً ، وإنما يكون مجرد عادات أهلية كغيرها من عادات الناس التي ليست لها هذه القيمة .

وهذا يسمى بالعمل النقلي ، وقد بين القاضي عياض رحمه الله أنواع هذا القسم بالتفصيل التام ، فشفى وكفى .

حكم هذا القسم :

قال القاضي عياض : (وهذا القسم بأنواعه متفق عليه ، وحجة يلزم المصير إليه ، ويترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس ؛ فإن هذا النقل محقق

معلوم موجب للعلم القطعي ، فلا يترك لما توجبه غلبة الظنون ، وإلى هذا رجع أبو يوسف وغيره من المخالفين ممن ناظر مالكاً وغيره من أهل المدينة في مسألة الأوقاف والمد والصاع ، حين شاهد النقل وتحققه ، ويجب على المنصف أن لا ينكر الحجة بهذا)[1] .

وقال ابن تيمية عن هذا القسم : (وهو حجة باتفاق العلماء)[2] .

أما الشافعي وأحمد وأصحابهما . . فهذا حجة عندهم بلا نزاع ، وذلك مذهب أبي حنيفة وأصحابه .

وقال ابن القيم عن هذا القسم من العمل : (وأحق عمل أن يكون حجة ؛ العمل القديم الذي كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وزمن الخلفاء الراشدين ، وهذا العمل حجة يجب اتباعها وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعين ، وإذا ظفر العالم بذلك . . قرت به عينه ، واطمأنت إليه نفسه)[3] .

القسم الثاني : العمل الاستدلالي :

وهو نوعان : العمل القديم ، والعمل المتأخر .

النوع الأول : العمل القديم :

وهو ما كان في زمن الخلفاء الراشدين والصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

حكم هذا النوع :

نقل القاضي عياض آراء العلماء في هذا النوع ، وأن بعضهم قال : هو

---

(١) « ترتيب المدارك » (١/ ٤٨-٤٩) .

(٢) « صحة أصول مذهب أهل المدينة » (٢٥) .

(٣) « إعلام الموقعين » (٢/ ٣٧٢) .

حجة مطلقاً ، وبعضهم قال : ليس بحجة مطلقاً ، وبعضهم قال : إنه ليس بحجة ، ولكن يرجح به على اجتهاد غيرهم[1] .

فهذا النوع هو معترك النزال ومحل الجدال .

النوع الثاني : العمل المتأخر :

وهو ما كان بعد زمن الخلفاء الراشدين والصحابة ، والخلاف في هذا النوع أشد ، والنزاع بين العلماء في حجيته أقوى ، حتى عند الإمام مالك نفسه .

وقد تكلم عنه ابن تيمية بكلام جيد محصله : أنه ليس حجة عند الجمهور ، واختلف أصحاب مالك فيه اختلافاً شديداً ، ونقل عن القاضي عبد الوهاب : أنه ليس حجة عند المحققين من أصحاب مالك[2] .

والحاصل : أن العمل المستمر المنقول هو حجة يجب تقديمها والرجوع إليها ، وغير ذلك مختلف فيه بين العلماء ، وقد تقدم تفصيله وبيانه .

* * *

---

(١) « ترتيب المدارك » (١/ ٥٠-٥١) .

(٢) « صحة أصول مذهب أهل المدينة » (٢٧) .

رتبة « الموطأ » بين كتب الأصول

لا يختلف العلماء في فضل هذا الكتاب ، وجلالته ، وشرفه ، وثناء الناس عليه ، واعتماد أصحاب كتب الحديث بعده على رواياته ، ورفع أسانيدهم إليه ، وتقديم الحديث الذي من طريقه على غيره إذا كان مسنداً ، ويظهر ذلك لمن تتبع كتب السنة المعروفة ، كـ« الصحيحين » و« سنن أبي داود » و« سنن الترمذي » و« سنن النسائي » و« الدارمي » ، ويرى ما يثبت هذا الكلام ، ويؤيد صحته ، ويقف على ما لا يغيب عن إدراك اللبيب من وجوه الاعتناء به .

« الموطأ » وكتب الأصول الستة :

اختلف العلماء في « الموطأ » ؛ هل يعتبر من كتب الأصول الستة ؟ وقد ظهر لي بعد تتبع أقوالهم : أنهم في ذلك قسمان :

فقسم لا يعدون « الموطأ » في كتب الأصول الستة .

وقسم يعدونه في كتب الأصول .

ولهم آراء مختلفة في تعيين درجته بينها ، فبعضهم يجعلونه قبل « الصحيحين » ، وبعضهم يجعلونه بعدهما ، وبعضهم يجعلونه بعد « الترمذي » وقبل « النسائي »[1] .

فأما من لم يعده في كتب الأصول فكثير ، منهم : الحافظ أبو الفضل

---

(١) انظر « تدريب الراوي » (١/ ٩١) ، و« كشف الظنون » (١/ ٦٤١) ، ومقدمة « أوجز المسالك » (٣٢) .

محمد بن طاهر المقدسي[1] ، وجرى على هذا في كتابه الذي جمع فيه أطراف الكتب الستة[2] ، والحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي[3] ، والحافظ عبد الغني المقدسي[4] ، والحافظ أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن الدمشقي الشهير بابن عساكر ، وجرى على هذا في كتابه « الإشراف على معرفة الأطراف » ـ الذي تعقب فيه عمل المقدسي مقتصراً على الكتب الأربعة دون « الصحيحين »[5] ـ ، والحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي في كتابه « تحفة الإشراف في معرفة الأطراف »[6] .

ويعتذر كثير من العلماء[7] عن عدم جعل أولئك الحفاظ لـ« الموطأ » بين الأصول الستة ؛ بأن ذلك لاندماج أحاديثه فيها إلا ما قل ، وليس ذلك لأنه غير صحيح عندهم .

قلت : وهذا كلام صحيح ، حتى عند من يجادل في صحة « الموطأ » ؛ وذلك لأنهم اتفقوا على أن الأصول الستة هذه ليست كلها صحيحة كما قال الحافظ العراقي .

ومَنْ عليها أَطْلَقَ الصحيحا   فقد أَتى تساهُلاً صَرِيحا[8]

وبهذا ثبت أن عدم جعل « الموطأ » من الأصول الستة لا صلة له بقضية الاختلاف في صحته ؛ لجعلهم ما هو أقل منه درجة منها .

---

(١) « شروط الأئمة الستة » لابن طاهر (٢) .
(٢) مقدمة « تحفة الأحوذي » (١٤٨) .
(٣) « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي (٤) .
(٤) « الكمال » للمقدسي ، خط بمكتبة الحرم المكي .
(٥) مقدمة « تحفة الأحوذي » (١١٦) .
(٦) « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » (٣) .
(٧) ومنهم الكوثري رحمه الله في تعليقه على « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي (٤) .
(٨) « فتح المغيث » شرح ألفية العراقي (١/ ٨٧) .

وعندي : أن السبب في عدم جعلهم « الموطأ » من الكتب الستة يمكن أن يكون ؛ لأنه لا يشترك معهم في زمنهم وشيوخهم ، فهو قبل زمن هذا الاصطلاح ، فالكتب الستة في زمن واحد مع تقارب طبقات شيوخ أصحابها ، أما الموطأ. . فزمنه غير زمنهم ؛ إذ هو في النصف الأول من القرن الثاني الهجري ، وهي بعد منتصف القرن الثالث .

وشيوخ صاحبه من التابعين وكبار أتباعهم ، أما شيوخ أصحاب الكتب الستة. . فمن أتباع أتباع التابعين وأنزل .

وهذا شبيه باصطلاحهم على تسمية ابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير بالعبادلة ، كما قال الناظم :

أبناء عباس وعمرو وعمر   وابن الزبير هم العبادلة الغرر

وليس منهم ابن مسعود ، لا لكونه ليس مثلهم ؛ وإنما لأنه مات قبل انعقاد هذا الاصطلاح ، وهم عاشوا حتى احتاج الناس إلى علمهم وفقههم .

وأما من جعله من ضمن كتب الأصول الستة. . فالحافظ أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري في كتابه « جامع الصحاح » ، والحافظ مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير في كتابه « جامع الأصول من أحاديث الرسول » ، والحافظ عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني في كتابه « تيسير الوصول إلى جامع الأصول » .

وينبغي أن نلاحظ أن من عده ضمن كتب الأصول الستة جعله سادسها ؛ لأن العلماء اختلفوا في تعيين السادس في هذه المجموعة ، أما الخمسة وهي : « صحيح البخاري » ، و« صحيح مسلم » ، و« سنن أبي داود » ، و« سنن الترمذي » ، و« سنن النسائي ». . فمتفق عليها ، فبعضهم ـ كابن طاهر المقدسي ، والحافظ عبد الغني ـ جعل السادس هو « سنن ابن ماجه » ؛ لكثرة ما فيها من النفع في أبواب الفقه ، وبعضهم ـ كالعلائي ،

وابن حجر ـ جعل السادس هو « مسند الدارمي » ؛ لأنه أكثر صحة منه ، وكان مرتباً على الأبواب كـ« السنن » ؛ ولكون أحاديثه مسندة غالباً سمي مسنداً ، وبعضهم ـ مثل من ذكرنا ـ جعل السادس هو « الموطأ »[١] .

درجته بين كتب السنة :

أما درجته بين كتب السنة ـ من غير نظر لذلك الاصطلاح ـ فإنه في الطبقة الأولى والدرجة العليا ، قال في « كشف الظنون » : (الكتب المصنفة في علم الحديث أكثر من أن تحصى ، إلا أن السلف والخلف قد أطبقوا على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى « صحيح البخاري » ، ثم « صحيح مسلم » ، ثم « الموطأ » ، ثم بقية الكتب الستة)[٢] .

ونقل الشيخ المباركفوري نحو هذا عن الشاه عبد العزيز الدهلوي من كتابه « العجالة النافعة »[٣] ، وذكر ذلك السيد محمد بن جعفر الكتاني أيضاً[٤] .

وقال الشيخ محمد زكريا السهارنفوري : (إن الجمهور عدوا « الموطأ » في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث)[٥] .

* * *

---

(١) « فتح المغيث » (١/١٠٢) ، « التدريب » (١/١٧٤) ، مقدمة « الأوجز » (٤٤) .

(٢) « كشف الظنون » (١/٦٤١) .

(٣) « مقدمة تحفة الأحوذي » (١٠٧) .

(٤) « الرسالة المستطرفة » (١٣) .

(٥) مقدمة « الأوجز » (٣٢) .

الشعر يتحدث عن فضائل « الموطأ »

من ذلك قول سعدون الورجيني :

أَقُولُ لِمَنْ يَرْوِي الْحَدِيثَ وَيَكْتُبُ ... وَيَسْلُكُ سُبْلَ الْفِقْهِ فِيهِ وَيَطْلُبُ

إِنَ احْبَبْتَ أَنْ تُدْعىٰ لَدَى الْخَلْقِ عَالِماً ... فَلاَ تَعْدُ مَا تَحْوِى مِنَ الْعِلْمِ يَثْرِبُ

أَتَتْرُكُ دَاراً كَانَ بَيْنَ بُيُوتِهَا ... يَرُوحُ وَيَغْدُو جِبْرَئِيلُ الْمُقَرَّبُ

وَمَاتَ رَسُولُ اللهِ فِيهَا وَبَعْدَهُ ... بِسُنَّتِهِ أَصْحَابُهُ قَدْ تَأَدَّبُوا

وَفُرِّقَ شَمْلُ الْعِلْمِ فِي تَابِعِيهِمُ ... وَكُلُّ امْرِىءٍ مِنْهُمْ لَهُ فِيهِ مَذْهَبُ

فَخَلَّصَهُ بِالسَّبْكِ لِلنَّاسِ مَالِكٌ ... وَمِنْهُ صَحِيحٌ في الْمَجَسِّ وَأَجْرَبُ

فَأَبْرىٰ بِتَصْحِيحِ الرِّوَايَةِ دَاءَهُ ... وتَصْحِيحُهُ فِيهَا دَوَاءٌ مُجَرَّبُ

وَلَوْ لَمْ يَلُحْ نُورُ «الْمُوَطَّا» لِمَنْ يَرَى ... بِلَيْلٍ عَمَاه مَا دَرَى أَيْنَ يَذْهَبُ

فَبَادِرْ « مُوَطَّا مَالِكٍ » قَبْلَ فَوْتِهِ ... فَمَا بَعْدَهُ إِنْ فَاتَ لِلْحَقِّ مَطْلَبُ

وَدَعْ لِـ« الْمُوَطَّا » كُلَّ عِلْمٍ تُرِيدُهُ ... فَإِنَّ «الْمُوَطَّا» الشَّمْسُ وَالغَيْرُ كَوْكَبُ

هُوَ الأَصْلُ طَابَ الْفَرعُ مِنْهُ لِطِيبِهِ ... وَلِمْ لاَ يَطِيبُ الْفَرْعُ وَالأَصْلُ طَيِّبُ

هُوَ الْعِلْمُ عندَ اللهِ بَعْدَ كِتَابِهِ ... وفيْهِ لِسَانُ الصِّدْقِ بالْحَقِّ مُعْرِبُ

لَقَدْ أُعْرِبَتْ آثَارُهُ بِبَيَانِهَا ... فليسَ لهَا في الْعَالَمِينَ مُكَذِّبُ

وَمِمَّا بِهِ أَهْلُ الْحِجَازِ تَفَاخَرُوا ... بِأَنَّ « الْمُوَطَّا » فِي الْعِرَاقِ مُحَبَّبُ

وَمَنْ لَمْ تَكُنْ كُتْبُ « الْمُوَطَّا » بِبَيْتِهِ ... فَذَاكَ مِنَ التَّوْفِيقِ بَيْتٌ مُخَيَّبُ[1]

---

(١) « الديباج » (٢٦) ، « ترتيب المدارك » (٢/ ٧٧) .

وقال أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني :

أَعَمُّ الْكُتْبِ نَفْعاً لِلْفَقِيهِ «مُوَطَّأُ مَالِكٍ» لاَ شَكَّ فِيهِ
فَلاَ تَبْدَأْ بِشَيْءٍ مِنْ سَمَاعٍ سِوَاهُ عَنْ إِمَامٍ تَرْتَضِيْهِ
وصَاحِبْ مَنْ يُعَظِّمُهُ وجَانِبْ كِتَابَ جَمِيعِ مَنْ قَدْ يَزْدَرِيْهِ[1]

وقال القاضي عياض :

إذا ذكرت كتب العلوم فخيرها كتاب «الموطا» من تصانيف مالك
أصح أحاديثاً وأثبت سنة وأوضحها في الفقه نهجاً لسالك
أسانيد أمثال الرواسي صحيحة ورأي كأنوار النجوم الشوابك
هو الحجة الغراء والعصمة التي ينجّي هداها من جميع المهالك
به يهتدى في كل أمر ويقتدى وفيه جلاء المشكلات الحوالكِ
عليه مضى الإجماع في كل أمة على رغم خيشوم الحسود المماحكِ
وأول تصنيف تهذب فاغتدى يُعلّم كُلاً نهجَ تلك المسالكِ[2]

* * *

(١) «ترتيب المدارك» (٢/ ٧٨) .
(٢) «ترتيب المدارك» (٢/ ٧٨ـ٧٩) .

لمحة عن شروح « الموطأ »

قال الإمام أبو الفضل عياض رحمه الله : (لم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بـ« الموطأ » ، فإن الموافق والمخالف أجمع على تقديمه وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه ، وقد اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك عدد كثير من المالكيين وغيرهم ومن أصحاب الحديث والعربية) اهـ[1]

ثم ذكر جملة واسعة ممن اعتنى بذلك من العلماء . وأذكر هنا أشهرهم وأشهر الشروح على وجه الإجمال فأقول : أشهر من اعتنى بالموطأ وتكلم عليه :

١ـ إبراهيم بن حسين بن أحمد الحنفي المعروف بالشيخ بيري زاده ، مفتي مكة ، المتوفى سنة (١٠٩٩هـ) ، له شرح على « الموطأ » برواية محمد ، سماه : « الفتح الرحماني شرح موطأ محمد بن الحسن الشيباني » يقع في مجلدين)[2] .

قلت : قد رأيته بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، أكثَرَ فيه من الأخذ عن العيني .

٢ـ إبراهيم بن نصر السَّرَقُسْطِي ، لخص « الموطأ » برواية القعنبي .

٣ـ أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني ، أبو عبد الله النحوي المعروف

---

(١) « ترتيب المدارك » (٢/ ٨٠) .

(٢) « خلاصة الأثر » (٢/ ٢١٩) ، ومقدمة « الأوجز » (٥٣) .

بالأخفش ، المتوفى قبل سنة (٢٥٠هـ) ، له : « غريب الموطأ »[١] .

٤ـ أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر ، المتوفى سنة (٤٠٢هـ) ، شرح « الموطأ » بكتاب أسماه : « النامي » ، بدأ بكتابته في طرابلس ، ثم انتقل إلى تلمسان .

٥ـ أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح أبو الطاهر ، المتوفى سنة (٢٥٠هـ) ، شرح « الموطأ » برواية ابن وهب[٢] .

٦ـ أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ شهاب الدين الحافظ[٣] .

٧ـ أحمد بن محمد أبي عبد الله بن أبي عيسى المعافري .

٨ـ أصبغ بن الفرج بن نافع ، له : « تفسير غريب الموطأ » .

٩ـ أبو بكر بن سابق الصقلي ـ بفتح الصاد والقاف ـ له شرح : سماه « المسالك » .

١٠ـ أبو بكر بن ثابت الخطيب ، له : « أطراف الموطأ » .

١١ـ حازم بن محمد بن حازم ، له : « السافر من آثار الموطأ » .

١٢ـ ابن جوصا ، جمع بين روايتي ابن وهب وابن القاسم .

١٣ـ أبو الحسن بن أبي طالب ، له : « موطأ الموطأ » .

١٤ـ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني المالكي الشاعر المتوفى سنة (٤٥٦هـ) له شرح على «الموطأ» ، يقال : إنه اختصار من « التمهيد »[٤] .

---

(١) « بغية الوعاة » (١/ ٣٥١) .
(٢) له ترجمة في « التهذيب » (١/ ٦٤) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٢/ ٦٢) .
(٣) مقدمة « الأوجز » (٤٦) .
(٤) « بغية الوعاة » (١/ ٥٠٤) ، و« معجم الأدباء » (٨/ ١١٠) .

١٥ـ عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ ، كنيته أبو محمد ، المتوفى سنة ١٨٦ هـ ، له : « تفسير الموطأ » .

١٦ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ـ بكسر السين ـ البطليوسي ـ بفتح الباء والطاء وسكون اللام ـ المالكي ، المتوفى سنة (٥٢١هـ) ، وله : « المقتبس شرح موطأ مالك بن أنس »[١] .

١٧ـ عبد الله أبو محمد بن أبي القاسم الفرحون اليعمري التونسي المتوفى سنة (٧٦٣هـ) ، له : « الدر المخلص من التقصي والمخلص » ، وشرحه بشرح عظيم سماه « كشف الغطاء في شرح مختصر الموطأ » في أربع مجلدات .

١٨ـ عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع المتوفى سنة (٥٢٢هـ)، له : « تاج الحلية وسراج البغية »[٢] .

١٩ـ أبو مطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي المتوفى سنة (٤١٣هـ) ، له تفسير في « الموطأ » مشهور حسن التأليف مفيد .

٢٠ـ عبد بن أحمد الهروي الأنصاري أبو ذر ، المتوفى سنة (٤٣٥هـ) ، له : « مسانيد الموطأ »[٣] .

٢١ـ أبو الحسن علي الغساني المتوفى سنة (٦٠٩هـ) ، له : « نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك » .

٢٢ـ محمد بن خلف بن موسى الأنصاري الأوسي الأشعري البيري المتوفى سنة (٥٣٧هـ) ، له : « مشكل الموطأ » .

---

(١) « بغية الوعاة » (٢/ ٥٦) ، و« فهرس الفهارس » (٢/ ٣٨٢) .
(٢) « تنوير الحوالك » (١/ ١٢) .
(٣) « فهرس الفهارس » (٢/ ٤٢) .

٢٣ـ حمد بن محمد بن إبراهيم البستي المعروف بالحافظ أبي سليمان الخطابي ، صاحب « معالم السنن » ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ) له : « انتخاب الموطأ »[١] .

٢٤ـ عمر بن أحمد بن علي الشماع الحلبي الشافعي ، المتوفى سنة (٩٣٦هـ) ، له : « إتحاف العابد الناسك بالمنتقى من موطأ مالك » »[٢] .

٢٥ـ علي بن سلطان القاري ، المتوفى (١٠١٤هـ) ، له شرح جليل على « الموطأ » برواية محمد مشتمل على نفائس لطيفة وغرائب شريفة[٣] .

قلت: وقد رأيته في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت تحت رقم (١٢٧) .

٢٦ـ عثمان بن يعقوب الكرخي من علماء القرن الثاني عشر الهجري ، له : « المهيأ في كشف أسرار الموطأ » ، منه نسخة بدار الكتب رقم (٥٨٦) حديث[٤] .

٢٧ـ محمد بن يحيى بن محمد الحذّاء المتوفى سنة (٤١٠هـ) ، له : « الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ » ، وهو شرح لـ« لموطأ » في ثمانين جزءاً[٥] .

٢٨ـ سلام الله بن شيخ الإسلام بن عبد الصمد الدهلوي المتوفى سنة (١٢٢٩هـ) ، له : « المحلى بأسرار الموطا » نصفه موجود في مكتبة مدرسة مظاهر العلوم بسهارنفور[٦] .

---

(١) مقدمة « أوجز المسالك » (٤٨) .
(٢) « فهرس الفهارس » (٢/ ٤١٤) .
(٣) « التعليق الممجد على موطأ محمد » (١/ ١٠٦) .
(٤) « معجم المؤلفين » (٥/ ٢٧٣) .
(٥) « مقدمة أوجز المسالك » (٥٣) .
(٦) « نزهة الخواطر » (٧/ ٢٠١) ، ومقدمة « أوجز المسالك » (٥١) .

٢٩ـ محمد بن عبد الله بن أحمد المشهور بالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي المعافري الأندلسي ، وهو الإمام العلامة المشهور مفخرة الإسلام توفي سنة (٥٤٣هـ) ، وقيل : سنة (٥٤٦هـ) .

قال عنه تلميذه الحافظ ابن بشكوال في كتاب « الصلة » : (الحافظ المتبحر ، ختام علماء الأندلس ، وآخر أئمتها وحفاظها)[1] ، وله على الموطأ شرحان : « المسالك في شرح موطأ مالك » ، « القبس على موطأ مالك بن أنس » ، وله مصنفات جليلة غير هذين أهمها : « شرح الترمذي » ، و« أحكام القرآن » .

* * *

(١) « التعليق الممجد على موطأ محمد » (١/٩٦) .

شرحا ابن عبد البر

المؤلِّف :

هو الإمام الحافظ فخر المالكية شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، ينتهي نسبه إلى النمر بن قاسط ، وهو ينتهى إلى ربيعة بن نزار ، فهو من بني عدنان ، عربي صريح أصيل .

مولده :

ولد في شهر ربيع الثاني سنة (٣٦٨هـ) ، ونشأ في قرطبة .

شيوخه :

كثيرون ومنهم :

١ـ خلف بن القاسم بن سهل بن الدباغ الأندلسي .

٢ـ عبد الوارث بن سفيان بن حبرون .

٣ـ عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن .

وقال القاضي عياض : (هو شيخ علماء الأندلس ، وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان بها لسنة مشهورة ، ساد أهل الزمان في الحفظ والإتقان) .

وقال ابن العماد : (ليس لأهل المغرب أحفظ منه مع الثقة والدين والنـزاهة والتبحر في الفقه والعربية والأخبار) .

وقال ابن خلكان : (هو إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما) .

وقال الذهبي : (علا سنده ، وجمع وصنف ، ووثق وضعف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، وخضع لعلمه علماء الزمان ، وكان أولاً أثريا ظاهرياً فيما قيل ، ثم تحول مالكياً مع ميل بيِّن إلى فقه الشافعي في مسائل ، ولا ينكر له ذلك ؛ فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين ، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته ؛ من سعة العلم وقوة الفهم وسيلان الذهن) اهـ

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة أشهرها كتاب « التقصي لحديث الموطأ » ، وله على « الموطأ » شرحان :

الأول : « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » .

الثاني : « الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار » .

وتوفي رحمه الله سنة (٤٦٣هـ) فعاش خمسا وتسعين سنة وخمسة أيام[١] .

الشرح الأول : « التمهيد » :

قال القاضي عياض : (كتاب « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » ، وهو عشرون مجلداً ، وهو كتاب لم يصنع أحد مثله في طريقه)[٢] .

---

(١) مصادر الترجمة : « المدارك » (٨/ ١٢٧) ، « وفيات الأعيان » لابن خلكان (٧/ ٦٦) ، « تذكرة الحفاظ » للذهبي (٣/ ١١٢٨) ، و« الديباج » لابن فرحون (٣٥٧) ، « شجرة النور الزكية » (١١٩) ، « فهرس الفهارس » (٢/ ٢١٨) .

(٢) « ترتيب المدارك » (٨/ ١٢٩) .

وقال ابن حزم : (التمهيد لصاحبنا أبي عمر ، لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً ، فكيف أحسن منه)[1] .

وقال الباجي : (وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله ، وهو سبعون جزءاً)[2] .

الكلام على الشرح باختصار :

١ـ ذكر في صدر كتابه جملة من الفوائد الدالة على البحث عن صحة النقل في المتصل والمرسل ، ومن أخبار مالك رحمه الله وموضعه من الإمامة في علم الديانة ، ومكانه من الانتقاد والتوقي في الرواية ، ومنزلة « موطأه » عند جميع العلماء الموافقين منهم والمخالفين .

٢ـ رتب « الموطأ » على شيوخ مالك رحمهم الله ، ورتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم ، فيذكر الشيخ واسمه ، ونسبه ويذكر شيئاً من أحواله ، ثم يسرد الأحاديث التي رواها مالك عنه حديثاً حديثاً ، يقدم فيها من أحاديث هذا الشيخ المتصل ، ثم يجعل بعده ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله ، ثم يأتي بالمنقطع ، ثم بالمرسل من حديث الإمام مالك عنه رحمهما الله ، فبدأ بمن اسمه إبراهيم ، ثم إسماعيل ، وإسحاق ، ثم أيوب ، . . . إلخ ، وختم بمن اسمه يحيى ، ويونس ، ويعقوب ، وأخيراً بالكنى ، ثم البلاغات .

٣ـ وقد اقتصر في كتابه هذا على ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم متصلاً كان أو منقطعاً ، أو موقوفاً ، أو مرسلاً ، دون ما في « الموطأ » من الآراء والآثار ؛ لأنه أفردها بكتاب آخر سماه « الاستذكار » .

---

(١) « تذكرة الحفاظ » (٣/ ١١٢٩) .
(٢) « الديباج » (٣٥٧) .

٤ـ وكل حديث جاء مقطوعاً وصله من غير رواية مالك ، وكل حديث جاء مرسلاً أسنده من غير طريق مالك رحمه الله فيما بلغ المؤلف وصح بروايته ، معتمداً في ذلك على نقل الأئمة وما رواه الثقات ، وبهذا يرى الناظر في كتابه هذا موقع آثار « الموطأ » من الاشتهار والصحة .

٥ـ ذكر معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولو الألباب .

٦ـ مع اعتنائه بجميع أقاويل العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها .

٧ـ وأتى من الشواهد على المعاني والإسناد بجملة وافرة عظمت بها فائدة الكتاب .

إلى آخر ما فيه من المزايا .

الشرح الثاني : « الاستذكار » :

« الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار » ، كذا سماه السيد محمد بن جعفر الكتاني[1] .

وفي « الديباج » : « الاستذكار بمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار »[2] .

وقالوا : إنه اختصره من كتابه الأول « التمهيد »[3] .

إلا أنه لم يصرح بهذا في مقدمته ، بل الصواب عندي خلاف ذلك ، إذ

---

(١) « الرسالة المستطرفة » (١٩٥) .

(٢) « الديباج » (٣٥٧)

(٣) « كشف الظنون » (٢/١٩٠٧) ، و« تذكرة الحفاظ » (٣/١١٢٩) ، و« التعليق الممجد » (١/٩٤) .

هما كتابان مستقلان لكل منهما منهج غير منهج الآخر ، وإن اشتركا في أصل المادة العلمية .

وفيه يقول شيخ شيوخنا الشيخ محمد حبيب الله في « منظومته » المشهورة[1] :

وَغَيْرُهُ لَهُ كَالِاسْتِذْكَارِ لِنَهْجِ جَمْعِ الرَّأْيِ وَالْآثَارِ

قال في «الديباج» : (شرح فيه « الموطأ » على وجهه ونَسَقِ أبوابه) اهـ[2]

قلت : يعني أن ابن عبد البر نهج في شرحه منهج « الموطأ » في ترتيب أبوابه ، وجعل مباحثه على أبوابه ، وعلى ما فيه من آثار وآراء .

وقد بنى شرحه هذا على رواية يحيى بن يحيى ، إلا أنه ربما خالفه فيما نبه عليه العلماء أنه وهم من يحيى ، وربما انتقد صنيع يحيى وغيره من الرواة فيما يرى أنه خلاف الأولى .

ولم يخل كتابه هذا أيضاً من آرائه واختياراته وترجيحاته كعادته في كل كتبه ، وما ترك قولاً يستحق النقد أو التعليق أو الرد بغير ذلك .

خصوصاً وأنه نقل من آراء بعض الفرق كالرافضة والخوارج والمعتزلة التي كثيراً ما تخالف قول جمهور أهل السنة والجماعة ، فناقش هذه الآراء وغيرها مما يخالف رأيه في غزارة دافقة ، وبراعة فائقة ، ومنطق قويم ، بفهم صحيح ، وتأويل سديد ، وملاحظات رائقة .

وقد طبع « الاستذكار » بتمامه بالقاهرة بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في ثلاثين مجلدا مع الفهارس العامة .

* * *

---

(١) « دليل السالك » (١٢) .

(٢) « الديباج » (٣٥٧) .

شرح الباجي

المؤلف :

هو سليمان القاضي أبو الوليد بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي ، ولد سنة (٤٠٣هـ) .

وهو فقيه ومحدث ومفسر وأديب ، كاتب معروف ، له مؤلفات جليلة منها شروح « الموطأ » الثلاثة :

الأول : « الاستيفاء في شرح الموطأ » ، وهوكتاب كبير حفيل كثير العلم ، لا يدرك ما فيه إلا من بلغ درجة أبي الوليد في العلم .

الثاني : « المنتقى في شرح الموطأ » ، وسنتكلم عنه إن شاء الله .

الثالث : « الإيماء » ، وهو مختصر « المنتقى » .

ومنها « المقتبس من علم مالك بن أنس » ، وغير ذلك من المؤلفات[1] .

« المنتقى » :

ذكر في مقدمة كتابه هذا أنه اختصره من كتابه الكبير « الاستيفاء » .

منهج المؤلف :

١ـ اقتصر المصنف في شرحه هذا على الكلام على المعاني التي يتضمنها الحديث من الناحية الفقهية والحديثية .

٢ـ وهو يذكر في كل حديث المسائل الفقهية الفرعية ، التي تتعلق

---

(١) « الديباج » (١٢٢) ، و« تذكرة الحفاظ » (١/ ١١٧٨) .

بالباب ، ولو لأدنى مناسبة أو أضعف تعلق ، وهو يقصد من هذا أن يؤصل مسائل الفقه المالكي بحسب الإمكان ، ويرجع ما يستطيع إرجاعه منها إلى أثر نبوي ، ليكون ذلك الحديث أصلاً تستخرج منه هذه المسائل .

٣ـ أعرض عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والدلائل وما احتج به المخالف .

٤ـ وهو قد سلك في شرحه هذا ؛ المسلك الذي اتبعه في شرحه الكبير من إيراد الحديث والمسألة من الأصل ، ثم إتباع ذلك بما يليق به من الفرع .

٥ـ ولم يعتن في هذا الشرح بالأسانيد والكلام على الرجال وما يتبع ذلك من المباحث الحديثية ، كوصل المرسل والمتابعات والشواهد ، مما يقتضيه المقام .

وقد رأيت في ثبت شيخ شيوخنا الشيخ محمد العربي العزوزي ، المسمى بـ« إتحاف ذوي العناية » وصفاً للكتاب يستحق التسجيل ، وهو : « وهذا الكتاب لم يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها ، ولا مسألة فقهية إلا حررها ، ولا نكتة حديثية إلا ذكرها ، وقد اختصره العلامة الزرقاني اختصاراً مفيداً »[1] .

* * *

---

(١) « إتحاف ذوي العناية » (٩٢) .

شرح السيوطي

المؤلف :

هو الإمام الحافظ المؤرخ الأديب جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي المصري ، ولد سنة (٨٤٩ هـ) ، له على « الموطأ » شرحان :

الأول : كبير ؛ وهو « كشف المغطا عن الموطا » .

الثاني : صغير ؛ وهو « تنوير الحوالك » .

وله أيضاً : « إسعاف المبطأ برجال الموطأ » ، وله « تجريد أحاديث الموطأ » .

الكلام على شرحه « تنوير الحوالك » :

وقد سمى شرحه هذا ـ في مقدمته ـ « تنوير الحوالك على موطأ مالك » ، ووصفه فقال : (هذا تعليق لطيف على « موطأ الإمام مالك بن أنس » رضي الله عنه ، على نمط ما علقته على « صحيح البخاري » المسمى بـ« التوشيح » ، وما علقته على « صحيح مسلم » المسمى بـ« الديباج » ، وأوسع منهما قليلاً ، لخصته من شرحي الأكبر الذي جمع فأوعى ، وعمد إلى الجَفَلَى حين دعا) اهـ

وجعل له مقدمة جليلة ضمنها فوائد عديدة مهمة ، تكلم فيها عن مالك ، وتاريخ كتابة السنة ، وفضل « الموطأ » ، وصحته ، وعدد أحاديثه ، والرواة عن مالك ، واعتناء العلماء بـ« الموطأ » .

واعتنى بالكلام على الأحاديث وأسانيدها واختلاف الرواة فيها عن مالك .

وذكر من الفوائد الحديثية والنكات العلمية ما استوفى به الكتاب حاجته من هذه الناحية فرفع الموقوف ، وأسند المرسل ، ووصل المنقطع ، وبين المبهم من الأسماء ، واعتمد في ذلك على كلام الحافظ ابن عبد البر فلخص في كل حديث ما ذكره ابن عبد البر مما يتعلق به من الناحية الحديثية .

وزاد على ذلك أشياء كثيرة وتحقيقات بديعة ، يراها من تتبع شرحه ورأى طريقته .

وهو وإن كان لا يعتني كثيراً بمسائل الفقه ، وبيان الأحكام ، ومذاهب العلماء ، إلا أنه لم يهمل الكلام على الغريب من ألفاظ الحديث ، فضبط ما يحتاج إلى ضبط ، وبين ما يحتاج إلى بيان .

وقد فرغ من تأليفه يوم الخميس ، السادس من جمادى الأولى ، سنة تسع وتسعين وثمان مئة .

* * *

شرح الزرقاني

المؤلف :

هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري الأزهري المالكي أبو عبد الله ، ولد بالقاهرة سنة (١٠٥٥هـ) ، وتوفي بها سنة (١١٢٢هـ) ونسبته إلى زرقان ، قرية من قرى منوف بمصر .

ومن أجل كتبه« شرح الموطأ » ، وأذكر هنا تعريفاً به وبطريقه ومزاياه باختصار .

« شرح الزرقاني » :

وهو شرح وسط ، ممزوج بالمتن ، كتبه مصنفه في سنة (١١٠٩هـ) ، وفرغ منه عند أذان العصر يوم الاثنين حادي عشر ذي الحجة سنة (١١١٢هـ) ، وصفه بقوله : (وجعلته وسطاً لا بالقصير ولا بالطويل) .

قلت : والحق كذلك ؛ فإنه :

١ـ يعتني بضبط غريبه ، وتفسير لغوياته ، وشرح جميع ألفاظه من كتب اللغة وقواميسها المعتمدة .

٢ـ يذكر في المواضع التي يقع فيها الخلاف بين المالكية وغيرهم ما يؤيد به المذهب من الأدلة والشواهد ، ويرد أحياناً أدلة المعارضين بما يقتضيه مجال البحث ، وقد يجيب عن أدلة المالكية دفعاً لما قيل فيها من قدح أو تأويل ،كل ذلك مع الاختصار والإجمال .

٣ـ لا يكثر من الإحالات في التراجم والمسائل ، فإذا جاءت مسألة أو ترجمة كانت قد تقدمت . . فإنه يتكلم عنها باختصار ، بحيث لا يحتاج المطالع إلى مراجعة ما كتب من قبل في المسألة ، ولهذه الطريقة ميزة مهمة .

٤ـ أكثر ما في شرحه مأخوذ من شرح الحافظ ابن حجر « فتح الباري » ، قاله صاحب « أوجز المسالك » ، وقال : (هو شرح نفيس استعنت به كثيراً)[١] .

٥ـ والزرقاني مع اهتمامه بمتن الحديث ، إلا أنه لم يعتن بشرح التراجم ، وتوضيح معاني عناوين الأبواب .

٦ـ وأيضاً لم يهتم بالرجال ، والكلام على درجاتهم كلاماً يشفي ويكفي .

وهذا الشرح هو أحسن شروح « الموطأ » المتوسطة ، مفيد لمن اقتصر عليه ، وجيد لمن رجع إليه .

وكان كما قال الشيخ محمد مخلوف : وهو شرح رزق فيه القبول[٢] .

* * *

(١) « أوجز المسالك » (١/ ٥١) .
(٢) « شجرة النور الزكية » (٣١٨) .

شرحا ولي الله الدهلوي

« المسوى » و« المصفى »

المؤلف :

الإمام شيخ الإسلام قطب الدين أحمد ولي الله بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي . .

ولد سنة (١١١٤هـ) في (٤) من شهر شوال .

قال صاحب « اليانع الجني » عن المترجم : نشر أعلام الحديث وأخفق لواءه وجدد معالمه ، وردّ رواءه حتى سلّم الناس له أعشار الفضل . ورأوه رئيس المحدثين ، ونِعْم الناصر لسنن سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه فضيلة له لا يختلف فيها اثنان ولا يجحد بها أعداؤه فما ظنك بالخلان والفضل ما شهدت به الأعداء ، ولم يتفق لأحدٍ قبله ممن كان يعتني بهذا العلم من أهل قطره ما اتفق له ولأصحابه من رواية الأثر وإشاعته في الأكناف البعيدة ، ولم يقدر الله ذلك لغيرهم ، فتلك فضيلة خبأها الله له ، وأظهرها على يديه وأيدي من تبعه من حملة الآثار ونقلة الأخبار[1] .

وله مؤلفات عظيمة جليلة ذكرها الشيخ عبد الحي الحسني ، منها : « حجة الله البالغة » وغيرها ، وذكر له شعراً جيداً رقيقاً بليغاً .

وتوفي رحمه الله في شهر المحرم سنة (١١٧٦هـ) بدهلي ، وعاش

---

(١) « اليانع الجني » (٨٤) .

اثنتين وستين سنة ، وله على « الموطأ » شرحان : « المسوى » ، و« المصفى » ، أما الأول . . فقد صنف باللغة العربية ، وأما الثاني . . فبالفارسية .

الشرح الأول : « المسوى من أحاديث الموطأ » .

١ـ رتب أحاديثه ترتيباً يسهل تناوله .

٢ـ ترجم على كل حديث بما استنبط منه جماهير العلماء ، وضم إلى ذلك من القرآن العظيم ما لا بد للفقيه من حفظه ، ومن تفسيره ما لا بد له من معرفته .

٣ـ ذكر في كل باب مذهب الشافعية والحنفية ، ولم يتعرض لمذهب غيرهما تسهيلاً على حامل الكتاب إلا في مواضع لنكتة .

٤ـ بيَّن ما تعقب به الأئمة على مالك رحمه الله ، بإشارة لطيفة حيث كان التعقب بحديث صحيح صريح .

٥ـ وبيَّنَ ما مسّت إليه الحاجة في معانيه اللغوية من شرح غريب وضبط مشكل .

٦ـ وكذلك بيَّنَ ما مسّت إليه الحاجة في معانيه الفقهية من بيان علة الحكم وأقسامه ، وتأويل الحديث عند الفريقين ، ونحو ذلك .

٧ـ وقد يفرق في بعض المواضع الحديث في بابين مع مراعاته في ذلك الشرط المعتبر عند أهله ، وقد يذكر الحديث الواحد مرتين بمناسبة تقتضي ذلك ، فإن كان بإسنادين . . فإنه يذكره مرة بإسناده الأول وأخرى بإسناده الثاني ، وإن كان له إسناد واحد . . ساق الإسناد في موضع وقال في الموضع الآخر : قال مالك بإسناده : كذا وكذا .

٨ـ وقال الشيخ عبد الوهاب الدهلوي في مقدمته لهذا الكتاب : إنه قد

رتب فيه الموطأ ترتيباً بديعاً مفيداً ، وحذف منه بعض أقوال مالك مما تفرد به مالك عن سائر المجتهدين .

٩- **قلت** : وقد قرأت بحمد الله في هذا الشرح وطالعته عن آخره ، فوجدته فوق ذلك كله : إنه قد يزيد من عنده باباً بحاله ، وذلك مثل : (باب وجوب الوضوء والغسل والتيمم لمن أراد الصلاة وهو محدث أو جنب)[١] ، فإنه ضمنه آية ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ، وآية ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾ ، وشرحها شرحاً جيداً ، وكل ذلك ليس في « الموطأ » .

وكذا (باب يستحب تأخير النفر إلى رمي الثالث ، ويجوز تعجيله) وذكر آية ﴿ ۞ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ ، وبيّن أن عمل أهل العلم على ذلك[٢] ، وهذا ليس في « الموطأ » .

وقد طبع الكتاب في الهند في بلدة دهلي مرتين ، إحداهما سنة (١٢٩٣هـ) باعتناء السلفي الشهير السيد محمد بن عبد الله الغزنوي رحمه الله .

والثانية سنة (١٣٤٧هـ) باهتمام رئيس جمعية العلماء بالهند الشيخ كفاية الله الدهلوي ، ولكنهم طبعوه على هامش « المصفى » (الفارسي) ولم يجعلوه كتاباً مستقلاً ، بل اكتفوا بكتابة المتن في الشرح الفارسي ، وجعلوا الشرح العربي في الهامش مثل الحواشي ، فكان نفعه قاصراً لصعوبة الاستفادة منه ، وأيضاً حصل في الطبعتين نقص في بعض المواضع لسقوط كلمات وجمل ، فأدّى ذلك إلى تخليط فاحش .

---

(١) « المسوى » (١/٦٨) .
(٢) « المسوى » (١/٣٩٦) .

ثم يسّر الله تعالى طبع هذا الكتاب في البلد الأمين مكة المكرمة سنة (١٣٥٢هـ) بالمطبعة السلفية ، وهو أول كتاب طبع في الحجاز من كتب السنة المطهرة المعتبرة المشهورة .

وقد طبع من أصلٍ بيد الشيخ العلامة المحدث عبيد الله بن الإسلام السندي الديوبندي ، وعليه تعليقات مفيدة وجيدة له ، وقد توّج العلامة الشيخ عبد الوهاب الدهلوي الكتاب بترجمة وافية للمؤلف الإمام الدهلوي ، واستقصى فيها أخباره وآثاره ، وأسماها : (النفحة الدهلوية) .

كما أضاف للكتاب مقدمة جليلة مفيدة عظيمة كان المؤلف قد كتبها باللغة الفارسية في صدر شرحه « المصفى » ، فعرّبها الشيخ عبد الوهاب ، وترجمها إلى اللغة العربية ، وجعلها في أول « المسوى » ، وأسماها بـ(تسهيل دراية الموطأ) .

الشرح الثاني : « المصفى » .

وهو باللغة الفارسية ، رتب مسائله الفقهية حسب ترتيب كتب الفقه ، وزاد في كل باب الآيات الشريفة المناسبة لذلك الباب ، وترجم هذه الآيات والأحاديث بالفارسية ، وشرح غريب ألفاظه ، وبيّن اختلاف الفقهاء في كل مسألة .

ثم ذكر تحديد الألفاظ الواردة في النصوص ، وكيفية استخراج علة كل حكم ، والتخلص بواسطته إلى القواعد الكلية الجامعة المانعة ، وتعقبات الشافعي ، وهذه الأمور ولا شك من غوامض أسرار الاجتهاد .

وكذلك وصل مرسله ، وبين مآخذ أقوال الصحابة والتابعين من غوامض علوم المحدثين .

قال الشيخ الكتاني في « فهرسه »[1] : وله شرح « الموطأ » باللغة الفارسية ، جرد فيه الأحاديث والآثار ، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته ، وتكلم فيه ككلام المجتهدين .

وقال الشيخ عبد الوهاب الدهلوي في المقدمة[2] : إنه شرح « الموطأ » على ترتيبه في « المسوى » ؛ أي : أنه اعتمد ترتيبه في « المسوى » ، ولم يغير منه شيئاً .

وقد جعل له مقدمة عظيمة ضمّنها فوائد جليلة ، تكلم في هذه المقدمة عن فضل الإمام مالك وفضل كتابه « الموطأ » ، وبين رأيه في درجته ، وأنه في الطبقة الأولى من كتب الصحة ، وقال : (إن أصحاب الكتب الستة والحاكم في « المستدرك » بذلوا وسعهم في وصل مراسيل مالك ورفع موقوفاته ، فكأن هذه الكتب شروح لـ« لموطأ » ومتممات له ، ولا يوجد فيه موقوف صحابي أو أثر تابعي إلا وله مأخذ من الكتاب والسنة ، كما ستراه في شرحنا هذا) اهـ

وبيّن أيضاً في موضع آخر من المقدمة : أن باب الاجتهاد لا يفتح إلا لمن اقتفى « الموطأ » ، وجعله نصب عينيه ، ثم أخذ يذكر معنى رأيه هذا بوضوح وتفصيل ، وبيّن في هذه المقدمة القواعد التي تستنبط من صنيع مالك ومبنى فقهه .

وترجم لرواة الإمام مالك باختصار ، وذكر فوائد تتعلق بالفرق بين المحدث والفقيه ومعنى المجتهد ، وأن صنيع مالك في كتابه يدلّ على أنه جمع بين وظائف هؤلاء كلهم .

---

(١) « فهرس الفهارس » (١/ ٤٣٨) .
(٢) « مقدمة المصفى » (٧) .

وختم المقدمة بتوضيح معنى الاجتهاد وأقسامه ومسائل تتعلق بذلك ، وقد أظهرني على كثير من مسائله ، وأوصلني إلى جملة من فوائده فضيلة مولانا الشيخ محمد سليم رحمت الله رحمه الله ، الذي ترجم لي ذلك من الفارسية إلى العربية .

* * *

مناقشة بعض شبهات المستشرقين حول « الموطأ »

الشبهة الأولى :

زعم المستشرق الألماني المؤرخ بروكلمان[1] : أن « الموطأ » ليس كتاب حديث ، ولذلك لم يذكره في كتب الحديث ، بل في كتب الفقه .

وكذلك فؤاد سزكين[2] ؛ فإنه أظهر الجزء الأول من تاريخه ـ وهو خاص بالحديث ـ ولم يذكر فيه « الموطأ » ، وكأنه تبع بروكلمان في ذلك .

وتلقف هذه الشبهة الدكتور علي حسن عبد القادر ، فقررها في كتابه برضاً وقناعة ، وكأنها حقيقة علمية جديدة من مكتشفات هذا القرن ، فقال :

(وكتاب مالك الأساسي هو « الموطأ » الذي يعد ـ إذا ما استثنينا « المجموع » لزيد ـ أول كتاب فقهي وصل إلينا في الإسلام على العموم ، والذي يصوِّر لنا على وجه التقريب إلى أي حد وصلت الخطوات في التدوين الفقهي إلى ذلك الوقت ، ولا يمكن أن يعتبر « الموطأ » أول كتاب كبير في الحديث ، فبالرغم مما له من مكانة في الإسلام ، وما لمالك إمام دار الهجرة من تقدير ؛ فإن كتابه لم يعتبر في الأصل كتاباً في الحديث ، ولم يتخذ مكاناً بجانب الكتب الستة) .

ثم قال : (والحقيقة : أن كتاب مالك ليس كتاب حديث بالمعنى

---

(١) « تاريخ الأدب والعربي » (٣/ ٢٧٥) .

(٢) « تاريخ التراث العربي » .

الصحيح كالكتب التي وضعها المحدثون في القرون التالية ، ولم يذكر في تاريخ الكتب ضمن كتب الحديث ، فهو في الواقع كتاب فقه. . .) إلخ كلامه[1] .

ومن كلامه هذا يظهر : أنه يرى أن الموطأ ليس كتاب حديث ، وينص على أن مؤلفه مالكاً لم يكن محدثاً ، وإن لهذا الرأي عنده أسباباً يمكن ألخصها من مجموع كلامه في هذه المسائل :

أولاً : كونه لا يعد في الكتب الستة .

ثانياً : كونه يذكر فتاوى الفقهاء ، ويعتمد على ذكر العمل المدني .

ثالثاً : كثرة وجود المراسيل فيه .

رابعاً : عدم اعتباره للإسناد ، فلا قيمة له عنده ولا أهمية .

أقول : والرد عليه من وجوه :

أولاً : إن كون « الموطأ » ليس من الكتب الستة. . فقد تقدم الكلام حول هذا الموضوع ، وكان من نتيجة ما انتهى إليه البحث هو : أنه يجب أن ننظر إلى « الموطأ » من ناحيتين ، قد لا يلاحظ الفرق بينهما كثير من الباحثين :

الأولى : طبقات كتب السنة .

الثانية : الكتب الستة المشهورة .

أما الأولى : فلا خلاف بين علماء المسلمين من أهل هذا الفن في جعل الموطأ ضمن كتب السنة ، بل وفي الطبقة الأولى منها .

وأما الثانية : فقد اختلف العلماء : فبعضهم لم يعده ضمن الكتب

---

(١) « نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي » (٢٥٢) .

الستة ، وبعضهم عده ، مع اعتبار أن من لم يعده منها إنما لاحظ تقدمه عليها ، ولو قال قائل بعدم اعتبار تقدمه عليها مثلاً . . فإن كثيراً من الكتب هو من أمهات كتب الحديث ، لم يعتبر ضمن الكتب الستة .

قال الدكتور مصطفى السباعي في رد هذه الشبهة : (وأمامنا « مسند الإمام أحمد » ، فإنه باتفاق الناس جميعاً كتاب حديث ، ومع ذلك فلم يعده كثير من العلماء من الكتب الستة لاعتبارات خاصة)[1] .

ثانياً : زعمه أنه يذكر فتاوى الفقهاء والأئمة المعتبرين ، يعني : ولا يقتصر على الحديث .

فالجواب عليه من وجوه :

١ـ إن « الموطأ » لم ينفرد بمثل هذا المسلك ، بل هو موجود في بعض كتب الأحاديث ، التي تعتبر ـ بلا خلاف ـ من كتب الحديث لا الفقه .

قال الشيخ محمد أبو زهو : (إن هذا القول لا يخرج « الموطأ » عن كونه كتاب حديث ، فالبخاري ـ الذي هو إمام المحدثين غير منازع ـ قد سلك هذه الطريقة في « جامعه الصحيح » ، ورتبه على أبواب الفقه ، وذكر فيه الموقوفات ، وكثيراً من الآيات القرآنية ، وكان له اجتهادات وآراء مال إليها واستدل عليها في كتابه ، ومع ذلك لم يقل أحد إن « صحيح البخاري » ليس كتاب حديث ، بل هو كتاب فقه! وإنه إلى الفقه أقرب منه إلى الحديث!) .

ثم قال : (فمسلك مالك في وضع كتابه على أبواب الفقه مختلطة أحاديثه بأقاويل الصحابة وفتاوى التابعين . . لم ينفرد به عن سائر المحدثين في عصره ، بل كانت تلك طريقة المحدثين عامة في التصنيف من أقران

---

(١) « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي » (٤٣٨) .

مالك ، أمثال : ابن عيينة ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الرزاق ، والليث بن سعد ، وأضرابهم) اهـ[1]

قلت : وأضيف إلى ما مثل به الأستاذ الشيخ أبو زهو مثالاً آخر ، يدل على ذلك دلالة واضحة تامة لا نزاع فيها ، وهو « كتاب الترمذي » .

فـ« كتاب الترمذي » هو رابع الكتب الستة لا يختلف في ذلك أحد ، حتى في رأي الدكتور علي حسن عبد القادر ومن قبله ، كبروكلمان وأضرابه ؛ فإنهم ذكروه في كتب الحديث .

وإذا تقرر أنه من كتب الحديث وأصولها المعتبرة ، نقول : إنه ليس في الكتب الستة ولا غيرها من كتب السنة المتداولة كتاب مثله يعتني بفقه الحديث ، وليس هذا فحسب ، بل وآراء الفقهاء من الأئمة الأربعة وغيرهم ، ونقلها ، وبيان أدلتهم في بعض الأحايين ، ومأخذهم من الحديث ، وبيان العمل الفقهي ، وموافقته للحديث وعدم موافقته ، فيقول : وهذا الحديث عليه العمل ، وبه أخذ فلان وفلان وفلان ، وقال فلان بغير ذلك .

ومع ذلك ، فلم يقل أحد إن « سنن الترمذي » ليس كتاب حديث ، بل هو كتاب فقه ! !

٢ـ وإذا بحثت عن هؤلاء الأئمة الذين يروي عنهم مالك هذه الأقوال والفتاوى . . تجد أنهم ليسوا إلا من الصحابة أو التابعين وبعض تابعيهم ، وفيهم فقهاء المدينة المشهورون .

وإذا حررنا ودققنا النظر في حكم علماء أصول الحديث على ما ورد عن هؤلاء . . نجدهم يقولون : ما رفع إلى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) « الحديث والمحدثون » (٢٥٦) .

فهو المرفوع ، وما وقف على الصحابي فهو الموقوف ، وما وقف على التابعي فهو المقطوع ، والمقطوع والموقوف من مباحث مصطلح الحديث ، وليسا من مباحث الفقه ؛ فيقالَ حديث مقطوع أو حديث موقوف !! ، ولا يقال في قول فقهي : إنه مقطوع أو موقوف !! وما ذكره مالك في « الموطأ » من غير المرفوع لم يخرج في جملته عن أنواع علوم الحديث عند أهله ، التي هي المرفوع والموقوف والمقطوع .

٣ـ وإذا نظرت إلى هذا العمل . . وجدت أنه هو مجموع هذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين ، وقد سبق الكلام على قيمته مفصلاً .

ثالثاً : زعمه أنه يكثر من رواية المراسيل ، والجواب عليه هو : أن المرسل أيضاً من أنواع علوم الحديث ، ومن مباحث المصطلح ، لا من مباحث الفقه ، وفي قبوله خلاف ، فمن يقبله ويرى الاحتجاج به . . فلا اعتراض عليه في روايته ، ومالك ممن يرى ذلك ، وكثير من كتب السنة التي تعتبر من الحديث ـ بلا خلاف ـ فيها كثير من المراسيل ، فما خرجت بذلك عن كونها من الحديث .

رابعاً : زعمه أن مالكاً لا يعتني بالسند ، وهذا سيأتي الرد عليه في الشبهة الثانية .

الشبهة الثانية :

زعم الدكتور علي حسن عبد القادر في كتابه المعروف : أن مالكاً ليس محدثاً[1] .

وهذا قول صريح في تشويه الحقائق ، وإلباس الحق بالباطل ، والافتيات على التاريخ الصحيح ، متبعاً للهوى ، تحت ستار العلم والمعرفة

---

(١) « نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي » (٢٥٨) .

والدراسة المحررة ، التي تقوم على قواعد التطبيق العلمي .

ولعل هذا الرأي مبني على أمرين :

الأول : اعتبارهم « الموطأ » كتاب فقه لا كتاب حديث ، فمؤلفه إذاً فقيه لا محدث في نظرهم .

الثاني : كون مالك يجتهد رأيه في بعض مسائل لم تسعفه فيها النصوص .

أما الأول : فقد تقدم بطلانه .

وأما الثاني : فقد قال الشيخ أبو زهو : (هذا مسلم ؛ لأنه إمام جليل بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، ولكن ذلك لا يخرجه عن كونه محدثاً من كبار المحدثين ، وجهبذاً من جهابذة النقاد ، اجتمع لدى مالك ثروة حديثية عظيمة لم تجتمع لأحد من أقرانه ، فقد ذكروا أنه روى مئة ألف حديث ، وأنه كان نقادة للرجال ، بحاثة عن الأسانيد ، أقر له بذلك أقرانه قبل تلامذته) ثم قال : (ثم إن المحدث لا يخرجه من زمرة المحدثين نظره في الرأي ، وبلوغه درجة الاجتهاد ، وتكلمه على تفسير القرآن ، وفقه الحديث ، فذلك وإن كان يلحقه بصفوف الفقهاء ، لكنه لا يخرجه عن حظيرة المحدثين النبهاء ، وليس مالك ببدع في ذلك ، بل كان غيره من المحدثين من جمع إلى الحديث الرأي والاجتهاد ، وكان له مذهب خاص ، كالثوري وابن عيينة والأوزاعي وإن بادت مذاهبهم ، وهذا هو البخاري بلغ درجة الاجتهاد ، وكان له آراء خالف فيها كثيراً من الفقهاء) اهـ[١]

قلت : وفي الرد عليه أقول : إن كلامه هذا باطل من وجوه :

الوجه الأول : أن شهرة اعتناء مالك بالسند والمتن ، ونقد ذلك وتمييزه

(١) « الحديث والمحدثون » (٢٥٧) .

وتمحيصه إلى درجة التشدد والتصلب أشهر من أن يذكر ، فضلاً عن أن ينفيه الجاهل ، أو يتحامل عليه المتحامل .

الوجه الثاني : أن هذا الكلام يناقض بعضه بعضاً ، وهكذا أهل البدع والشبهات ، لا تستقيم لهم حجة ، ولا يسلم كلامهم من التناقض ، شاءوا أم أبوْا ، فإنه قال بعد ذلك : على أن مالكاً وإن لم يكن محدثاً حقيقياً فقد أعطى للمحدثين فائدة كبيرة ، وأمد البحث النقدي التاريخي بأداة ثمينة .

قال الشيخ أبو زهو : ونقول للأستاذ : من أين يعطي مالك للمحدثين فائدة كبيرة ، وهو غير محدث ؟! وهل فاقد الشيء يعطيه ؟! ومن أين هو يمد البحث النقدي التاريخي بأداة ثمينة في الوقت الذي تقرر فيه أنه كان لا يعتني بالأسانيد ، ولا يجمع طرق الأحاديث ، الأمر الذي يميز المحدث عن غيره؟!

ثم قال : ومن الذي قال إن مسألة الإسناد لم تعد بعد أمراً ضرورياً! والناس من زمن فتنة الخوارج والشيعة في عناء البحث عن الأسانيد وتمييز الغث من السمين ، وكلما امتد الزمان كثر الكذابون والمتقولون في الأحاديث خصوصاً في عصر مالك رحمه الله .

الوجه الثالث : أنه بهذه الشبهة يرمي مالكاً بالغفلة وعدم الإمعان فيما يتلقاه من العلم ، وهو القائل : لقد أدركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً ، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن[1] .

ومن هذا القول الذي قرره مالك نرى أجلَّ مسلك من مسالك الاعتناء

---

(١) « الانتقاء » (١٦) .

بالسند ، وأعظمَ منهج ظهر في ذلك العصر ، لا يفطن إلى حقيقته إلا من تمعن في قوله وتدبره .

إنه يضع قاعدة جليلة من قواعد علوم الحديث ؛ وهي التفريق بين العدالة والضبط ؛ إذ يصف هؤلاء الناس بالعدالة ، وأنهم بلغوا القمة في العدالة ؛ التي هي : ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة ؛ أي : أن صاحبها لا يرتكبُ الكبيرةَ ولا يصر على الصغيرة ، ولا يرتكب شيئاً يخل بالمروءة . ولكنهم ليسوا أهلاً للحديث ؛ لأنهم لا تتوفر فيهم صفات الضبط ؛ التي هي : الاعتناء التام بمراقبة اللفظ المروي ومعناه إن أُدِّيَ بالمعنى ، والمداومة عليه والتشبث بمذاكرته حتى يؤدى[1] . ولذلك لم يأخذ عنهم .

وهذه هي شروط الحديث الصحيح ، التي تقررت في قواعد قبول الحديث لما تحررت مسائل هذا الفن ، ويعبرون عنها فيقولون : الحديث الصحيح : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله .

الشبهة الثالثة :

زعم بروكلمان أنه لم يبق من روايات « الموطأ » إلا اثنتان ، رواية يحيى ومحمد بن الحسن .

قلت : وهذا خطأ ظاهر يكذبه الواقع ، ولو قال مثلاً : « لم أر » ، أو « لم أجد من رواياته إلا روايتين » . . لأنصف ؛ إذ هذا ما وصل إليه بحثه ، لكنه أطلق النفي بلا قيد ، وهذا ليس من شأن العلماء الباحثين .

والذي اطلعنا عليه من روايات « الموطأ » :

١ ـ رواية سويد بن سعيد ، وهي عندي بحمد الله .

---

(١) انظر « غيث المستغيث » (١٣٢) .

٢ـ رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وعندي منها أجزاء .

٣ـ رواية علي بن زياد ، وعندي منها جزء .

٤ـ رواية أبي مصعب ، وعندي منها جزء .

٥ـ رواية ابن القاسم ، وعندي منها جزء .

ورواية أبي مصعب هذه توجد نسخة منها في الخزانة التيمورية ، (جزء في مجلد واحد) ، تحت رقم (٣٢٧)[١] .

ومنها نسخة أيضاً في المكتبة السعيدية والآصفية بالهند ، كما أخبرني بذلك شيخنا العلامة المحدث محيي السنة أبو الوفا الأفغاني المقيم بحيدرآباد ، وهناك قطع مفردة وأجزاء مستخرجة من بعض الروايات تكلمت عنها في غير هذا الكتاب ، وهذا هو الذي اطلعت عليه ـ مع قلة علمي وبضاعتي المزجاة وانقطاعي عن السفر ـ ولو واصل الباحث سفره خصوصاً في بلاد المغرب ، فلا يرجع إلا بخير كثير .

الشبهة الرابعة :

ما رواه مالكٌ عن عائشة رضي الله عنها : أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له ، فأنكر ذلك الناس عليها ، فقالت عائشة رضي الله عنها : (ما أسرع الناس! ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد) .

قال الدكتور علي حسن عبد القادر : (فزعم بعضهم أن هذا الحديث من وضع أصحاب مالك حتى يؤيدوا به العمل الجاري بالحجاز) ، وقد اجتهد الدكتور في رد هذه الشبهة إلا أن رده غير محرر كما ينبغي ، وسأجتهد ـ

---

(١) « فهرس الخزانة التيمورية » (٢/ ١٦٥) .

والتوفيق من الحق سبحانه ـ في إبطال هذا الباطل ، فأقول :

أولاً : هذا الحديث صحيح رواه مسلم في « الصحيح » ، وأصحاب السنن ، وغيرهم .

ثانياً : إن هذا الحديث روي عن طريق مالك وأصحاب مالك ، كما روي أيضاً عن غير مالك وأصحابه ، وقد ذكرنا ذلك كله بالتفصيل في رسالة خاصة عن « موطأ الإمام مالك » .

ثالثاً : إن هذا الحديث الذي زعم الزاعم أنه وضعه أصحاب مالك ، هو في ظاهره يخالف ما ذهب إليه مالك ، كما هو المشهور عنه .

قال مالك : وأكره أن توضع الجنازة في المسجد ، فإن وضعت قرب المسجد للصلاة عليها . . فلا بأس أن يصلي من في المسجد عليها بصلاة الإمام الذي يصلي عليها إذا ضاق خارج المسجد بأهله[1] .

لذلك ؛ فإن بعض العلماء انتقد على مالك أن رواه في « الموطأ » ولم يأخذ به .

فهل يضع أصحاب مذهب ما يخالف مذهبهم ؟! وفي المسألة مناقشة طويلة مفصلة في بابها .

هذا ، وقد بقي من أمثال هذه الشبهات من ظلمات أهل الباطل شبهة أخرى ؛ وهي تشكيك الكاتب أمين الخولي في قيمة نافع مولى عبد الله بن عمر ، وهذا يتصل بـ« الموطأ » أيضاً ، لاعتماد مالك على حديث نافع ، وإكثاره عنه في « الموطأ » .

وإجماعُ أهل العلم والفضل من المحدثين والمؤرخين والمعدلين والمجرحين على إمامته وجلالته وفضله وعلمه وضبطه وإتقانه . . أدلُّ دليل

---

(١) « المدونة » (١/ ١٦١) .

على حمق وجهل من تكلم فيه ، أو من نقل كلام من تكلم فيه .

على أن كل هذا لم يحصل بالنسبة لنافع ، بل إن جل ما دندن عليه الخولي ونفخ فيه ، وجعل منه قضية تقتضي التوقف في الرجل. . هو قول من قال من المؤرخين عن نافع : إنه كانت فيه لكنة ، وإنه من الموالي ، وإنه ديلمي .

أقول :

أما كونه من الموالي. . فلا يضره ذاك بعد نسب الإسلام الذي رفع العبد المسلم ووضع الحر الكافر ، وكثير من أئمة الدين وحفاظ السنة ورواة العلم هم من الموالي ، وكتب التاريخ والتراجم أكبر شاهد على ذلك ، وأما اللكنة فلا دخل لها في صفات الجرح والتعديل ، كما هو معروف عند صغار طلبة العلم .

قال الشاعر :

وَمَا يَنْفَعُ الإِعْرَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقَىً   وَمَا ضَرَّ ذَا تَقْوَىً لِسَانٌ معجَّم

وأما كونه أعجمياً. . فهذا ما لا ينتقده صاحب إيمان وتقوى ، وإنما ينتقده صاحب هوى وبدعة من القوميين أذناب الاستعمار .

كيف هذا؟! وقد قال المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم : « سلمان منا أهل البيت »[1] .

لَعَمْرُكَ مَا الإِنْسَانُ إِلاَّ ابْنُ دِينِهِ   فَلاَ تَتْرُكِ التَّقْوَى اتِّكَالاً عَلَى النَّسَبْ
فَقَدْ رَفَعَ الإِسْلاَمُ سَلْمَانَ فَارِسٍ   وَقَدْ وَضَعَ الشِّرْكُ الشَّرِيفَ أَبَا لَهَبْ

---

(١) رواه الحاكم في « المستدرك » (٣/٥٩٨) والطبراني في « الكبير » (٦/٢٦١) (٦٠٤٠) .

وهذه الأوصاف السابقة هي التي أزعجت الخولي ، وجعلته يقول : (إذن هذه الأوصاف ربما لا تعطي مالكاً قدوة صالحة)[1] .

وهكذا يقف الخولي وأضرابه من الكتاب موقف الريب أمام الذي لا شك فيه ، وموقف الحيرة والتردد أمام الحق الذي تسطع شمسه ، والنور الذي لا يخفى ضياؤه .

وبعد توثيق علماء الأمة التي نقلتها كتب التراجم[2] لا يلتفت عاقل لأباطيل هؤلاء الزعانف الأدعياء الذين يحبون الظهور بمظهر التحقيق واكتشاف الحقائق وعدم تقليد من سبق ولو كان ذلك على حساب علماء الأمة وأئمة السنة كنافع وغيره .

* * *

---

(١) « مالك بن أنس » (٨٩) .

(٢) انظر « التهذيب » (١٠/ ٤١٢) و« تذكرة الحفاظ » (١/ ٩٩) ، و« تهذيب الأسماء واللغات » (٢/ ١٣٢) ، و« وفيات الأعيان » (٥/ ٣٦٧) ، و« العبر للذهبي » (١/ ١٤٧) ، و« مرآة الجنان » (١/ ٢٥١) ، و« شذرات الذهب » (١/ ١٥٤) ، و« البداية والنهاية » (٩/ ٣١٩) .

الخاتمة

وبعد : فإنَّه لا يكفي في هـٰذه العجالة حصر كلِّ شمائله العديدة ، وخصاله الحميدة الَّتي كتبت فيها المؤلَّفات ، وأفردت لها المصنَّفات .

وقد اعتمدت في معظم هـٰذه التَّرجمة علىٰ ما كتبه القاضي عياضٌ في « المدارك » ؛ لأنِّي رأيت أَنَّ أكثر من كتب عنه إنَّما اعتمد في نقوله الخاصة بمالك وحياته على « المدارك » ، فكلُّ من كتب عن مالكٍ بعد عياضٍ هو عالةٌ علىٰ عياضٍ ، وسأذكر هنا ثبتاً بمن أفرد لمالكٍ ترجمةً خاصَّةً في مؤلَّفٍ خاص :

١ـ ابن حبيب عبد الملك أبو مروان السُّلميُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٢٣٨هـ) .

٢ـ الزُّبير بن بكَّار أبو عبد الله ، المتوفَّىٰ سنة (٢٥٦هـ) .

٣ـ أبو بكر أحمد بن مروان الدينوريُّ المصريُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٢٩٨هـ) .

٤ـ أبو عمر يوسف بن يحيى المغاميُّ الأندلسيُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٢٨٨هـ) .

٥ـ أبو بكر جعفر بن محمد الفريابيُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣٠١هـ) « مناقب مالكٍ » .

٦ـ الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيديُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣١٨هـ) « فضائل مالكٍ » .

٧ـ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابيُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣٢٠هـ) .

٨ـ أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم ، المتوفَّىٰ سنة (٣٠٣هـ) « فضائل مالكٍ » .

٩ـ أبو بكر محمد بن محمد بن وشاح بن اللَّباد ، المتوفَّىٰ سنة (٣٣٣هـ) .

١٠ـ القاضي أبو الفضل بكر بن العلاء القشيريُّ المصريُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣٤٤هـ) .

١١ـ أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفيُّ القرطبيُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣٥٠هـ) .

١٢ـ أبو إسحاق محمد بن القاسم ، المتوفَّىٰ سنة (٣٥٥هـ) « مناقب مالكٍ وشيوخه والرواة عنه » .

١٣ـ أبو مُحَمَّد الحسن بن إسماعيل الضراب ، المتوفَّىٰ سنة (٣٦٢هـ) « الرواة عن مالك » .

١٤ـ أبو بكر مُحَمَّد بن صالح الأبهريُّ البغداديُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣٩٥هـ) .

١٥ـ أبو مُحَمَّد عبد الله بن أبي زيد القيروانيُّ ، المتوفىٰ سنة (٣٨٦هـ) .

١٦ـ أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوريُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٤٠٥هـ) .

١٧ـ أبو عمر أحمد بن مُحَمَّد الطلمنكيُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٤٢٩هـ) .

١٨ـ أبو ذر عبد الله بن أحمد الهرويُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٤٣٥هـ) .

١٩ـ القاضي أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد التُّستريُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٤٥٣هـ) .

٢٠ـ أبو عمر يوسف بن عبد البرِّ ، المتوفَّىٰ سنة (٣٦٣هـ) « الانتقاء » .

٢١ـ القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجيُّ ، المتوفَّىٰ سنة (٤٧٤هـ) .

٢٢ـ القاضي أبو الفضل عياضٌ ، المتوفَّىٰ سنة (٥٤٤هـ) . «ترتيب المدارك» .

٢٣ـ الحافظ جلال الدين السُّيوطيُّ المتوفى سنة (٩١١هـ) . « تزيين الممالك بمناقب مالكٍ » .

٢٤ـ عيسىٰ بن مسعودٍ الزواويُّ « مناقب مالكٍ » .

٢٥ـ شيخنا وأستاذنا الإمام العلامة الشيخ حسن المشَّاط المتوفى سنة (١٣٩٩هـ) « بغية المسترشدين » .

٢٦ـ الشيخ مُحَمَّد أبو زهرة « مالكٌ » .

٢٧ـ الشيخ أمين الخوليُّ « مالك بن أنس » .

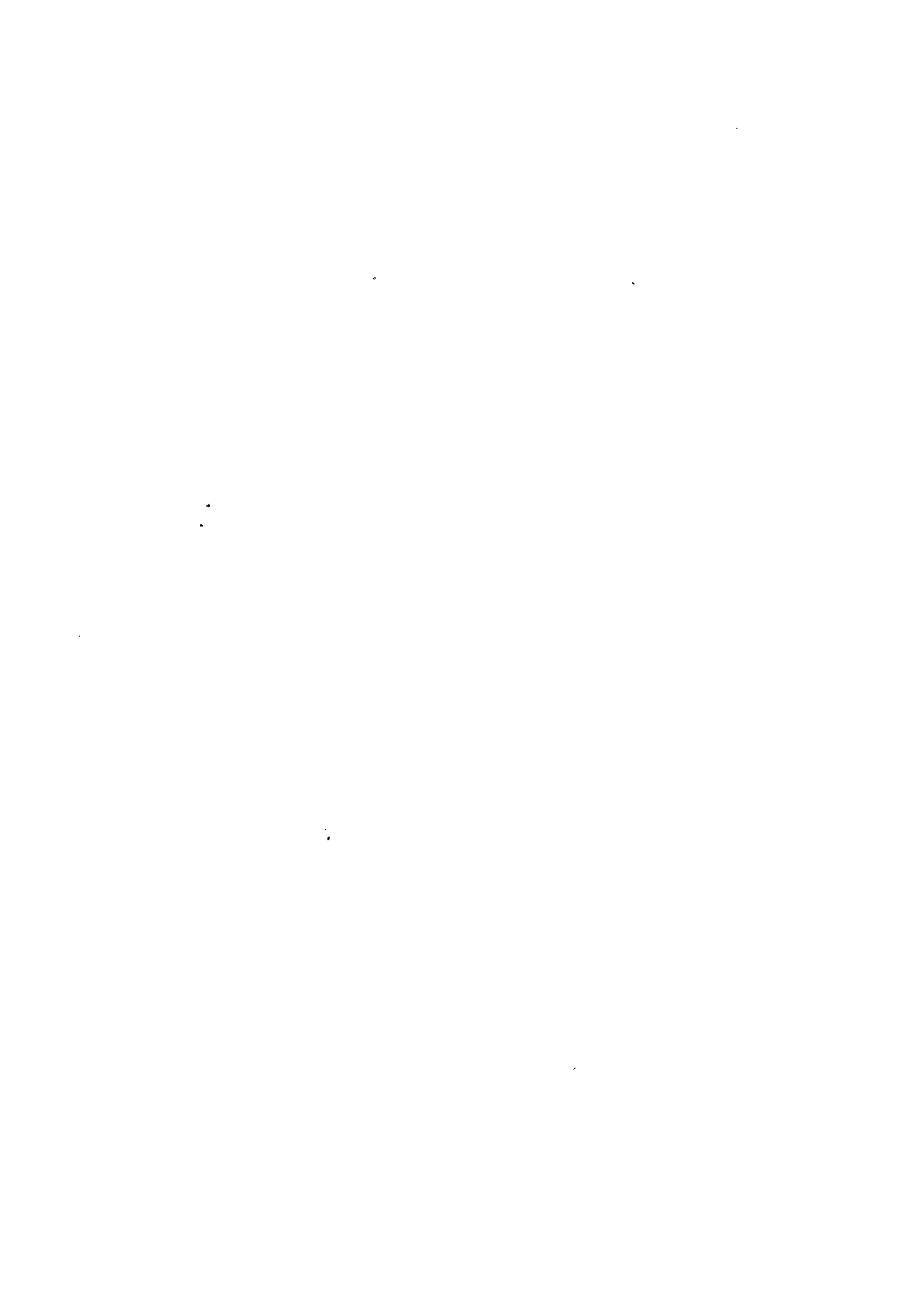
٢٨ـ العلاَّمة مُحَمَّد المنتصر الكتَّانيُّ « الإمام مالك » .

٢٩ـ الدُّكتور أحمد الشرباصيُّ « إمام دار الهجرة » .

٣٠ـ مجلَّة الإيمان « عدد خاصٌّ عن مالكٍ » رقم ١٠ السَّنة الخامسة من المغرب .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *



فهرس الكتاب

كتاب الموطأ فضله وعناية الأمة الإسلامية به

* * *

هـذا الكتاب

إمام دار الهجرة

مالك بن أنس رضي الله عنه

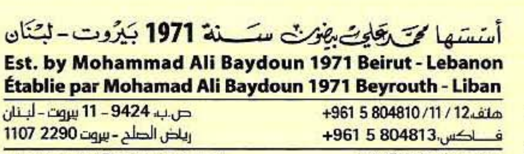
هذه صفحات من تاريخ إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، ليس المقصود منها تتبُّع أحواله على طريقة أصحاب التَّراجم، وإنَّمَا هي مواقف وأحوالٌ في حياته، مستفادةٌ من أقواله وأفعاله، أردنا إظهارها.

وقد يكون بعض تلك المواقف منطوياً تحت قولٍ من أقواله، أو فعلٍ من أفعاله، أو قصَّةٍ أو واقعة حالٍ حصلت له.. فنستخرجه، ونحرره، ونبرزه في صورةٍ واضحةٍ جليَّة؛ ليشكِّل وصفاً محموداً، في مناقب مالك.

وأكَّدنا على ما يناسب أحوالنا، وما يدعونا إلى إقامة منهج الفضل والكرامة في تناولنا للعلم، وتلقيننا له، إفادةً واستفادةً وتدريساً، وفي معاملتنا لإخواننا وأصحابنا، خلقاً، وأدباً، ومناصحةً، وإرشاداً، وأمراً بالمعروف، ونهياً عن المنكر، وطلباً للحقِّ مهما كان طريقه.


ISBN 978-2-7451-6953-2
Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah




أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
هاتف 12/11/ 804810 5 961+
فاكس 804813 5 961+
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
www.al-ilmiyah.com DKI
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah